الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص حضري

واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف
حي طنجة نموذجا

إعداد الطالبة :
العلوي جميلة

إشراف الأستاذ:
د.عبد الحميد دليمي

السنة الجامعية:**2006-2007**

مقدمة:

تشكل الأحياء المتخلفة ظاهرة اجتماعية نتيجة سرعة التحضر و ارتفاع درجات الهجرة الريفية نحو المدن، و بالتالي عدم قدرتها على التوسع المخطط من ناحية و قلة الإمكانيات المادية المتاحة لها لحل مشكلة أزمة السكن التي تعيشها.و هكذا فان تشكل الأحياء المتخلفة ما هي في الواقع إلا استجابة شرعية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع و لا يمكن لها أن تصبح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان الحضر الذين يتزايدون بوتيرة عالية .و يمكن الإشارة إلى أن الأحياء المتخلفة كظاهرة منتشرة عبر أنحاء العالم المتقدم و النامي تتميز بجملة من الخصائص تختلف حسب طبيعة و عوامل نشأتها من مدينة لأخرى.

وقد أكد الدارسون و الباحثون في مجال الدراسات الحضرية للأحياء المتخلفة أنها أكثر الأحياء انتشارا في مدن العالم الثالث،وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تعرضت هذه الدول إلى نمو حضري مكثف ترجع أسبابه إلى زيادة النمو الطبيعي للسكان من ناحية و تحسن الأحوال المعيشية و الصحية من ناحية أخرى،اضافة إلى ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن، و من ثم تصبح مدن العالم الثالث غير قادرة على مواجهة المتطلبات الضرورية لجميع السكان فيلجا الكثير من الناس إلى الإقامة في أحياء متخلفة تنعدم فيها شروط الحياة الحضرية.

و الجزائر كغيرها من دول العالم التي عرفت انتشار هذا النوع من الأحياء بمدنها،حيث يؤكد علماء الاجتماع بالجزائر إلى أن سكان الأحياء المتخلفة هم نتاج عمليات تاريخية كبرى ترجع إلى الحقبة الاستعمارية و أن تطور ظاهرة سكان هذه الأحياء هي نتيجة و تعبير عن تحضر سريع و غير مخطط،كما أن تزايد ظاهرة الهجرة و ارتفاع وتائرها سبب السياسة السكنية غير السليمة مع عدم إعطاء أهمية لسكان الأحياء المتخلفة.

وللتوضيح أكثر قمنا بوضع خطة للدراسة تحوي خمسة فصول نظرية، و فصل ميداني وهو بدوره ينقسم إلى قسمين وهي كالآتي:

الفصل الأول و هو تحديد مشكلة البحث حيث تم فيه عرض الإشكالية، أهمية الدراسة والأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع والأهداف التي نرجو الوصول إليها من خلال هذه الدراسة ثم تحديد المفاهيم و تناول الدراسات السابقة و المشابهة التي تعرضت لهذا الموضوع.

أما الفصل الثاني، فقد تطرقنا فيه إلى التطور التاريخي والعمراني والسكاني لمدينة سطيف مجال الدراسة. حيث تم عرض البيئة الطبيعية للمدينة من موقع، موضع و الخصائص الجيولوجية للمدينة على اعتبار أن للبيئة الطبيعية أهمية كبرى تتمثل في مدى استيعاب كل من الموقع والموضع للتطور العمراني المتزايد والنمو السكاني، ثم التطور التاريخي وتم من خلاله عرض مختصر لمختلف المراحل التي تعاقبت على هذه المنطقة ومالها من تأثير على البنى الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع. أما التطور العمراني فركزنا على مرحلة الاستعمار الفرنسي والذي ترك بصمات واضحة على النسيج العمراني للمنطقة لمقابل مراحل سابقة، متتبعين هذا التطور العمراني بالتطور السكاني و الذي كان له أثر كبير على توسع المدينة خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه المداخل النظرية في مجال الأحياء المتخلفة ،فالتراث السوسيوايكولوجي أصبح يحفل بالكثير من المداخل المفسرة لعوامل نمو الأحياء المتخلفة و منها، المدخل الايكولوجي الذي يركز في تفسيره على علاقة هذه الأحياء بنماذج استخدامات الأرض و أشكالها الفيزيقية و المدخل السوسيولوجي الذي يستند في تفسيره على طبيعة خصائص الأجيال التي تعاقبت في سكن الأحياء،و مدخل السلوك الانحرافي الذي يعتبرها أوكار لممارسة النشاط الانحرافي، و المدخل السوسيو ثقافي الذي يميز بين ثقافة الفقر و سكنى هذه الأحياء،و أخيرا المدخل السوسيو اقتصادي الذي يقوم بوصف و تحليل حركة السكان و بناءا تهم الطبقية و مستوى حياتهم المعيشية و السكنية بالمقارنة للمجتمع و كل هذا وفق متغيرين أساسين متغير السكان و متغير المكان.

أما الفصل الرابع والذي تم التطرق من خلاله للدراسات الامبريقية وبعض تجارب البلدان المتقدمة والدول النامية في إزالة الأحياء المختلفة وعمليات التطوير، كما تم عرض السياسات التنموية التي شهدتها المدن الجزائرية وبالتالي إجراء مقارنة بين مختلف الدراسات ومدى استفادت الجزائر من سابقتها.

وفي الفصل الخامس، قمنا بإبراز خصائص و عوامل نشأة الأحياء المتخلفة إضافة إلى التصنيف الذي قدمه بعض علماء الاجتماع وتقديم وظيفة هذه الأحياء ثم تم عرض الأحياء المتخلفة بالمجتمع الجزائري من تقديم خصائص الأحياء المتخلفة باعتبارها وحدة من المدينة ثم تحديد أسباب وعوامل ظهور الأحياء المتخلفة بالجزائر ووضعية السكن داخل الأحياء المتخلفة.

والفصل السادس هو فصل الإجراءات أو الأدوات المنهجية للعمل الميداني، حيث تم تقسيمه إلى قسمين. القسم الأول والذي تضمن تحديد فرضيات الدراسة التي أثارتها مشكلة البحث ثم تحديد مجال الدراسة (المجال المكاني والزمني). ثم تحديد العينة وذلك باستخدام طريقة الكرة الثلجية ثم تحديد المنهج المستخدم في الدراسة حيث اعتماد المنهج الوصفي الاستكشافي، بالإضافة إلى تحديد أدوات جمع البيانات من ملاحظة، مقابلة واستمارة. وهذا لمحاولة تغطية الموضوع من جوانب عدة.

أما في القسم الثاني فقد تم عرض الملاحظات والمقابلات وتحليلها ثم تبويب بيانات الاستمارة وتحليلها، وفي الأخير استخلاص النتائج ثم الخاتمة فقائمة المراجع وأخيرا الملاحق.

تحديد الإشكالية:

بظهور التصنيع توسعت مدن العالم و عرفت نموا حضريا و عمرانيا من خلال توافد النازحين إليها الذ ين طمحوا إلى تحسين ظروفهم المادية والمعيشية الأمر الذي أدى إلى زيادة سكان الحضر،حيث ظهر النمو الحضري بصورة واضحة منذ بداية القرن 17م إذ بلغ عدد سكان العالم في عام1800م حوالي906مليون نسمة المدن التي يبلغ تعداد سكانها100الف نسمة فأكثر،في حين كان %كانت نسبتهم1,7 منهم يقيمون في مدن يصل عدد سكانها إلى 20الف نسمة فأكثر،أما %حوالي 2,4 [1].غير أن نمط %المدن التي تجاوز عدد سكانها1500 نسمة فكانت نسبتها3 التحضر الذي تم في مجتمعات العالم الثالث يختلف عنه في الدول المتقدمة، إذ تعتبر الزيادة في النمو الحضري والديموغرافي والنزوح الريفي المستمر، الأمل في الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في المؤسسات الصناعية من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء المتخلفة بالمدن ظاهرة منتشرة في معظم مدن العالم تترجم الدليل القاطع والرموز الواضحة لتفاقم أزمة الإسكان وبروز ظواهر عمرانية مشوهة ومخلة بتوازنات المدن و بالتالي تواجد مجتمعين بسرعتين مختلفتين مجتمع المدينة الأصل ومجتمع الأحياء المتخلفة أو ما يصطلح عليها في تجارب أخرى بأحياء الصفيح أو الأحياء العشوائية.ورغم انتشارها تختلف من مدينة إلى أخرى من حيث أسباب وجودها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة بها،إلا أن هناك بعض الخصائص الاجتماعية والمادية المشتركة،منها أن الأحياء المتخلفة تتميز برداءة نوعية المسكن وعدم توفر الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة، و شدة الازدحام بارتفاع معدل الكثافة السكانية، كما تعتبر بؤرة أو مسرح لانتشار مختلف الآفات الاجتماعية، كالجريمة و جنوح الأحداث

---

[1] جيرالد بريز:مجتمع المدينة في البلاد النامية،ترجمة محمد الجوهري،القاهرة،دار نهضة مصر،ص18-19.

و تدهور الأحوال الصحية والتعليمية، وهكذا تعد الأحياء المتخلفة ظاهرة اجتماعية منتشرة في كافة أنحاء العالم سواء المتقدم أو المتخلف و يتجلى هدا من خلال ما تسعى إليه دول العالم للنهوض بهذه الأحياء والدراسات الامبريقية التي تقدمها كل دولة بهدف إعادة تطويرها لتنسجم و بقية أحياء المدينة.

و الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث التي تعرف مدنها توسعا ملحوظا قد تكون دوافع هدا النمو اجتماعية كالنزوح الريفي إلى المدن و أخرى اقتصادية كانتشار المناطق الصناعية مما يؤدي إلى تغير في النسيج العمراني وبالتالي تغير البناء الاجتماعي، وهدا الوضع كما سبق الذكر لم تكن الجزائر بمنئي عنه إذ سرعان ما رافق النمو الحضري الذي عرفته في سنوات التنمية المكثفة،تشكل أحياء بكاملها في حواشي العديد من المدن،و حتى في بعض المدن نجد أحياء متخلفة كانت في بداية نشأتها تمثل مركز المدينة و في ظل اللامبالاة و الإهمال تحولت هذه الأحياء إلى أحياء هامشية و فقيرة، تفتقر لأبسط المرافق والخدمات والى أبسط التفاتة من طرف الدولة،لذا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أنه إذا كان في الواقع حي متخلف كما سبق الذكر فما هو الحي الراقي؟و معرفة المعايير و القيم التي تصنف حسبها الأحياء إلى راقية أو متخلفة، و كيف ينظر علماء الاجتماع خاصة في المجال الحضري إلى هذه الأحياء، وكيف يصنفونها، وما هي الدراسات الحضرية التي قامت بها الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم حول هذه الأحياء في إطار خلق توازن حضري بين مختلف الأحياء داخل المدينة و القضاء على الهامشية و التخلف الحضري بالمدن الجزائرية.

وفي خضم ما تعيشه المدن الجزائرية من مشكلات،فان مدينة سطيف كغيرها من مدن الشرق الجزائري التي تضم البعض من هذه الأحياء القديمة،و رغم حداثة نشأتها وظهور أحياء جديدة ذات مسحة فنية و جمالية إلا أنها تواجه الكثير من التحديات التي تتمثل أساسا في الكثافة السكانية الكبيرة الناتجة عن الهجرة الريفية، هذه الأخيرة التي

كانت احد الأسباب الرئيسية في ظهور ونشأة الأحياء المتخلفة داخل المدينة وعلى ضواحيها.

و من بين الأحياء القديمة و المتخلفة بمدينة سطيف نجد حي طنجة حيث يمثل هذا الحي نموذجا حيا عن التخلف داخل المدينة.و نستشف هذا من خلال وضعية المساكن أي الإطار الفيزيقي لهذه الأحياء و كذا تدهور الحالة الاجتماعية لأفراد الحي و انتشار مختلف الآفات الاجتماعية بهذه الأحياء لأنها تبقى بعيدة من مراقبة السلطات المحلية وبالتالي تحول إلى بؤر و مواقع لانتشار الجريمة ،المخدرات،الانحراف،و التسول.

و منه يبقى الإشكال المطروح هو:ما واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف؟و كيف يتعايش سكان الحي مع واقعه في ظل الأوضاع الراهنة؟ و ما هي تطلعاتهم للنهوض بحيهم قياسا بأحياء المدينة؟.

2-أهمية الموضوع:

إن أي بحث لا يخلو من أهمية أو غاية يرجو الباحث الوصول أليها،و تتمثل دراسة واقع الأحياء المتخلفة داخل مجتمع مدينة سطيف فيما يلي:

-إعطاء الصورة الحقيقية لهذه الأحياء التي كانت تعبر عن خصائص اجتماعية و ثقافية و عادات و تقاليد،افتقد الكثير من جوانبها في ظل التغيرات و التطورات التي تشهدها اليوم.

-إبراز الشاكلة الجديدة التي أصبح عليها هذا المجال السكني في خضم التطور و التغير الحضري،حيث أصبحت هذه الأحياء تعاني و تفتقر إلى ابسط التفاتة من طرف الدولة في تحسين مجالها و تلبية حاجات السكان اليومية.

3-دوافع اختيار الموضوع:

كانت دوافع اختيار بحثنا متعددة و مختلفة نذكر منها:

-ملاحظة الاختلاف و التنوع أو التدرج في النسيج العمراني داخل الرقعة الجغرافية الواحدة من النمط الأوروبي إلى النمط العربي إلى الأنماط و الأشكال الهندسية الحديثة.

-ملاحظة التقهقر و التدهور في العلاقات الاجتماعية الذي تعرفه المدينة خصوصا مع انتشار اكبر الآفات الاجتماعية خطورة كالجريمة،العنف، المخدرات،.....الأمر الذي دفع بنا إلى معرفة ما إذا كانت بعض الأحياء لا تعرف مثل هذا النوع من المشكلات الاجتماعية.

-شيوع مظاهر التخلف داخل المنطقة و الذي يظهر بوضوح في الشكل الفيزيقي للمنطقة و المسكن،و أيضا مظاهر الانحراف و أنماط السلوك التي تعبر عن التفكك الاجتماعي و مظاهر الفقر بأشكاله المختلفة التي تظهر في حالات الحرمان المادي الذي تعيش فيه الأسرة،و تأثير كل هذه الظروف و الخصائص الفيزيقية و الاجتماعية

و الاقتصادية على التكوين المعرفي للأسرة و نظرتها للمستقبل و أسلوب طريقة الحياة.

-إهمال هذه الأحياء من حيث الدراسة ،و الاهتمام سوف يجعل الأمور تسيير في اتجاهات يصعب السيطرة عليها و خاصة أن تلك الأحياء تشهد نموا متزايدا ،ومن ثم فان أهمية رصد دراسة لهذه الأحياء يعد ضرورة سواء لمواجهة الواقع أو التخطيط الحضري للمستقبل.

4-أهداف الدراسة:

لكل دراسة أو موضوع أهداف يرجو الباحث الوصول إليها،و من خلال دراستنا هذه حاولنا تسليط الضوء على بعض المعارف و الحقائق، التي تختص بها مدينة عن مدينة أخرى،و حي عن الآخر،و تبرز أهداف دراستنا فيما يلي:

-تهدف الدراسة إلى الوصول لإبراز صورة كمية و كيفية عن أحوال احد الأحياء التي تنتمي إلى الحضر إداريا،سواء من ناحية السكان فيما يتعلق بمستوياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و مدى قدرته على أداء وظائف المأوى و انعكاس ذلك على الجوانب المختلفة للسكان.

-معرفة الفرق الموجود بين أحياء مدينة سطيف.

-معرفة و إبراز أهم المشاكل و خصائص الأحياء القديمة المتخلفة خاصة بالمدينة مجال الدراسة.

- السعي إلى التعرف على الأصول الاجتماعية و الجغرافية للسكان مجتمع البحث سعيا وراء تحليل العوامل المساعدة على نمو الأحياء المتخلفة في المجتمعات الحضرية و محاولة كشف آراء السكان في طريقة حل المشاكل الموجودة بهذه الأحياء.

5-تحديد المفاهيم :

تعتبر المفاهيم أمر ضروري لكل بحث علمي لإزالة الغموض خاصة في علم الاجتماع،وهي قسمين،مفاهيم عامة و مفاهيم إجرائية و هذا لتكون نتائج البحث مرتبطة بالمفهوم الإجرائي الذي يحدده الباحث.

1-5 مفهوم الواقع: يعتبر مفهوم الواقع مفهوما أساسيا في دراستنا هذه و التي نهدف من خلالها الكشف و الوقوف عن واقع و ما تعيشه الأحياء المتخلفة داخل مدينة سطيف من خلال إبراز أهم السمات الفيزيقية للأحياء و كذا السمات الاجتماعية من قيم و سلوكيات سكان هذه الأحياء.

و قد حصلنا على عدة تعار يف لمفهوم الواقع،لغة و في الأدب و في العلوم الاجتماعية إلى جانب مفاهيم مقاربة كمفهومي الواقعي و الواقعية و هي كالأتي:

الواقع لغة: هو الحاصل،قال أبو فراس: وهل يدفع الإنسان ما هو واقع؟ و هل يعلم الإنسان ما هو كاسب، يقال واقع الأمر و الحال، أي ما حصل منهما و في الواقع أو في الحقيقة"[1].

و الواقع هو الحاصل أما الواقعة ما حدث ووجد بالفعل،وهي مرادف للحادث، و الواقعي هو المنسوب إلى الواقع و يراد فه الوجودي و الحقيقي و الفعلي و يقابله الخيالي و الوهمي. نقول الرجل الواقعي أي الرجل الذي يرى الأشياء كما هي عليه في الواقع، و يتخذ إزاءها ما يناسبها من التدابير دون التأثر بالأوهام و الأحلام"[2]

و "الواقعية:بوجه عام صفة الواقعي،نقول واقعية التفكير أي مطابقته للواقع"[3].

---

[1]علي بن هادية و زملائه:القاموس الجديد للطلاب،تقديم محمود المسعدي،الطبعة السابعة،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،1991،ص1303.

(2)،(3) جميل صليبا:المعجم الفلسفي،الطبعة الأولى،بيروت،دار الكتاب اللبناني،1973،ص552.

أما الواقعية في الأدب فهي محاولة دراسة واقع الإنسان و تحسين حاله عن طريق الكشف عن حقيقته كشفا موضوعيا و تصوير حياته الملموسة و التي يعيشها و يتحكم في صياغته ككائن[1]

و الواقع :"درجة دوام المعاني التي يتم اكتشافها في أية تجربة أو التي تتصل بأي شيء أو شخص أو فكرة أو قيمة"[2].

أما الواقع في الفكر السوسيولوجي فهو كالأتي:

مفهوم الواقع عند ابن خلدون:يستند ابن خلدون في تصوره لمفهوم الواقع على ضرورة التفرقة و عدم الخلط بين شكلين أو نوعين من الواقع،الواقع السماوي و الواقع المحسوس هذا الأخير الذي يعرفه بأنه" الواقع القابل للمعرفة عن طريق العقل و في هذا الإطار يعتقد ابن خلدون بان هناك صنفين من المعرفة التي يمكن للإنسان أن يخوض فيها بفكره و في هذا السياق يقول:"...اعلم أن العلوم التي يخوض فيها البشر و يتداو لونها في الأمصار تحصيلا و تعليما هي على صنفين،صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره و صنف نقلي يأخذه عمن وضعه، فأما الأول فهي العلوم الحكيمة الفلسفية و هي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره و يهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها و مسائلها و أنحاء براهينها ووجوه تعليمها حتى يوقفه نظره و بحثه على الصواب من الخطأ فيها من حيث هو إنسان ذو فكر، و الثانية هي العلوم النقلية الوضعية و هي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي و لا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول..."[3] و من خلال ما تقدم به ابن خلدون عن مفهوم الواقع يمكن القول انه وقف موقف العالم الواقعي الذي لا يدرس إلا ما شاهده و أما ما غاب

(1)،(2) احمد زكي بدوي:معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،الطبعة الثانية،بيروت مكتبة لبنان،1993،ص237.

(3) عبد الرحمان بن خلدون:المقدمة،دار العودة،بيروت،1981،ص345

عنه أو ما لا يمكن إن تجرى عليه التجربة تركه أي أن الواقع هو ما تراه العين و ما يعيشه الإنسان من أمور حاصلة يمكن إخضاعها للتجربة.

-التصور الماركسي للواقع: من الحقائق المقررة في الفكر السوسيولوجي أن تصور ماركس للواقع الاجتماعي كان تصورا ديالكتيكيا،فقد انطلق في تحليلاته للبناءات الاجتماعية من تصور ديالكتيكي و مفهوم كلي مكناه من كشف العلاقات بين الأشياء التي قد تبدو متباعدة و متنافرة، و يقول أن "الواقع من صنع الإنسان، و أن النظرية الاجتماعية التي تدرس هذا الواقع يجب أن تستوعب الدور المزدوج للإنسان، أي بوصفه منتج للحياة بقدر ما هو نتاج لها"[1]. أي أن الواقع هو نتاج اجتماعي و قدرة الفرد على تسيير أموره وفق الحاجة.

-التصور الفيبيري للواقع: إذا كانت نظرية ماركس عن الواقع تستند إلى مبادئ جدلية مادية واضحة،فان تصورات فيبر النظرية و المنهجية قد اعتمدت اعتمادا كبيرا على الفلسفة المثالية الكانطية المحدثة التي سيطرت على الفكر الألماني في مطلع القرن العشرين تلك التي تعارض بطبيعتها النظرة المادية و تنظر للواقع الإنساني على انه شيء ظاهر يتسم بالمرونة و التبدل و التحول المستمر، و بالتالي فانه لا ينهض وحده دليلا قاطعا على الحقيقة لقد اقر فيبر أن كل جوانب هذه الحياة لا تستحق الدراسة بسبب ضالة أهميتها الثقافية، و لقد كتب فيبر حول هذه القضية يقول:" إن معرفة الواقع الثقافي هي مجرد معرفة من وجهة نظر معينة، و أن جانبا صغيرا من الواقع الملموس القائم هو الذي يخضع لمصالحنا القيمية"[2].

و من خلال عرضنا لمختلف التعاريف التي وردت لمفهوم الواقع و بعض المفاهيم المقاربة له نستنتج بان اغلبها تلتقي في فكرة واحدة، و هي أن الواقع هو الحقيقة الراهنة عن حالة ظاهرة أو فرد أو جماعة، و بالتالي فان دراسة الواقع

(1)،(2) السيد الحسيني:نحو نظرية اجتماعية نقدية،دار النهضة العربية،بيروت،1985،ص67،ص77

تهدف إلى معرفة الظاهرة المدروسة كما هي عليه و ليس كما يجب أن تكون عليه و من هذا المنطلق فان المفهوم الإجرائي للواقع هو الحقيقة الموجودة بالفعل حاليا و المتعلقة بالأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف.

5-2 مفهوم الأحياء المتخلفة: قبل التطرق لتحديد مفهوم الأحياء المتخلفة يجب تحديد مفهوم الحي أولا ثم الحي المتخلف.

***مفهوم الحي:** يعرف الحي من وجهة نظر سوسيولوجية بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي،و المصلحة المشتركة،و يؤثر بعضهم على بعض،وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه[1].

-من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الحي وحدة سكنية يتميز سكانها بخصائص اجتماعية معينة.

-و في تعريف آخر هو عبارة عن وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي.

-و يقصد به وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي معين،حيث يشغل مساحة من الأرض تقع ضمن حدود المدينة،و بمعنى آخر هو ذلك النمط التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان و بهذا يمثل المجال بين المسكن الجغرافي و الاجتماعي و كل حي يتخصص بوظائف معينة كالوظائف الإدارية و التجارية أو السكنية.

-كما يقترن مفهوم الحي بمفهوم آخر هو المنطقة التي تدلي بمفهوم أكثر توضيح حيث أن مفهومها يشمل المكان الاجتماعي المحدود كما يشمل المكان الذي له حدود جغرافية مميزة.

الحي المتخلف: أما بالنسبة لوصف الحي بالمتخلف فهو يشير إلى عدة تفسيرات قدمها الباحثون من خلال دراستهم على الأحياء المتخلفة بالمدينة حيث يعتبر البعض

---

[1] السيد حنفي عوض:سكان المدينة بين الزمان و المكان،المكتب العلمي،الاسكندرية،1997،ص195.

منهم الحي المتخلف هو الحي الفاسد[1]،باعتبار أن المتخلف و الفاسد مترا دفان غير أن صفة الفساد تنطبق على الأحياء كما تنطبق على مناطق غير سكنية،و البعض يعني بالحي المتخلف الحي غير المنظم من حيث الحالة العمرانية و الشكل الخارجي له،و الحي المتخلف من حيث الأنماط و الخصائص العمرانية و الاجتماعية،كالحي الفقير و الحي القصديري،و الحي التقليدي و الحي الشعبي و الحي الهامشي أي أن كل ما هو متدني يشير إلى التخلف أو تخلفه[2]. على أساس أن الحي المتخلف يمثل تدني المستوى العمراني لمساكنه و ضعف الخدمات الاجتماعية به فهو بذلك يعكس واقع اجتماعي و اقتصادي و فيزيقي متدهور يتمثل في كونه المكان الإقامي من المدينة الذي يعبر عن واقع و ظرف اجتماعي واقتصادي و فيزيقي متدني بالنسبة للبناء الاجتماعي للمدينة[3]،حيث يقيم فيه مجموعة من الناس مستواهم المعيشي متدني بالإضافة إلى سوء أحوالهم السكنية.

-يعرفها حسن النكلاوي على أنها: عبارة عن مناطق سكنية مزدحمة بالسكان الذين أتوا من مناطق مختلفة من الريف و يعزل فيها خليط من السكان يتصفون بأنهم من المستويات المنخفضة[4].

-و هي بذلك المناطق التي يلجا إليها النازحون من الريف إلى المدينة كما أن الاكتظاظ بالمباني و السكان يعتبر من أهم سماتهم.

-و يعرفها عمر التو مي على أنها:"مناطق لا يزيد سكانها عن كوخ من الخشب و الصفيح لا تسمح بالحياة المستقلة الخاصة بأفرادها و لا تتوفر فيها المرافق الضرورية و الصحية اللازمة" [5].

---

(1)،(3) السيد عبد العاطي السيد:علم الاجتماع الحضري،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،الطبعة الأولى،1991،ص232.،ص235

(2) السيد حنفي عوض،المرجع السايق،ص195.

(4) محمد حسن الغامري:ثقافة الفقر،دراسة في انثروبولوجيا التنمية الحضرية،المركز العربي للنشر و التوزيع،الإسكندرية،ص111

(5) عمر محمد التومي الشيباني:الأسس النفسية و التربوية لرعاية الشباب،دار الثقافة،بيروت،ص103.

-أما عاطف غيث فقد عرفها:"بأنها المكان الذي توجد به بعض المباني و تتميز بالازدحام الشديد و التخلف و الظروف الصحية غير الملائمة و ما يترتب عن ذلك من أثار عن الأمن و الأخلاق،فهي مناطق تمثل كل المظاهر السلبية عن فقر و بؤس و ما ينتج عنها من قلة الراحة و الأمان و انعكاساتها على الفرد و المجتمع"[1].

-و يعرفها فورمان:" على أسس اقتصادية و اجتماعية تتعلق بسكانها،حيث يقطن بها جماعات ذات ثقافات متميزة عن سائر ثقافة المجتمع و هذا نتيجة لكل من التفرقة الطوعية و الإجبارية"[2].

-أما عبد المنعم نور فيعرف المناطق المتخلفة فيقول"إذا أردنا أن نتعرف على مشكلة الأحياء المتخلفة أو العشش فيجدر بنا أن نبدأ بوصفها فهي مجموعة من المساكن في المدينة يلاحظ عليها الازدحام و التأخر سوء الأحوال الصحية"[3].

-و يعرفها عبد المنعم شوقي على "أنها تجمع أكثر بلدان العالم و أكثر أحياء متخلفة و هي التي نطلق عليها اسم الأحياء المتهالكة و الطرقات الضيقة و انتشار القاذورات بها،و كثافة السكان. و يشكل مفهوم هده المناطق عند مركز التجمعات البشرية التابع لهيئة الأمم المتحدة بأنها إسكان سيء للمرافق يوجد في الأجزاء القديمة المبنية بصورة غير قانونية و يشكل هذا النوع من السكن مستوطنات عشوائية ذات دخل منخفض كما أنها هامشية اقتصاديا و تشكل جزءا لا يتجزأ من اقتصاد البلدان النامية[4]

-بناءا على التعاريف السابقة و التي تختلف شكلا و مضمونا في كثير من النقاط، يمكن أن نستخلص منها أن المناطق المتخلفة نمط عمراني لا يراعى فيه النظام في

---

[1] محمد عاطف غيث:المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،الطبعة الأولى،ص119.
[2] احمد بوذراع:التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن،منشورات جامعة باتنة،الجزائر،ص14.
[3] حسين عبد الحميد احمد رشوان :مشكلات المدينة،المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع،الإسكندرية،1997،ص05.
[4] عاطف غيث:تطبيقات في علم الاجتماع،دار الكتب الجامعية،القاهرة،1970،ص304.

البناء،تتشابه هذه المناطق في غالب المدن التي تقع على حوافها، تتميز بضيق في المساكن و الطرقات خاليا تقريبا من المرافق الضرورية للحياة مزدحمة بالسكان أنها تعرف معدلات الكثافة و كذلك تعرف بأنها أماكن للانحراف بسبب بعدها عن أماكن الإدارة.

-كذلك لا يراعي سكانها قواعد النظافة فميزتها انتشار القاذورات و الروائح الكريهة و ما يصاحب هذا الوضع من انتشار الأوبئة و الأمراض.

- و كتعريف آخر للأحياء المتخلفة فهي :مناطق الانتظار التي يقف عندها المهاجرون من الريف إلى الحضر، فينتظرون الوقت و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة للمشاركة في حياة المدينة.

-و يتضح من هذه المفهومات أن هذه المناطق يتدفق إليها المهاجرون من الريف و يقيم هؤلاء الريفيين في هذه المناطق عن طريق وضع اليد على الأراضي التي قد تكون ملك الدولة، و يعيشون داخل مجموعات من الأكواخ و الأكشاك و غيرها من المباني المؤقتة و تظهر هذه المشكلة بوضوح في مدن البلدان النامية، حيث تعاني هذه المدن من عدم توافر الأرض التي تستخدم في إقامة مساكن للمهاجرين و كذلك لسكان المدينة ذاتها التي تعاني دائما من زيادة الكثافة السكانية و يؤدي ذلك إلى تركيز السكان المهاجرين من الريف في أحياء تعرف باسم الأطراف الغضة حيث تفتقر هذه الأحياء إلى الخدمات الحضرية و تتصف بدرجة عالية من التدهور و الانحطاط و التخلف.

وفي تعريف آخر الحي المتخلف:هو نتاج معقد لعدة عوامل متشابكة شانه في ذلك شان الظواهر الاجتماعية الأخرى،ولكن من المؤكد أن الفقر و انخفاض مستوى الدخل يمثل العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذا الحي من مشكلات اجتماعية خطيرة[1]

[1] إسماعيل قيرة:أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية،مخبر الإنسان و المدينة،جامعة منتوري قسنطينة ،ص20

كما يعرفه عبد الفتاح وهيبة بأنه:"عبارة عن تواصل عدة منازل تتكون عادة من طابق واحد،أو عادية تتكون من عدة أحياء ذات أزقة ملتوية تعتمد في نموها على التوسع والانتشار باستحواذها على المساحات الهامة في المدينة"[1]

فالدكتور عبد الفتاح وهيبة في هذا التعريف تعرض لوصف الوضعية الفيزيقية لهذه الأحياء،و أنها تحتل مساحة كبيرة من أراضي المدينة و يتابع قوله واصفا إياها"بان هذه المناطق تشكل الامتداد الطبيعي لنمو غالبية المدن التي بها هذه الظاهرة،و التي يصبح التعامل معها بهدف تخطيطها صعبا بسبب أخذها تلك الوضعية"[2]

-ومنه فان الأحياء المتخلفة ظاهرة اجتماعية تعبر عن واقع اجتماعي اقتصادي و فيزيقي معين، و تقيم بها مجموعة كبيرة من الناس رغم أنها مناطق ضيقة صغيرة المساحة، غير ملائمة للحياة و السكن بها، و ترمز هذه المناطق عادة إلى غياب العدل الاجتماعي و عدم المساواة و عدم المسؤولية الجمعية كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين.

3-5 **مفهوم مجتمع المدينة**:تعد المدينة ظاهرة اجتماعية،فهي أكثر من مجرد جزء من أجزاء المجتمع. فهي تمثل حقيقة اجتماعية، و تعد تعبيرا عن الممارسات الجمعية للسكان، الذين يعيشون و يعملون معا.

فالمدينة ليست مجرد أبنية أو شوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية،توفر الوقت و الجهد، بل إنها نوع متميز من الحياة[3].

---

[1] ، [2]عبد الفتاح وهيبة:جغرافية العمران، دار النهضة ،بيروت،1973،ص153.

[3] عاطف غيث:علم الاجتماع الحضري،مدخل نظري،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1987،ص180.

و يستخدم علماء الاجتماع مصطلح المدينة للتعبير في إطارها عن البيئة القائمة، و التي يسكن في نطاقها سكان الحضر، و في هذا الصدد فان تعبيرات المجتمع الحضري و الحضرية ما هي إلا عبارات تستخدم للدلالة على الحياة الاجتماعية في المدينة.

و يرجع تأكيد مفهوم المدينة و بلورته كمتغير أساسي في علم الاجتماع الحضري إلى علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو، و على الأخص "روبرت بارك ثم لويس ويرث و روبرت ريدفيلد" و آخرون من بعدهم.حيث تجلت اهتماماتهم في تفسير الحياة الحضرية على عدد من الصعوبات فتفسيراتهم التي تعتمد على المفاهيم الايكولوجية لم تكن مرتبطة تماما بمجهود اتهم في تفسير النشاط الاجتماعي، و على الرغم من أن أصحاب هذه المدرسة قد قدموا تفسيرات مختلفة لظاهرة المدينة، إلا أن النظرية ذاتها قد استبعدت المظاهر الاجتماعية للعلاقات الإنسانية المتبادلة باعتبارها ميكانيزما لتفسير الأنماط الايكولوجية. كما أكد بارك على عدد من القضايا الهامة و التي نجملها على النحو التالي:-المدينة مكان طبيعي لإقامة الإنسان المتحضر

-المدينة منطقة ثقافية

-المدينة بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة من الصعب تجاوزها.

-المدينة بناء متكامل ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية.[1]أما لويس ويرث يذهب إلى أن المجتمع الحضري الذي يتميز بالحجم و الكثافة و اللاتجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعي و السلوك.و يلاحظ أن رادفيلد ذهب إلى أن اللاتجانس و الاتصال مميزا للمدينة[2]

-و لعل ابرز من تناول تعريف المدينة في ضوء خصائصها"سوركين و زيمرمان" فقد جمعا ثمانية خصائص يختلف بها المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي و

---

[1] حميد خروف و آخرون:الإشكالات النظرية و الواقع،مجتمع المدينة نموذجا،منشورات جامعة منتوري،قسنطينة،ص14.

[2] عائشة بن قطيب:التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية،رسالة لنيل شهادة الماجستير،مدينة البليدة،1992-1993،ص94.

هي:المهنة،البيئة،حجم المجتمع المحلي،كثافة السكان،تجانس و لا تجانس السكان،التمايز و التشريع الاجتماعيان،التنقل و الحراك الاجتماعي،نسق التفاعل الاجتماعي،عدد و أنماط الاتصالات[1]

-و من خلال هذين التعريفين يمكن القول أن المدينة بكل ظواهرها الاجتماعية،هي الميدان الطبيعي لدراسة علم الاجتماع الحضري،ومن ثم يصبح علم الاجتماع الحضري هو علم دراسة المدينة.أي أن المجتمع الحضري بسكانه هو المجتمع المدني و ذلك لان المجتمعات تتجه فلسفتها و سياستها الاقتصادية و الاجتماعية اليوم على اختلاف نماذجها إلى مجتمعات مدن [2].

وفي تعريف آخر للمدينة هو" أن المدينة من الناحية السوسيولوجية الفنية البحتة عبارة عن (فكرة مجردة) و لكن العناصر التي تتكون منها مثل الإقامة و البناءات الداخلية عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة لذلك فان ما يجعل المدينة شيئا مجددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية و مع ذلك لا يكون بالمدينة وظيفة واحدة،بل إن البحث قد اثبت أن لها وظائف عدة و ليس هذا إن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن[3]

وتتعدد المحاولات كل يحاول تعريف المدينة من منظور مختلف، إلا أن التراث السوسيولوجي يشير إلى أن المقياس الواحد لتحديد المدينة أو تعريفها لم يقابل بنجاح، الأمر الذي دعي كل من (سوروكين و زيمرمان و مونيه و سمبارت) إلى القول بان التعريف الصحيح للمدينة لا بد و أن يأخذ في الاعتبار تعدد العوامل و ارتباطها.إلا أن عاطف غيث يرى أن ذلك لا يعني أن اتجاههم في التعريف مقبول دون مناقشة على الرغم من انه يرى أن سوروكين و زيمرمان أكثر من حاولا تعريف المدينة وضوحا ذلك لاتهم جمعوا ثمانية خصائص يختلف بها العالم

---

[1] عاطف غيث:علم الاجتماع الحضري،مدخل نظري،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1987،ص127-129.

[2] احمد النكلاوي:دراسة المدينة،مدخل نقدي،دار النهضة العربية،القاهرة،1976،ص159.

[3] السيد الحسيني:المدينة،دراسة في علم الاجتماع الحضري،دار المعارف،القاهرة،1981.

الحضري عن العالم الريفي و هي:المهنة-البيئة- حجم المجتمع المحلي-كثافة السكان-تجانس أو لا تجانس السكان-التمايز و التشريح الاجتماعيان- التنقل و الحركة-نسق التفاعل.

كما أن تعاريف المدينة الواردة في مؤلفات علم الاجتماع الحضري تمزج بين - عنصرين أساسيين هما: العنصر الإنساني الاجتماعي و العنصر الجغرافي الفيزيقي، و كما يرى(شومبار دولو) بأنه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكدون على البعد الثنائي للمدينة، من حيث أنها في ذات الوقت إطار مادي و مركب اجتماعي ثقافي.

" في كتابه علم الاجتماع الحضري بأنها "في ذات yves grafmeyerفقد عرفها"- الوقت رقعة جغرافية و سكان،إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية،تجسيد لأشياء مادية،و روابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية. و هو نفس ما ذهب " في تعريفه للمدينة حيث عرفها بأنها"مجتمع معقد الذي قاعدته r.maunierاليه" الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها، أو التي عنصرها المجالي ضعيف كميا مقارنة بعناصرها الإنسانية"[1].

و يتضح من التعريف السابق للمدينة إن المدينة لا يمكن أن تكون أكثر من إطار فيزيقي و سكان،حيث أن إذا كان المجال الحضري يعبر عن العلاقات الاجتماعية الحضرية و يجسد ثقافة الإنسان على الأرض في شكل بنايات أي اتخاذ الوجه المادي،فإنها عندما تتشكل تكون بيئة تساهم في صنع ثقافة الإنسان،و منه لايمكن عزل المدينة عن محيطها. وهنا يمكن تعرف المدينة على "أنها النطاق الحضري للأنساق الاجتماعية المتفاعلة مع البناء المادي الفيزيقي للمكان"[2].

---

[1] محمد بومخلوف:التحضر،التوطين الصناعي و قضاياه المعاصرة،شركة دار الأمة للطباعة و انشر و التوزيع،ماي 2001،ص36-37.

[2] احمد النكلاوي:الإنسان و التحديث،قضايا فكرية و دراسات واقعية،مكتبة نهضة الشرق،1980،ص304-305.

-و كتعريف آخر للمدينة:"المدينة هي اكبر الأماكن العمرانية،سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية أو تعدد الوظائف التي تمارسها"[1]. و هذا التعريف جاء من خلال دراسات جغرافية المدن وهي التي تستند في تفسيرها على مقارنة البيانات الكمية كمؤشر في تحديد حجم المدن ووظائفها.

-وفي جانب آخر"اتخذت الهيئات الدولية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على اعتبار كل مجتمع سكني يزيد عن 20000نسمة مدينة"[2] وحدة حضرية

-أما بالنسبة للجزائر،"فقد قدمت كاتبة التخطيط بوضع معايير لتعريف المدينة يشتغلون في قطاعات %الجزائرية و هي كل تجمع يزيد عن 1000عامل منها75 غير زراعية،و تتميز بمنجزات صغيرة تتمثل في توفر الوحدة الحضرية على خدمات عمومية(مستشفى،سينما،مسرح،مدرسة) كما يشترط ان لا تزيد المسافة بين المساكن عن 20متر"[3]

من خلال التعاريف المقدمة يمكن القول أن المدينة هي أكثر من إطار فيزيقي بل تتعداه إلى علاقات اجتماعية تقوم بين السكان ثقافات و سلوكيات حضرية مختلفة و هي بذلك تتشكل من ثلاث اطر الإطار الفيزيقي و الإطار الاجتماعي و الثقافي.وان المجتمع الحضري بسكانه و ما يحمله من خصائص يمثل مجتمع المدينة.

6- الدراسات السابقة:

تضم كل المدن الكبيرة في العالم أحياء متخلفة بتسميات مختلفة منها الأحياء الشعبية القديمة،الأحياء القصديرية،أحياء الصفيح و غيرها من التسميات إلا أنها تشترك في نفس الخصائص خاصة من الناحية السوسيوثقافية فهي تحمل نفس

---

[1] احمد علي اسماعيل:دراسات في جغرافية المدن،مكتبة سعيد رافت،القاهرة،1982،ص34.

[2] عبد المنعم شوقي:مجتمع المدينة،دار النهضة العربية،لبنان،1981،ص25.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو:الهجرة الريفية في الجزائر،المؤسسة الوطنية،المطبعة التجارية،الجزائر،1976،ص152.

السمات الاجتماعية و الثقافية تقريبا، و بغض النظر عن العامل التاريخي الذي كان احد العوامل المساعدة على ظهور هذا النوع من الأحياء،حيث عمل الاستعمار على تفكيك البنية الاجتماعية و النسيج العمراني للمدن من خلال عمليات التهجير نحو المدن بالتالي ارتفاع عدد سكان المدن البحث عن سكنات الأمر الذي أدى إلى السكن في مناطق متخلفة و بالتالي ظهور أحياء بكاملها متخلفة و يبقى التساؤل المطروح هو إلى أي مدى قام الدارسون و علماء الاجتماع في الجزائر بمناقشة هذا الموضوع و معرفة الواقع العمراني و الاقتصادي و الاجتماعي لسكان هذه الأحياء و ما هي الدراسات المقدمة في هذا المجال و ما هي أهدافها و ماذا قدمت كل دراسة كبديل أو كاقتراح يتعلق بهذه الأحياء. و من هذه الدراسات ما يلي:

1-**الدراسة الأولى**:تتمثل في دراسة الأستاذ (علي بوعناقة) تحت عنوان"العمران المخطط"،تمت خلال السنة الدراسية 1978-1979قدمت لنيل دبلوم الدراسات المعمقة و قد أجرى الباحث دراسته بمدينة قسنطينة و بالضبط بحي ساطي في محاولة لتشخيص المشكلات التي يعيشها سكان الحي معتمدا على المنهج التاريخي و بالتالي الاتصال بشيوخ الحي و المسنين،كما اعتمد على عدة أدوات لجمع البيانات منها الملاحظة والاعتماد على الوثائق.و قد انطلق من فكرة مؤداها أن الظروف السكنية غير الملائمة لها تأثير اجتماعي و صحي و أخلاقي على أفراد الأسرة و المسكن يعتبر عامل طرد أو جلب ساكنيه، كذلك أن الاختلاف في الموطن الأصلي لهؤلاء

السكان يختلف في الأنماط الثقافية مما يصعب عملية التكيف و التأقلم مع بقية السكان. و ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة ما يلي:

-ارتفاع عدد الأفراد بالمسكن الواحد

الصراعات المتكررة بين سكان الحي و الاشتراك في المرافق

-ضعف الأجر(الدخل أو الراتب الشهري) لمعظم العمال نظرا للأنشطة أو الأعمال التي يزاولونها

-انتشار ظاهرة التسول و بالتالي سيطرة فكرة الاستسلام و القدرية على ذهنية السكان و اللجوء إلى مد الأيدي في الطرقات، الأمر الذي يشجع على ارتفاع نسبة البطالة و انتشار ظاهرة الاتكال.

2-**الدراسة الثانية**:تتمثل في الدراسة التي قام بها الأستاذ"إسماعيل بن السعدي"بعنوان"معوقات التنمية العمرانية دراسة في ثقافة المناطق المتخلفة بمدينة جانيت حيث تعرض الباحث من خلال الإشكالية إلى ذلك الواقع الاجتماعي و الثقافي السائد بتلك المناطق خاصة مما يتجسد خصوصا في سلوكا تهم و نظرتهم إلى محاولات السلطات تغيير وضعيتهم.و كثيرا ما كانت هذه السمات و الخلفية الثقافية عائق أمام التنمية برفضهم الانتقال إلى مناطق أحسن و أكثر ملائمة، و عليه فان الدراسة هدفها تحديد مدى وقوف هذه المناطق المتخلفة و سمات سكانها الثقافية كعائق في وجه عملية التنمية. و قد استعان الباحث بالمنهج الوصفي لتشخيص الواقع الاجتماعي و العمراني كما اعتمد على الإحصاء كسبيل للتحليل الكمي.

ولتمثيل احسن لكل سكان المنطقة اعتمد على عينة منظمة مستعملا خريطة المنطقة مقسما إياها إلى قسمين احدها يضم ستة قطاعات إحصائية و الأخر يضم سبعة قطاعات إحصائية،و كذلك الاتصال بالسكان أثناء المقابلة لجمع البيانات،أما قد صاغها على سكان المناطق المتخلفة المتكونين الفرضية التي اعتمدها الباحث من شرائح اجتماعية دنيا و مهاجرين من الريف يتميزون بسمات ثقافية و خصائص تعميق عملية التنمية.

بانتشارها على أراضي مهيأة للقيام بمشاريع و قد حددت لهذه الفرضية عدة مؤشرات تتمثل في أن السكان الذين يتميزون بسمات ثقافية اجتماعية تعرف التنمية العمرانية و مشاريعها هم الشرائح الاجتماعية الفقيرة التي تعيش في المدينة.
و هم أيضا المهاجرين الذين طردتهم عوامل طبيعية أو إهمال السياسات الإنمائية للريف و أن الخصائص الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية لهؤلاء السكان.
تتميز بكبر حجم العائلة و انتشار البطالة و الأمية و انخفاض المستوى الاقتصادي و المداخل.

إن المناطق التي يسكنها هؤلاء السكان هي مناطق متخلفة .حيث استعان الباحث في جمع المعلومات بعدة أدوات تتمثل في المقابلة الحرة و المقابلة الموجهة بهدف ملا الاستمارة و قد استخلص الباحث من دراسته هذه عدة نتائج تتمثل في أن مجتمع البحث يتميز بزيادة نسبة السكان خاصة الشباب و أن معظم السكان بهذه المناطق من المهاجرين، و تنتشر بمجتمع البحث الأمية و من الناحية المهنية تنتشر الأعمال البسيطة ذات المداخل المنخفضة و المستوى المعيشي المتدني،فيما تفتقر منازلهم للأجهزة المعروفة.
و واقع الهجرة اغلبها البحث عن العمل فيما تسود القرابة و الجيرة في العلاقات بين أفراد مجتمع البحث مما يسهل عملية الاتصال و كذا الزيارات، كما أن سكان هذه المناطق يميزون بينهم و بين سكان المدينة بحيث لا يعتبرون أنفسهم من سكان المدينة لأنهم لم يولدوا بها كما أن هم لا يشاركون بصورة فعالة في المجلات السياسية و الاجتماعية بحكم الخصائص الثقافية و التعليمية التي تميزهم.

تمهيد:

في هذا الفصل حاولت التطرق إلى التطور العمراني والسكاني لمدينة سطيف - عبر فترات مختلفة وهذا لمعرفة أهم التغيرات الحاصلة في المدينة من الجانبين وقبل تناول التطور العمراني قمنا بعرض الطبيعة الجغرافية للمدينة وتطورها تاريخيا.

فالمدن تستمد أهميتها من خلال ما تلعبه من أدوار جغرافية وتاريخية وللمواقع والمواضع دور حاسم في إبراز هذه الأدوار ذلك لأن معرفتها تبرز لنا حقائق هامة ترتبط أساسا بأهمية الموقع وصلاحية الموضع حيث تبرز لنا الأهمية الجغرافية للمدينة من خلال مدى استيعاب الموقع والموضع للتطور العمراني المتزايد والسكاني كما أنه للموقع دور كبير في نمو المدينة وتحديد وظائفها وهذا ما سيتضح لنا من خلال عرض ما جاء في هذا الفصل من إبراز أهم مراحل التطور العمراني والسكاني للمدينة.

1. البيئة الطبيعية لمدينة سطيف:

1. الموقع:

يقع مجال الدراسة في منطقة الهضاب العليا الشرقية على ارتفاع يتراوح بين 800م و1300م كما تتخللها بعض التلال الصخرية، بحيث تظهر على شكل نتوءات متناثرة نذكر منها :جبل مقرس 1737متر شمالا، جبل أبراو 1236متر شرقا، [1] جبل بوطالب 1886متر، كما تمر على المنطقة شبكة من الأودية أهمها واد بوسلام، وواد بن دباب، ويتمتع موقع مدينة سطيف بثلاث مميزات هي:

تحتل مدينة سطيف موقعا جغرافيا هاما، إذ تتوسط إقليمين مختلفين، إقليم الشمال الجزائري وإقليم الوسط كما تنتمي إلى الوحدة الإدارية المتمثلة في بلدية سطيف التي تتوسط فيه إقليم الولاية وتعد فيه مركز القرار الإداري، أي عاصمة الولاية، تحدها شمالا بلدية اوريسيا، شرقا بلدية أولاد صابر، جنوبا بلدية قجال، غربا بلديتي مزلوق وعين آرنات.

تقوم على محاور تلاقي المواصلات المتمثلة في كل من الطريق رقم09 الرابط بينها وبين ولاية بجاية شمالا، والطريق الوطني رقم28 الرابط بينها وبين ولاية بسكرة من الجنوب الغربي والطريق الوطني رقم75 المتجه نحو ولاية باتنة من الجنوب الشرقي، إلا أن أهمها هو الطريق الوطني رقم05 الرابط بينها وبين العاصمة من جهة وقسنطينة من جهة أخرى، أما فيما يخص حالة الطرق فهي تحتوي على شبكة في حالة جيدة، وتعرف ازدواجية في الطريق الوطني رقم05 (جزء عين آرنات – العلمة)، وتوسيع في الطرق، بالإضافة إلى تهيئة مفترقات الطرق وازدواجية شبكة السكة الحديدية الرابطة بينها وبين ولاية برج بوعريريج وتحديد جزء سطيف-قجال.

---

[1] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مصلحة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية،ولاية سطيف،بالارقام 1995،الطبعة11، ص07.

تعتبر [2] وعلى العموم يمكن القول أن مدينة سطيف من حيث الهياكل القاعدية مفترق طرق للمبادلات ومركز عبور إجباري للتجارة، ما بين منطقة الهضاب العليا والمنطقة الوسطى من جهة والمنطقة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من جهة أخرى.

وقد تدعمت هذه الوضعية فعليا بعد إنجاز مطار08 ماي1945 بعين آرنات على بعد9 كم من مدينة سطيف، وإنجاز الطريق السريع شرق غرب، بالإضافة إلى دور الجزء الذي تمارسه بفعل الاستثمارات الاقتصادية الهامة.

- وتعد مدينة سطيف نقطة اتصال بين عاصمة البلاد وعاصمة الشمال الشرقي قسنطينة، فهي بذلك موقع تلاقي وتكامل التبادلات بين هذين المجالين الاقتصاديين المختلفين ومجالات أخرى.

2. الموضع:

:[1] يتميز موضع مدينة سطيف بعدة خصائص منها

- المنطقة الشمالية الشرقية تعرف نوعا ما من التضرس زيادة على تشعبات واد فرماتو أحد روافد وادي بوسلام.

وبصفة عامة فإن مدينة سطيف تقع في منطقة يتراوح ارتفاعها مابين(1000 و1100 متر) فوق سطح البحر، أما التجمعات الثانوية المحيطة بها، فنجد كلا من الحاسي وقاوة على ارتفاع يتراوح بين1050 الى1100 متر، فرماتو وشوف الكداد من1000 الى1100 متر، عين الطريق وعين السفيهة من1000 الى1050 متر، عبيد على اقل من1000 متر.

---

[2] شوقي عبد الله بوزيد، النمو الحضري وآليات الاطراف، ماجستير في التهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، جوان2002 ، ص9.

(1) شوقي عبد الله بوزيد، مرجع سابق، ص 11

أما بخصوص الانحدارات فهي على العموم ضعيفة جدا: الانحدارات الكبيرة(+15)نميزها في الجهة الشمالية، حيث نجد بعض سفوح التلال والجبيلات المعرضة % للتعرية.

وعليه مدينة سطيف تقع على أراضي منبسطة سهلة التعمير مقارنة بمدن أخرى كمدينة قسنطينة مثلا.

من المجال الوطني، مقابل127 كم^2 % تشغل مساحة 6504 كم^2، أي0.27 .[2](12.700هكتار)

3. <u>الخصائص الجيولوجية لمدينة سطيف</u>:

تقع مدينة سطيف في منطقة تمتاز باختلاف كبير في تكويناتها الجيولوجية، سواءا من حيث العمر، الطبيعة، أو من حيث الانتماء إلى الوحدات البنائية، وهذا ما توضحه الخريطة الجيولوجية للمدينة، حيث نميز ثلاث مجموعات رئيسية هي:

: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:**(Quaternaire) *تكوينات الزمن الرابع**

1-**تكوينات حالية وحديثة**: تتمثل في كل من الطمي، الغرين، الحصى، توجد بالقرب من الأودية الرئيسية، حيث الحفر لا يزال نشطا، وهذه الترسبات تتسع وتشكل مجموعة من المساحات بالقرب من الأودية الرئيسية خاصة على طول وادي بوسلام.

2-تكوينات غير محددة:تتشكل من ترسبات المنحدرات، الطمي والغرين، وتشكل أراضي صالحة للزراعة، تنتشر على طول الأودية الرئيسية على شكل

[2] Saïd Atoui, Problématique de l'urbanisation spontané en Algérie (cas de Sétif), thèse de magistère l'architecture2001-2002, p67.

ألسنة، وتكون في بعض الأحيان مجموعة من السهول الصغيرة، أهمها سهل فرماتو.

3-**تكوينات قديمة**: تتمثل في الكلس البحيري وقشور من الفيلافرونشيان مع خاصية تتميز بها السهول العليا السطايفية. أفق حصوي، هذه التكوينات هي : وهي تكوينات من الزمن الثالث، **(Miopliocene)** ***تكوينات الميوبليوسان القاري** تتمثل في الرمل، الحصى، الطمي، الكلس، تتواجد على شكل شريط عريض في الجهة الشرقية، ويضيق كلما اتجهنا نحو الغرب مع تواجد بعض الألسنة، شمال وجنوب المنطقة. وتشكل هذه التكوينات القاعدة التي تتوضع عليها مدينة سطيف.

***تكوينات تلية**: وتتمثل في تكوينات جميلة وتنقسم إلى نوعين:

1-تكوينات البيريسيان واللوتيسيان السفلي: تتمثل في كلس بنائي أبيض يحتوي على كسور سوداء من السيليس الأسود. يتواجد على شكل مساحات صغيرة شمال المنطقة.

2-**تكوينات الكامبينيان العلوي والماتريشسيان السفلي**: وهي عبارة عن كلس أبيض وصوان أسود يتواجد غرب المنطقة(هضبة شوف الكداد) وجزء يتوسط سهل فرماتو.[1]

(1) شوقي عبد الله بوزيد، مرجع سابق، ص9.

2. التطور التاريخي لمدينة سطيف

يعود تاريخ ولاية سطيف إلى العصور الغابرة، وهذا بعد اكتشاف محطات عبر ترابها، إن دراسة تاريخ هذه المنطقة يوضح لنا أربعة عهود:

1- **عهد ما قبل الرومان**:

رجل [1] كان يقطن ولاية سطيف منذ آلاف السنين مجموعة تنتمي إلى مجموعة كرومانيو الذي انحدر من ذريته الأمازيغ(الرجال الأحرار) والذين تنظموا على شكل قبائل، ولم تظهر الدولة الجزائرية إلا بعد القرن الثالث والثاني قبل الميلاد، إذ برزت مملكتين هما المملكة الميساسيلية التي يحدها من الشرق واد بومرزوق الذي يصب في وادي الرمال ومن الغرب المولاية، وكان يحكمها سيفاكس، ووراء واد بومرزوق توجد مملكة ماسيليا بقيادة ماسينيسا.

إلى مملكة ميساسيلية في سنة 225 قبل الميلاد،وأثناء [2]وكانت منطقة سطيف تابعة الحروب الفينيقية التي دامت من 264 إلى 146 قبل الميلاد.

تحالف سيفاكس مع قرطاجة، بينما ماسينيسا بقي حليفا ومخلصا لروما وبعد انهزام قرطاجنة تحصل ماسينيسا على نوميديا جزاء تحالفه، وبقي تحت وصاية روما، وبعد وفاة ابنه ماسيبسا اشتدت المنافسة بين الأحفاد ومنهم يوغرطا الذي كان ينوي منح الاستقلال إلى نوميديا ولم يتكمن من تحقيق حلمه بعد وصوله إلى السلطة وسمح هذا الإخفاق للرومان بالتدخل.

---

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ،المرجع السابق ، ص2.

(2) Sétif et sa région commune de Sétif (APC de Sétif) septembre 1986 – p 02.

2-**عهد الرومان**:

لقد قاوم الأهالي هذا الغزو تحت قيادة يوغرطا الذي قاتل ماريوس قرب مدينة سطيف وانهزم في سنة 105 ق.م.

(المتوفى عام 462ق م) ويوبا الثاني (25 ق م – 23 م) ويوطومي [3]خلال تولي يوبا كانت منطقة سطيف جزءا لا يتجزأ من موريطانيا القيصرية وازداد (23م-42م) في تدخل الرومان مما أدى إلى نشوب ثورات أشهرها ثورة تكفاريناس الذي كان عضوا في الجيش الروماني وفي الفترة ما بين 17 إلى 24 م نظم جيشا من الأهالي من بينهم سكان مدينة سطيف الذين ساهموا مساهمة فعالة في تلك الثورة، إن تعدد الانتفاضات دفع سنة 42 م يضم كل الشمال الإفريقي إلى إمبراطور بينهم.

اهتم الرومان بسطيف نظرا لموقعها الجغرافي الذي يسيطر على السهول العليا الشاسعة والغنية بالقمح وموقعها الاستراتيجي.

ولهذه الأسباب قرر الإمبراطور نيرفا في سنة 97 م إنشاء مستعمرة لقدماء الجيش في موقع سيتيفيس والذي أطلق عليها عدة تسميات منها: كولونيا نيرفانيا، كولونيا أوغيسطا، كولونيا مارطالس، سيتيفاسيوم.

وسيتيفيس تسمية رومانية مشتقة من كلمة بربرية "أزديف" ومعناها التربة السوداء وكانت سطيف مخزن القمح لروما.

وفي سنة 235م تزعزعت الدولة الرومانية حيث عرفت خطر الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت بانتفاضات وثورات عبر كل إفريقيا الشمالية و أشهر هذه الثورات ثورة فيرميس المتوفى سنة 375م وابنه بليدون المتوفى سنة 398م، كما ساهم أهالي منطقة تقسم موريطانيا القيصرية إلى ناحيتين: موريطانيا القيصرية

---

[3] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، المرجع نفسه، ص 03.

وموريطانيا سيتيفانيس التي عاصمتها سطيف، واستمرت الثورات وأدت على انهيار وسقوط الإمبراطورية الرومانية.

هذا الانحطاط الذي مس سطيف ونواحيها تضاعف بالزلزال العنيف الذي هدم المدينة عن آخرها سنة 419م، حيث يصف القديس أوغسطين هذه الكارثة قائلا:" لقد كانت الهزات عنيفة إذ أن السكان أرغموا على البقاء خارج بيوتهم طيلة 05 أيام".

ولقد تفاقمت الأوضاع بغزو الوندال ونهبهم لشمال إفريقيا واحتلالهم المدينة سنة 429م، دام هذا الاحتلال إلى غاية 539م حيث احتل العميد البيزنطي سالومون المدينة وقام بترميمها وجعلها عاصمة لإقليم موريطانيا الأولى.

إن مجيء البيزنطيين على شمال إفريقيا كانت محاولة فاشلة في إحياء مجد الإمبراطورية الرومانية لأن الهيمنة البيزنطية لم تستمر طويلا نظرا لعدم سيطرتها على زمام الحكم نتيجة الثورات. الإمبراطورية البيزنطية ضعفت أمام ظهور الإسلام.

3- **العهد الإسلامي**:

وفي سنة 705م تم [1]في سنة 647م وقعت أول حملة لنشر الإسلام في شمال إفريقيا فتحها وهذا بفضل الرسالة الدينية والسياسية والاجتماعية التي حملها العرب إلى الأهالي والتي لاقت ترحابا وافيا بعد تفهم محتواها وأهدافها السامية حيث ساهموا كثيرا في ازدهار وانتشار الحضارة العربية الإسلامية.

خلال ثلاثة قرون كان شمال إفريقيا وخاصة مدينة سطيف تابعة للخلافة الأموية والعباسية وبعد ضعفها برزت على الوجود دويلات منها الدولة الفاطمية.

---

[1] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مرجع سابق، ص04.

وإذا كان عبيد الله المهدي مؤسس هذه الدولة فالفضل يرجع إلى مساعده الداعية أبو عبد الله الذي استطاع خلال موسم الحج أن يتصل بأفراد من كتامة الذين وافقوا على شعارات حملة عبيد الله المهدي.

لقد كون هذا الداعية جيشا من أهالي كتامة من أجل إنشاء هذه الدولة التي سمحت بانتشار المذهب الشيعي الإسماعيلي سنة 904م.

لم يدم طويلا وجود الفاطميين في ناحية سطيف حيث انتقلوا إلى مصر أين أسسوا مدينة القاهرة سنة 969م، إذ قاد جوهر الصقلي جيشا لفتح مصر انطلاقا من عين جوهرة التي أطلق عليها هذا الاسم تمجيدا وتكريما لهذا القائد العظيم، بقيت مدينة سطيف خاضعة للدول التي تتابعت حتى وصول العثمانيين وظلت مجهولة طيلة هذه الفترة.

اهتم الفرنسيون بمنطقة سطيف بعد أن طردوا العثمانيين واحتلوا المدينة في 15 ديسمبر 1848 بقيادة العميد "قالبوا" Galbois.

4- عهد الاستعمار الفرنسي:

إن السياسة الاستعمارية المنتهجة كانت تخدم الأوربيين فقط أما الأهالي فقد انتزعت منهم أراضيهم وذلك بسبب سلسلة من القوانين التعسفية مثل قانون فاريني، وهذه العملية تمت بمساعدة البنوك الكبرى والشركات العقارية والرأسمالية وبذلك تحصلت شركة جنيف على الجزء الأكبر من الأراضي الفلاحية بمنطقة سطيف، وإنشاء الدولة الأوربية على أثر القرار الملكي الصادر سنة 1847، ولقد استغلت الكثير من الآثار الرومانية كتكتلات عسكرية، ولقد تحددت المدينة النواة بأربع جدران محيطة مفتوحة على أربع جهات وتميزت بقسمين واضحي المعالم هما القسم الروماني يحوي على ثكنات عسكرية في حالة دفاع والقسم الجنوبي غني بالفواكه والخضر عالية الجودة.

3. التطور العمراني لمدينة سطيف

إن الهدف من دراسة مراحل التوسع المجالي للمدينة من شأنها إبراز مدى تأثير الزيادة السكانية على استهلاك المجال، وهذا لا يتأتى إلا بعد دراسة تاريخ المدينة لما له من لأهمية حيث يمكن من خلاله تفسير الوتيرة التي نمت بها المدينة، كما يعد المجال عنصرا هاما في استمرار نمو أي مدينة، ولقد كانت مرحلة التواجد الفرنسي بالمنطقة الذي دام123 سنة أهم مرحلة تركت بصماتها على النسيج الحضري ولا تزال إلى يومنا هذا، حيث ظهرت النواة الأوروبية واحياء أخرى محيطة بها أما بعد الاستقلال، فعرفت المدينة مرحلة أخرى بمعطيات (Les faubourg)معروفة جديدة تميزت باستهلاك مفرط للمجال ومن أهم مراحل التوسع المجالي للمدينة نذكر:

-مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي(قبل1830).

-مرحلة الاحتلال الفرنسي(1830-1962).

-مرحلة الاستقلال(بعد196

1- مرحلة ما قبل1830:

ابتداءا من القرن16 للميلاد، تحت سلطة الأتراك، تطورت المدن الساحلية بعد نمو المبادلات التجارية من الخارج-فيما بعد المنطق الاستعماري للإدارة الفرنسية شجع نمو هذه المدن- إذ أن نمو غالب المدن الجزائرية مثله مثل مدن المغرب كانت مرتبطة بالعمل التجاري.

وكانت سطيف قبل الاحتلال واجهة لقلعة قوية، إذ كان الاتصال مع الخارج يقام عن طريق الأبواب الأربعة، والمتمثل في النشاط التجاري، بحيث اعتبرت ممر ضروري وحتمي في نفس الوقت بين مختلف المناطق الأخرى الخارجية داخل الجزائر، سطيف أصبحت مركز مهم للمبادلات التجارية يحتل أو يستغل مركزها [1]أي الموقع القديم مساحة تقارب 40 هكتار.

[1] Saïd Atoui, Problématique de l'urbanisation spontané en Algérie (cas de Sétif) thèse de magistère l'architecture2001-2002, p58.

(أنظر الخريطة رقم1)

2- **مرحلة الاحتلال الفرنسي**:

1839-1940 -نشأة النواة: المرحلة الأولى: -

منذ دخول المستعمر الفرنسي منطقة سطيف1839 إلى غاية1962 عرفت المدينة تغيرات هامة، فبعد أن كانت أنقاضا لبنايات يرجع تاريخها إلى العهد الروماني، جاء المستعمر الفرنسي واستقر بها، حيث قام ببناء المدينة الاستعمارية وتمثل سنة1843 ،حيث تم Premier plan urbain de Sétif[2]وضع أول مخطط حضري في سطيف إنشاء مراكز للبريد وبناء المساجد،تحت أمر صدر سنة1845 مثل إنشاء مسجد العتيق1845، ثم إصدار قرار ملكي1847 يتضمن إنشاء النواة الأوربية(حيث تم إنشاء البنك1855 ،فندق المدينة وقاعة الحفلات1856 وتم استغلال الأراضي الخصبة، كما بمرسوم 26 أفريل1863 منها امتياز استغلال 20ألف [3]منح امتيازات لشركات أجنبية ، عملت على compagne genevoiseهكتار من الأراضي الزراعية لشركة سويسرية تشكيل قرى محيطة بالمدينة(عين السفيهة، عين الطريق، فرماتو، الحاسي، الباز، عين الموس)، كما تم إنشاء تجهيزات أخرى مثل:

. -محكمة من الدرجة الأولى1866

.–ابن باديس حاليا1867 Saint Monique -إنشاء كنيسة

. – قيرواني حاليا1873Collège colonial - إنشاء مدرسة

. - مراكز إدارية أخرى 1874

(أنظر الخريطة رقم 2-3[1] وعليه أخذت المدينة النواة بشارعين مهمين جدا هما:

1- **الشارع العسكري في الشمال**: مكان القلعة ومحاط بثكنات عسكرية.

---

[2]http:// www.google.com. http:// www. Setif.19.com.

[3]شوقي عبد الله بوزيد، مرجع سابق، ص

[1] www.google.com.

2- **الشارع المدني في الجنوب**: يتميز باستغلال كبير للمجال، يعكس مظاهر الحياة للمعمرين في هذه الفترة بحيث:

-طرق واسعة مع أرصفة مزينة بأشجار.

-محلات ودكاكين.

-مساكن وعمارات.

-تجهيزات مهمة أخرى سبق ذكرها.

(أنظر الخريطة رقم 4)[2] وينقسم هذا الشارع إلى 3شوارع أخرى-نهج- وهي:

- أول نوفمبر1945 حاليا.Avenue Jean Jaurès

- 8 ماي 1945حاليا. Avenue Clemenceau

السعيد بوخريصة حاليا.-Avenue Paul Doumer

بالإضافة إلى تجمع قديم موضوع على أرضية البلدية تم كراؤه1881 لبعض السود، أصبح فيما بعد يدعى Village nègres أو ما يعرف بالزمالة.

بعد1881 ظهر تموضع سكاني آخر يتميز ببنايات فخمة من نوع فيلا بحدائق المتوسطة وهو حي منزلية تسكنها الطبقة الأوروبية Bon marché بالجنوب كما تخصص قطع أرضية صغيرة استفادت منها الشرقي(حي تليجان حاليا)، مجموعة من العائلات تتميز بنشاطها الحرفي وهو عمل الصوف طبعا: زرابي، برنوس...ويتموقع هذا الحي بالشمال ويسمى بحي الهواء الجميل Bel air ، وإنشاء بالإضافة Francis de saint Vidal طرف مسرح1896 ووضع تمثال عين الفوارة من إلى إنشاء الحدائق العامة مقابل عين الفوارة Place Joffre ، وسوق وكنيسة.

بعد الحرب العالمية الأولى، استمرت السلطات في استغلال المجال بحيث خصصت أحياء خاصة بالمجاهدين(1914-1918)تدعى حي المجاهدين في الجنوب الغربي للمدينة، وحي آخر يعتبر الثاني من نوعه بحي تليجان يدعى Cite Levy في

[2] Saïd Atoui, ibid, p58.

أوصلت المدينة بخط سكة حديدية باتجاه قسنطينة بالجنوب الشرقي سنة1925، للمدينة وهدمت الأسوار التي كانت تحيط بها وعوضت بشوارع وامتدت حركة التعمير في كل الاتجاهات، وهنا يمكننا القول انه تأكد أول تعامل خارج القلعة المدينة وبالتالي ظهور أول وعي حضري خارج أسوار هذه المدينة وتميزت ب:

ترك المجال فارغا لأغراض عسكرية. - باب بجاية: القلعة الشمالية، والذي يتميز بكثرة [1] - باب الجزائر: في الغرب تشكل من الحدائق الأمير عبد القادر حاليا، والتي Exorleanمنابع الحياة بالإضافة إلى حديقة للتنزه تعتبر كمتحف مفتوح على الهواء نظرا للآثار والتماثيل التي كانت تحويها، بالإضافة إلى خلق مستشفى مدني1939.

- باب بسكرة في الجنوب: وتشكل أحياء محيطة، وراء قصر العدالة والمركز Leclerc ونهجmarché arabeالرئيسي للشرطة، تموضع سوق عرب Alberti ni ويمكننا ملاحظة ثانويتينErlacierوحديقة قصاب حاليا،Egiruntوملعب وثانوية جديدة للفتيات(مليكة قايد). (قيرواني)

- باب قسنطينة في الشرق: حي المحطة يحوي مساكن بالإضافة إلى مطاحن يتموضع هذا الحي أمام مسجد ابوذر (compagne genevoise)ومخازن للحبوب ، ومقبرة مسيحية، وحي عمال المحطة والذي يتميز 1928الغفاري والذي انشىء بمساكن تضم حدائق خاصة تسكنها البرجوازية المتوسطة بحواف الطريق الوطني رقم05.

هذا النمو على أساس(نواة ضاحية) كموضع المراكز، بحيث وفرت المدينة النواة كل المرافق من خدمات، تجارة، إدارة، نقل، صناعات صغيرة، حرف...والتي اعتبرت كمؤشر على الدور الذي كان يمارسه التجمع الحضري الأوروبي. (أنظر الخريطة رقم 5)

---

[1] Denise Morel : Setif de ma jeunesse, Septembre, 2001, p 12, (CD).

المرحلة الثانية: 1940-1962: ظهور الأحياء المحيطة

مع اندلاع الثورة التحريرية، أصبح القطاع الزراعي الحكومي يضم أعدادا هائلة من العمال، مما أدى إلى انخفاض الأجور وزيادة نسبة البطالة من جهة وزيادة نسبة النازحين من الريف إلى المدينة وهذا راجع طبعا إلى السياسة العسكرية الفرنسية المتبعة في هذه الفترة من(إقامة محتشدات، التقتيل والاضطهاد، التعذيب...) هذا ما أدى إلى إقامة أحياء أو تجمعات بحواف المدينة النواة، ومن بين هذه الأحياء: (أنظر الخريطة رقم 6)

المضطهدين النازحين من الريف قطع [1]ظهور حي طنجة 1954: بحيث اشترى- أرضية صغيرة، وقاموا ببناء منازل عليها، وتضمن ظهور هذا الحي تموضع garde mobile الحماية المدنية في الغرب، Ancien parc à fourrageمراكز مراقبة منها حاليا مدرسة l'école maternelleمركز الدرك الوطني حاليا مع بناء مدرسة ابتدائية الشيخ عبدو سنة 1956 في الجنوب مقابل المقبرة الإسلامية، مع تواجد مقبرة للمسلمين واليهود في الجنوب.

Pierreفي هذه المرحلة نسجل بناء عمارات جماعية لديار النخلة وتمركز تجزئة - للمدنيين الجزائريين، بعد 1956 سمي شارع بيرقاي كما لا ننسى أن ننوه Gaillet أن هذا المجال كان عبارة عن حقول للقمح، وبنيت هذه المساكن حول الإمام بونشادة في الجنوب الغربي بمحاذاة الطريق رقم 28 نحو بسكرة.

-بناء منازل جماعية من نمط "الحارة" في الأحياء المحيطة بالمحطة.

-ظهور حي "لندريولي" سنة 1959.

وعليه أصبحت المدينة مقرا للمحافظة سنة 1956 كما تم إنشاء مرافق أخرى مثل مركز التكوين المهني والتمهين والتقني سنة 1957 بمحاذاة باب بسكرة "ومحكمة جديدة سنة 1959 ومركز رئيسي للشرطة CNET.1960"

(1) www. Google.com

كما لا ننسى مخطط قسنطينة 1958-1962 والذي يهدف إلى إقامة عدة مشاريع للتخفيف من حدة الثورة باعتبار أن الثورة في هذه المرحلة كانت على أوجها، كما تم إنجاز ما يلي:

-حي 66 مسكن السور القديم 1961.

-حي المستقبل 1960.

-حي 130 مسكن في نفس السنة.

-حي بيلار (الهواء الجميل 103 مسكن) سنة 1961، وحي الموظفين في نفس السنة.

وأصبحت المدينة تتربع على مساحة 285.15 هكتار

لأول مرة في تاريخ الجزائر تطرق هذا المخطط لمشاكل التهيئة، بحيث تم التعريف لسياسة عامة للحكة الحضرية وتهيئة المجال.

ولمدة 05 سنوات أفاد هذا المخطط بوسائل مهمة جدا، شهد نموا وتطورا في الجزائر خاصة في البناء العمودي.

في سنوات 1960 تعميم كامل للتشريع الحضري الفرنسي في الجزائر، وللمرة الأولى أنجزت دراسات خاصة، وتم وضع المخطط الحضري الموجه PUD لسطيف ومثل باقي مدن الشرق الجزائري استفادت بعدد من السكنات ومشاريع أحياء PUD وضع بين 1959-1960، هذا المخطط جاء لتنظيم المجال الحضري ويعمل على تصحيح نماذج التحضير الموجودة عامة والسكن خاصة، وتوجيه التحضر في المستقبل. (أنظر الخريطة رقم 7).

جـــ. مرحلة الإستقلال:

المرحلة الثالثة 1962-1970 المخططات التنموية:

عرفت فترة ما بعد الاستقلال المخططات التنموية، وكان أول هذه المخططات المخطط الثلاثي 1967-1970 والذي كان موجها بالدرجة الأولى للاستثمار في القطاع

الصناعي أما بالنسبة للعمران فهذه الفترة تميزت بإتمام إنشاء بعض المشاريع السكنية التي تركها المستعمر "في إطار مخطط قسنطينة"[1]، وأهم هذه المشاريع نذكر:

- حي الهواء الجميل 130 مسكن سنة 1962.
- حي السور الجديد 121 مسكن سنة 1966.
- حي سينيستال 230 مسكن سنة 1968.
- حي بوعروة 150 مسكن سنة 1969.
- حي بيزار 120 مسكن سنة 1970
- حي 80 مسكن سنة 1970.

وقد بلغت مساحة المدينة في آخر هذه المرحلة 490.2 هكتار أي بوتيرة نمو 18.82هكتار/سنة. (أنظر الخريطة رقم 8).

المرحلة الرابعة 1970-1985: مرحلة التجمعات السكنية الكبرى تميزت هذه الفترة بظهور نمط آخر من السكن وهو التجمعات السكنية الكبرى والتي جاءت لتلبية حاجات المواطنين من السكن باعتبار أن هذه الفترة عرفت أزمة سكن حادة، هذا ما جعل قطاع السكن يفرض نفسه بحدة في المخططات التنموية (الرباعي الأول، الرباعي الثاني، المخططات القطاعية، القطاعات الولائية) ويتصدر هذه المرحلة إنجاز المشاريع التالية:

- 750 مسكن بيلار.
- 600 مسكن في الشمال.
- 300 مسكن حي المعبودة (طريق الجزائر)
- 1000 مسكن في جنوب المدينة (طريق المسيلة).
- 400 مسكن في جنوب المدينة (طريق المسيلة).

---

[1] www.google.com.

: 1014 و 1006 مسكن ZHUN بالإضافة إلى مشاريع المنطقة الحضرية الجديدة وظهور تخصيصات في كل من: - فرماتو 116 قطعة أرض

- عين الطريق 266 مسكن.

وبعض المرافق مثل: ثانوية الخنساء، مدرسة التكوين شبه الطبي، مركز بلدي، كما شهدت المدينة امتدادا نحو الشمال والشمال الشرقي، ضف إلى ذلك إنشاء مرافق تعليمية هامة منها جامعة فرحات عباس من الشمال الغربي فازدادت بذلك مساحتها لتصل نحو 895 هكتار، أي ما يعادل استهلاك 44.97 هكتار/سنة.(أنظر الخريطة رقم 9).

المرحلة الخامسة 1985-2002: الوكالات العقارية

تميزت هذه الفترة بالاتجاه نحو اقتصاد السوق، بحيث لعبت الوكالات العقارية دورا مهما في المضاربة العقارية من جهة وإنجاز المشاريع السكنية من جهة ثانية، كما تحكم انمط الفردي في هذه السياسة الجديدة (تمكين الطبقات الاجتماعية من تحقيق مشروع سكن، فتوسعت المدينة من الشرق والشمال الشرقي 'تكملة البرنامج " CNEPالاجتماعي لـــ 1014 مسكن، برنامج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط " بالإضافة على 1006 مسكن.

وتم تحويل السكان نحو القرية الضحوية (عين الطريق) واستمرار البرامج السكنية لها بالإضافة إلى إنجاز مشاريع سكنية وتخصيصات كتوسيع حي حشمي (تجزئة رقم01، حي بوعروة دالاس، حي أول نوفمبر، تجزئة أولاد براهم، ") استغلال المجالات أو IAPالتعاونيات العقارية لتجزئة "شادلي"، "مرواني"، " الجيوب الفارغة في كل من حي يحياوي، ثليجان، المعدومين الخمسة، ووضع ، مشروع CNASAT - ERIAD-l'inspectionمرافق عمومية وشركات بحي بيزار:

200 مسكن، البرنامج الجامعي (300 مسكن، حي الهضاب، ظهور تخصيصات في كل من شوف لكداد، عين السفيهة، الحاسي...).

بالإضافة على توفر المدينة على تجهيزات أخرى كالفنادق، حديقة التسلية، الأرشيف، الجامعة، مؤسسة سونالغاز في بوعروة، السوق المغطاة لحي المستقبل، مدارس ابتدائية في (بن بقاق شمال يحياوي، المعبودة، مركز يحياوي، المنطقة الحضرية الجديدة).

وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل من حيث استهلاك المجال حيث المساحة المعمورة للمدينة 895 هكتار سنة 1980 إلى 2073 هكتار سنة [1]تضاعفت 1990 أي بزيادة تقدر بـــ 1178 هكتار، ومتوسط سنوي يعادل 107 هكتار/سنة، بالإضافة على مشاريع الترقية العقارية حيث تتربع على 1008.88 هكتار، أما باقي المساحة 162.22 هكتار فتشغلها مشاريع صناعية واقتصادية إذ تم إنشاء وحدة العتاد بالمنطقة الشمالية الغربية للمدينة، كما شهدت توسعا في كل من ONAMAالفلاحي المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات، وبلغت في أخر هذه ا لمرحلة مساحة المدينة 2210 هكتار، أي بزيادة 137 هكتار عن سابقتها وبمعدل استهلاك سنوي قدره 11.42 هكتار/سنة.

خلاصة لما سبق فإن التوسع المجالي امتد في جميع الاتجاهات، إلا أن الناحية الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية عرفتا تطورا أكبر من الجهات الأخرى، متبعا متخذا BERGESS" للعالم ارنست بيرجس Zonal-consentricخطة النمو المركزي " شكلها العام، لكن تركيب الحلقات متناوب، وهذا ما تمتاز به المدن ذات النشأة الاستعمارية الواقعة في السهول، حيث نجد أن المركز الأوربي محاط بأحياء المعمرين تليها حلقة من أحياء الضواحي الكلاسيكية ثم الضاحية الجديدة (مبادرة الدولة) كما شكلت رابع حلقة للتجمعات الثانوية المدروسة.

---

[1] شوقي عبد الله بوزيد، المرجع السابق، ص22.

3. التطور السكاني لمدينة سطيف:

يعتمد في دراسة النمو الديموغرافي على استعمال نتائج مختلف الإحصائيات الوطنية، ولاستيعاب عمليات ا لنمو السكاني يجب التمييز بين ما هو ناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان وما هو ناتج عن الهجرة، ومن خلال هذه المؤشرات الاجتماعية الديموغرافية، يمكننا فهم خصوصيات السكان ومعرفة ما نتج عن النمو السكاني من تطور في المشاريع السكنية لذلك يجب تحليل مراحل النمو السكاني وتطور عدد المساكن، وتيرة نمو المدينة والأسباب المؤثرة في كل مرحلة.

مراحل النمو السكاني وتطور عدد المساكن: شهدت مدينة سطيف عبر مراحل تاريخها تزايدا كبيرا في عدد السكان خاصة خلال الفترة التي تلت مباشرة استرجاع السيادة الوطنية، وهذا راجع إلى موجات الهجرة الوافدة من مناطق الجلفة الريفية والمجاورة لها، أي ارتفاع معدل النزوح الريفي مما أدى إلى تضاعف عدد سكانها خلال مدة زمنية قدرها 32 سنة، عبر مراحل، تتسم كل مرحلة بمجموعة من الخصائص.

1- **مرحلة 1954-1966 (ارتفاع معدل النمو الديموغرافي)**: تميزت هذه المرحلة بمعدل نمو سكاني عالي، حيث كان يقدر عدد سكان المدينة بـــ 42000 نسمة (35490 ، وارتفع ليصل 88212 نسمة سنة 1966[2]، أي [1]جزائري و 6510 أوربي) سنة 1954 [3]، وهو معدل يوفق المعدل الوطني للفترة نفسها، هذا ما %بمعدل نمو قدره 6.38 يدل على زيادة سكانية غير طبيعية حالها حال المدن والمراكز الحضرية الجزائرية، وهذا ناتج عن حركة نزوح ريفي حادة حيث قدر معدل النمو الحضري السنوي [4]، ويرجع ذلك إلى السياسات الاستعمارية %الوطني خلال تلك الفترة بـــ 4.70 المنتهجة ضد سكان الأرياف من تقتيل جماعي واعتقالات مما أدى إلى ارتفاع عدد المعتقلات والمحتشدات، باعتبارهم أول من احتضن الثورة وساندها، ومن جهة

---

[1]، [2]، [3]، [4] التعدادات الوطنية (1954-1966).

أخرى نجد سياسة الدولة التي انتهجتها بعد الاستقلال والتي عملت على تحريك سكان الأرياف، حيث عمدت إلى جلب الفلاحين من الأرياف إلى المزارع الحكومية القريبة من المراكز العمرانية وبناء القرى الاستثمارية في إطار الثورة الزراعية ومبدأ التأميمات حيث ركزت الدولة على القطاع الفلاحي الحكومي المتمثل في الأراضي الخصبة التي غادرها الأوربيون بعد رحيلهم من الجزائر والمتواجدة في الأقاليم المجاورة للمراكز العمرانية الكبرى، بالإضافة إلى تعميم نموذج التسيير الذاتي في باقي المؤسسات الاقتصادية التي تركها الأوربيون، هذا ما أدى إلى استقطاب عدد كبير من الفلاحين بسبب الفوارق في الأجور والامتيازات المهن الحضرية ألأخرى، التي يتمتع بها سكان المدن إلى جانب توفر عدد من المساكن في المدن خلال السنوات الأولى من الاستقلال بشكل واسع في المباني والعمارات التي هجرها المعمرون، هذه الأخيرة عرفت ضغطا كبيرا حيث بلغ معدل شغل المسكن في مدينة سطيف في آخر المرحلة نحو 12 فرد/مسكن، مما يدل على عجز كبير في السكنات إذ اقتصرت على المباني التي تركها المعمرون ونذكر منها: عمارات ديار النخلة الناتجة عن مخطط قسنطينة، حي سينيستال وحي الهواء الجميل.

2- مرحلة 1966-1977 تراجع في معدل النمو الديموغرافي: عرفت مدينة سطيف خلال هذه المرحلة تراجعا في معدل النمو الديموغرافي وبالتالي انخفاض ليصل إلى %في معدل شغل المسكن حيث انتقل معدل النمو السكاني من 6.38) أو بالمعدل الوطني %، وبمقارنة مع نظيره المسجل في مدينة باتنة (5.71%3.3) فيمكن القول أنه ضعيف جدا رغم المؤهلات الاقتصادية الكبرى، ورغم %(5.46 ما شهدته الجزائر في هذه الفترة من نمط جديد من التنظيم الاقتصادي الموجه، فاستعملت فيه وسائل التخطيط المركزي من مخططات تنموية وأخرى خاصة ، وهذا ما يبين اختلافا [1]استفادت منها 10ولايات وعلى رأسها سطيف سنة 1970

[1] بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 23.

وتناقضا كبيرين بين مؤشرات النمو الذي عرف تراجعا كبيرا والامتيازات الاقتصادية التي منحت لمدينة سطيف، مما يدفع إلى الاعتقاد بوجود توزيع النمو في الضاحية السطايفية، وفي إطار التوجه الاقتصادي للدولة نحو الصناعة واعتبارها المخرج الوحيد من التخلف، بمعنى التوجه نحو سياسة التصنيع والاستثمار في هذا المجال، فحولت أقاليم كانت معروفة سابقا بتوجهها الفلاحي إلى أقطاب صناعية، وكذا كان شأن مدينة سطيف ونتج عن هذه السياسة توفير مناصب شغل في الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية والتجارية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية. وتولدت عنها الأزمة السكنية التي ظهرت في بداية الثمانينات ونتجت عنها زيادة سكنية كبيرة في أطراف المدينة.

مرحلة 1977-1987 انخفاض معدل النمو السكاني: تميزت هذه المرحلة **تمهيد**:

في هذا الفصل حاولت التطرق إلى التطور العمراني والسكاني لمدينة سطيف - عبر فترات مختلفة وهذا لمعرفة أهم التغيرات الحاصلة في المدينة من الجانبين وقبل تناول التطور العمراني قمنا بعرض الطبيعة الجغرافية للمدينة وتطورها تاريخيا.

فالمدن تستمد أهميتها من خلال ما تلعبه من أدوار جغرافية وتاريخية وللمواقع والمواضع دور حاسم في إبراز هذه الأدوار ذلك لأن معرفتها تبرز لنا حقائق هامة ترتبط أساسا بأهمية الموقع وصلاحية الموضع حيث تبرز لنا الأهمية الجغرافية للمدينة من خلال مدى استيعاب الموقع والموضع للتطور العمراني المتزايد والسكاني كما أنه للموقع دور كبير في نمو المدينة وتحديد وظائفها وهذا ما سيتضح لنا من خلال عرض ما جاء في هذا الفصل من إبراز أهم مراحل التطور العمراني والسكاني للمدينة.

3- وهو معدل %باستمرار انخفاض معدل النمو السكاني حيث قدر بـــ 2.88)، أو بالمعدل الوطني %ضعيف إذا ما قورن بنظيره المسجل في مدينة باتنة (05.86

)، ويرجع هذا الانخفاض الكبير في معدل النمو السكاني إلى تثبيت سكان %(5.4 الأرياف خاصة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984، حيث ظهرت مراكز صغيرة بأطراف مدينة سطيف ساهمت في امتصاص تدفقات الهجرة نحوها، كأقطاب نمو لتخفيف حركة النزوح نحو مدينة سطيف.

إن النمو السكاني المتذبذب تبعته زيادة معتبرة في المشاريع السكنية، خاصة مع ظهور سياسة جديدة، أدخلت السكن ضمن الصفقات العقارية بعد أن كان حقا للمواطن، وخير مثال على ذلك "السكن الاجتماعي الذي ظهر في بداية الثمانينات الناتج عن القرار الوزاري الذي صدر سنة 1975 القاضي بإنشاء المنطقة السكنية " التي حولت إلى البناء الذاتي وغلب عليه طابع الفائدة [1]الحضرية الجديدة والاحتكار لأحسن الأراضي من طرف الخواص وتولدت عنها الأزمة السكنية التي ظهرت في بداية الثمانينات.

4- مرحلة 1987-1998 انخفاض معدل النمو الديموغرافي: شهدت مدينة %سطيف في هذه المرحلة انخفاضا محسوسا في معدل النمو السكاني ليبلغ 2.16 ، وهو أقل بكثير من %شأنها في ذلك شأن مدينة باتنة التي قدر معدلها بـــ 2.86 ، في حين عرف قطاع السكن %المعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر بـــ 3.57 بالمدينة تطورا كبيرا من حيث عدد المشاريع السكنية، انخفض إثرها معدل شغل المسكن الواحد في حدود 5أفراد/مسكن، ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو الديموغرافي إلى عدة عوامل أهمها تدهور الوضع الاقتصادي الذي انخفض إثره المستوى المعيشي للسكان ضف إلى ذلك ثبات حركة السكان بفعل ظهور مراكز جذب أخرى محيطة بمدينة سطيف، ناتجة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 التي وضعت حدا لحركة السكان بواسطة سياسة التخصيصات في كل البلديات التابعة

[1] شوقي عبد الله بوزيد، المرجع السابق، ص17.

للولاية، بالإضافة إلى عملية توجيه السكان نحو التجمعات الثانوية المحيطة بالمدينة أو ظهور مدن الضواحي والأطراف.

الاستنتاج:

من خلال عرض محتوى الفصل نستنتج أن مدينة سطيف كغيرها من المدن حديثة النشأة، والتي عرفت نموا سكانيا وعمرانيا واسعا. وما ساعد على هذا هو البيئة الطبيعية للمدينة الأمر الذي أدى إلى نشأة عدة أحياء، لكن ما يغلب على المدينة النمط الأوربي والدي يمثل المركز، أي النواة الأولى لتشكل المدينة ثم تأتي الأحياء المحيطة، حيث تفصل بين المدينة المركز وهذه الأحياء الحواجز الأمنية التي وضعها المستعمر الفرنسي وبالتالي نمت المدينة وتوسعت في شكل حلزوني، حيث يمكن تطبيق نظرية المركزية على تطور وتوسع مدينة سطيف بالشكل التالي: المدينة الأوربية هي النواة ← أحياء المدينة ← الحزام الصناعي ← التجمعات السكانية على الأطراف.

تمهيد:

تتحدد نقطة البدء في الدراسات الايكولوجية و السوسيولوجية للأحياء الحضرية المتخلفة مع دراسات" تشارلز ريستموند"و "ارنست بيرجس" و" بارك" بجامعة شيكاغو،وفي أوائل العشرينات تكونت من نفس الجامعة اللجنة المحلية لبحوث المجتمع شملت المتخصصين في الساسة و الاقتصاد و الاجتماع و التاريخ و الخدمة الاجتماعية ليأخذوا على عاتقهم الإشراف على الدراسات التي تقوم بها الأقسام المختلفة، و التي تعنى بتحليل أنماط الأحياء و علاقتها بالحياة المعيشية و الثقافية و مستويات الطموح بالنسبة للسكان.

و الواقع أن جهود علماء الايكولوجية الحضرية في جامعة شيكاغو أسفرت عن جهود علمية في تفسير أنماط الأحياء الحضرية المتخلفة، وفي نفس الوقت قامت بتطوير مناهج البحث في وصف التوزيعات المكانية لمختلف الأنشطة الحضرية.

ومن هذا المنطلق أصبح علماء الاجتماع منذ أوائل الستينات أكثر وعيا بقيمة التغيرات الايكولوجية،فاتجهوا إلى تطبيقها على نطاق واسع في الدراسات السوسيولوجية للأحياء الحضرية المتخلفة في العديد من مدن أمريكا اللاتينية و آسيا و أفريقيا وفي نفس الوقت أصبح علماء الايكولوجيا أنفسهم أكثر وعيا بحدود مداخلهم،و نما بينهم اتفاق مشترك على أن هناك حاجة ماسة و مضطردة لإثراء الدراسات ذات الاهتمامات العلمية العامة و المتخصصة كأنماط الأحياء الحضرية المتخلفة، ومن ثم أصبح وضع هذه الأحياء في ضوء دراسات و ميادين الاجتماع و الايكولوجيا أكثر شمولية في تصوير و فهم التنظيم و السلوك الاجتماعي للسكان.

ولا ريب في أن التراث السوسيوايكولوجي أصبح الآن يحفل بالكثير من المداخل المفسرة لعوامل نمو الأحياء الحضرية المتخلفة، و على سبيل المثال منها المدخل الايكولوجي الذي يركز في تفسيره على علاقة هذه الأحياء بنماذج استخدامات الأرض و أشكالها الفيزيقية و المدخل السوسيولوجي الذي يستند في تفسيره على

طبيعة خصائص الأجيال التي تعاقبت في سكن الأحياء الحضرية المتخلفة، ومدخل السلوك ألانحرافي الذي ينظر إلى هذه الأحياء كأوكار لممارسة النشاط ألانحرافي، ثم المدخل السوسيوثقافي الذي يميز بين ثقافة الفقر و سكنى هذه الأحياء و أخيرا المدخل السوسيواقتصادي الذي يقوم بوصف وتحليل حركة السكان و بناءا تهم الطبقية و مستوى حياتهم المعيشية و السكنية بالمقارنة بالمجتمع الاشمل و لكن قبل البدء بتحليل و تقديم محتوى هذه المداخل يمكن القول أنها كانت نتاج لإيديولوجيات الباحثين. و ما يمكن قوله في الدراسات الايكولوجية هو وضعية المكان و الإنسان و العلاقة التفاعلية بينهما،فكلاهما يرتبط بحجم السكان و أنماط السلوك الصاد رعنهما، ويمكن تقديم أهم النظريات السوسيولوجية التي تناولت الأحياء المتخلفة في ضوء متغيرين أساسيين هما متغير المكان و متغير السكان و لكل متغير مؤشرات خاصة به يستند عليها في توضيح أهم الأطر و المداخل المعرفية و النظرية في مجال الأحياء المتخلفة من مختلف جوانب الحياة الحضرية بأبعادها المتنوعة،فيزيقية،اجتماعية،ثقافية.

المكان:لا يزال تمايز الأحياء السكنية في المدينة سمة بارزة بايكولوجيتها يسهل إدراكها من جانب رجل الشارع،فالملاحظة العابرة لمورفولوجية المدينة في كثير من عواصم العالم قد تكون كافية لان تحدد و بوضوح مستوى الأماكن السكنية و مدى توافر الخدمات و التسهيلات الحضارية و خصائص الموقع بالنسبة للوحدات الايكولوجية الأخرى،تعد مؤشرا هادفا لتحديد نماذج المنطقة السكنية من ناحية،و تأثير التمايز الداخلي لهذه الوحدات الايكولوجية من جهة أخرى،و ينطبق هذا المفهوم على الأحياء الحضرية المتخلفة في تنوع أشكالها الفيزيقية و أنماطها السكانية.

1-**الأنماط**:إن الخصائص المميزة للأحياء المتخلفة تبدو اشد ارتباط باحتلال ارض الغير بوضع اليد، و يبدو البناء العشوائي للسكن من المواد و الخامات المتوافرة في المجتمع المحلي، و سكن ألاماكن غير المعدة أو المهيأة أصلا للإسكان. و من هنا يبدو تنوع أشكالها الفيزيقية في كثير من أحياء المدن، و على سبيل المثال لهذه المدن"مدينة بومباي" التي يغلب عليها مدن الأكواخ ذات الطوابق المتعددة و حي "هارلم"بنيويورك الذي يتصف بالمساكن القديمة و المتدهورة،وحي الزنوج بمدينة شيكاغو الذي يعد أسوا حالا من الحي السابق،وفي "بانكوك"تنتشر مدن الصفيح وفي "ريودي جانيرو"و "هونغ كونغ"[1]

-كما تبدو أحياء الصفيح أكثر اتساعا و نموا حول عواصم شمال إفريقيا ففي مدينة تونس تمثل هذه الأحياء ربع سكانها،وثلث سكان مدينة الجزائر و خمس سكان الدار البيضاء[2].

-وقد حاول"أبرامز"عام 1946ان يحدد أو يضع مؤشرات عامة لأنماط الأحياء المتخلفة في الولايات المتحدة الأمريكية و جعل منها نماذج تنسحب على مثيلاتها بشكل عام، و هي الأحياء الحضرية المتخلفة التي يسيطر عليها المهاجرون من

[1] السيد عبد العاطي السيد:الايكولوجيا الاجتماعية مدخل لدراسة الإنسان و البيئة و المجتمع،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،198ص484.

[2] السيد حنفي عوض،مرجع سابق،ص186.

الريف و أحياء الأقليات من اليهود و الزنوج التي تتصف بالاحتقان السكني، و أحياء العمال الصناعيين التي يقيمها أصحاب الأعمال لعمالهم من أنصاف المهرة و غير المهرة الذين يعملون في المناجم و صناعة النسيج، و أحياء الأكواخ و العشش التي يقيم فيها فقراء المدينة بشكل دائم و الأحياء التي أصبحت متخلفة بفعل غزو المصانع و السكك الحديدية و إنشاء الطرق الجديدة،مما يؤدي إلى هجرة سكانها الأصليين و احتلال الفقراء لمساكنهم و الأحياء المتخلفة المجددة و هي التي تستمر نتيجة الصيانة و الإصلاحات،بالرغم من قدمها و ما يشوبها من تصدع، و الأحياء المتخلفة المحتملة و هي التي يتم التخطيط لها و تهيئتها لسكنى محدودي الدخل،ثم تحولت نتيجة زيادة الكثافة السكانية و معدل نمو الأسرة التي تشغلها إلى تغيير في شكلها الفيزيقي ليستوعب الزيادة في عدد الأسرة.

و لعل من أهم أنماط الأحياء الحضرية المتخلفة وضوحا،هي أحياء واضعي اليد في العالم الثالث.

-تشير التقديرات التي تناولتها دراسة"ريتشارد بوستون"في تحديد حجم واضعي اليد و % و اسطنبول 21%المحتلين لأرض الدولة لإقامة أكواخ ،وصلت في "أنقرة"45 و %و سانتياجو بالشيلي25% و كر كاس عاصمة فنزويلا38%مانيلا 20 % و دلهي 7%سنغافورة15%[1].

-ومن الدراسات الأخرى التي تكشف عن أنماط المحتلين،تلك التي قام بها"تشارلز أبرامز"و التي خرج منها بعدد من التصنيفات لهؤلاء المحتلين،اولهما المحتل للأرض و يملك السكن ، و هؤلاء يفضلون دائما ارض الدولة و الأراضي المجهول أصحابها، و الثاني المحتل المساوم الذي يقوم على احتلال الأراضي بهدف الحصول على تعويض مقابل الجلاء عنها.و المحتل المستثمر الذي يحتل الأرض و يقيم عليها أكواخا أو مشروعات يستغلها لحسابه،و ينزع للهروب من الضرائب المستحقة عليه من مشروعات في ضوء استغلال جزء منها في مسكنه.

---

[1] السيد حنفي عوض،نفس المرجع،ص187.

-و ما يمكن قوله أن واقع الأحياء المتخلفة يؤكد بأنها تنمو في المناطق السكنية على حساب قيمة الأرض ذات المستوى المرتفع،بالرغم من أن مبانيها تكون متواضعة،فهذا النوع من الإسكان مرهون بالوقت حينما تتاح الفرصة لهدمه أو إزالته و استغلال الأرض في المشروعات الجديدة سواء الصناعية أو التجارية أو السياحية.

-وفي إطار الرؤى المستقبلية،يهمل أصحاب المساكن صيانتها للتأثير على السكان في إخلائها .

-وهكذا نخلص إلى أن عملية المنافسة الايكولوجية على استخدام المكان تعد من أهم العوامل التي تكشف عن نضال السكان وجهودهم من اجل العيش و العمل معا،تحكمهم و توجههم عوامل من القوى و العمليات التي تنعكس على المستوى الاقتصادي للطبقات الاجتماعية لسكان المدينة.

2-الشكل الفيزيقي:من خلال تعريف الأحياء المتخلفة بأنها مناطق من المدن تعم بالازدحام و الإهمال و الأمراض الاجتماعية و الصحية و الانحراف يمكن إرجاعها إلى الظروف الفيزيقية للمكان الذي يعيش فيه الإنسان كما أن الأحياء المتخلفة بظروفها الفيزيقية تختلف من مدينة إلى مدينة أخرى وفقا للمستويات المعيشية و طبيعة المكان، فالحي المتخلف بمدينة نيويورك أو شيكاغو مثلا متميزا عن الأحياء المتخلفة في مدن آسيا و أمريكا اللاتينية و إفريقيا.

-وهكذا يبدو جليا أن الوضع الراهن للشكل الفيزيقي للسكن في هذه الأحياء يعكس طبيعة الحياة الاجتماعية للسكان فيها،وفي دراسة قام بها"روبرت سميث"عام1957عن هذه الأحياء بشكل عام وجد أن نسبة73 من سكانها يعيشون على مربعات صغيرة مقسمة على الحجرة الواحدة،و عادة ما يفصل بينهما ستائر فيزيقية و ممرات ضيقة، و في هذه الأماكن الصغيرة توضع الأسرة التي تستخدم للنوم و الجلوس و مخازن للحاجيات الشخصية و بالنسبة لاماكن المنافع العامة فتتمثل في دورة مياه واحدة،و مطبخ يشترك فيهما سكان الطابق الواحد،بصرف النظر عن عدد الأفراد،ومن الأشياء

الملفتة للنظر ذلك التوافق بين المكان و السلوك الاجتماعي الذي يبدو من احترام الجيرة، وهنا يرجع إلى تماسك الأسر و ما تفرضه من التزام أخلاقي في العلاقات الاجتماعية و هو سمة من سمات الضبط الاجتماعي في المجتمع.[1]

-و بجانب هذا لم يغفل الباحثون تأثير ظروف المكان على انسحاب بعض أفراده من مجتمعه بتعاطي المخدرات،وهو ما أيدته تقارير و دراسات رسمية عن حجم المتعاطين في" هونغ كونغ"الذين زاد عددهم إلى ما يربو عن ربع مليون شخص عام 1960 ونسبة واحد لكل اثني عشر شخصا من السكان،وفي الهند كان نحو 60 من سكان المدن الكبرى يعيشون في الأحياء المتخلفة.و يبدو من إحصاءات سابقة أجريت عام 1958 أن الذين يعيشون في أماكن غير معدة للسكن الإنساني وصل عدد هذه الأماكن إلى مليون ونصف وحدة سكنية،و بسبب ازدياد النمو الحضري في الهند فان الوضع السكاني أصبح يسير من أحوال سيئة إلى أسوا ،بل أصبح يشكل للحكومة متاعب في إيجاد حلول تتماشى مع خططها.

-وفي "لاجوس"عاصمة نيجيريا نجد نموذجا سيئا للأحياء الحضرية المتخلفة من بين مدن دول غرب إفريقيا،ففي دراسة على عينة من 256شخص تم اختيارهم عشوائيا وجد أن الذين يسكنون حجرة واحدة يتراوح عددهم ما بين خمسة إلى ثمانية أشخاص،و أن 95 من هذه الحجرات دون حمامات، كما تشير نتائج هذه الدراسة أيضا أن 40 من أفراد العينة يعيشون تحت وطأة الديون[1].

-و الشيء الملفت للنظر أن سكان هذه الأحياء يتصفون بالنظافة الشخصية بعكس ما هو متوقع بالمقارنة لسكان الأحياء المتخلفة في الدول الأخرى.

ومن الصور السيئة للأحياء الحضرية المتخلفة فيزيقيا و اجتماعيا على مستوى مدن العلم و ما يبدو في مدن جنوب إفريقيا فسكان الأحياء المتخلفة فيها يمثلون النسبة العامة للافا رقة الوطنيين و الشكل الشائع لهذه الأحياء هو القذارة و الكثافة السكانية

[1]ا السيد حنفي عوض،نفس المرجع،ص191.

[1] السيد حنفي عوض،نفس المرجع،ص192.

العالية و التصدع الأسري و العزلة و مشاعر الاغتراب عن المجتمع العام. كما أن الصورة الفيزيقية للوضع الاجتماعي لسكان الأحياء المتخلفة في جنوب إفريقيا فرضته الظروف السياسية لنظام الحكم الذي يقوم على العنصرية و التفرقة بين المواطنين الأصليين من الأفارقة و بين البيض الأوروبيين المقيمين فيها.

***متغير السكان**:يبدو من اهتمامات الباحثين في الدراسات الاجتماعية و الايكولوجية لسكان الأحياء المتخلفة أن الشكل الغالب عليها يعنى بميكانيزم الهجرة و الخصائص البيولوجية و الاتجاهات السلوكية و الأنماط الثقافية.

-ومن الدراسات التي تناولت خصائص السكان و علاقتها بالمكانن تلك التي قام بها كل من ستوكس و زورباخ و جانر،لقد جاء اهتمام ستوكس بنماذج السكان و قام بتصنيفهم في نمطين:[2]

- اولهما: الدين يعيشون في هذه الأحياء على مجرد الأمل.

-ثانيهما: الذين يعيشون يائسين و مستسلمين لواقعهم الاجتماعي.و بالنسبة للنمط الأول:فيمثلهم الجماعات النشطة من الذين لديهم الدافعية للحراك الاجتماعي الصاعد يسعون إلى تغيير وضعهم الاجتماعي و الخروج من نطاق الحياة المعيشية للأحياء الحضرية المتخلفة.

-أما النمط الثاني:فهؤلاء يعيشون على الفرص المعيشية المتاحة لهم و ليست لهم طموحات في تغيير أوضاعهم و ربما يرجع ذلك إلى المستوى الاقتصادي المنخفض الذي يعيشونه،مما جعلهم عاجزين عن تخطي هذا المستوى و من ثم فهم مستسلمون للواقع.

و يقسم زورباخ و جانر سكان الأحياء المتخلفة إلى أربعة نماذج:-

-اولهما:الباحثون عن أنشطة العمل من الطبقة الدنيا.

-ثانيا:فئات العمل الروتيني.

[2] احمد بوذراع،مرجع سابق،ص46

-ثالثا: الفئات غير المتوافقة اجتماعيا.

- رابعا فئات الصراع.

جانر على أنهما من اكبر جماعات سكان *النموذج الأول و الثاني ينظر اليهما الأحياء المتخلفة و يتميزان بقدرات محدودة في الحياة و يتمسكان باعمالهما الروتينية الثابتة و أسلوب الحياة اليومي النمطي.

*النموذج الثالث من غير المتوافقين اجتماعيا و هؤلاء عاجزين عن ضبط سلوكهم و كثيرا ما يتعرضون للمشكلات و الأزمات الاجتماعية ومن ثم يحاولون الانسحاب من المجتمع بالإدمان و التعاطي.

*أما بالنسبة للنموذج الرابع فهم يميلون إلى الصراع و المغامرة لتحقيق أهداف شخصية يؤكدون فيها ذاتهم و كثيرا ما يخرج بهم الصراع عن المعايير الاجتماعية و تحدي السلطة و فضلا عن ذلك تكشف لنا دراسة سيلي عن لربعة أنماط من سكان الأحياء المتخلفة الق عليها الخصائص الآتية

1-أصحاب الضرورة الدائمة

2-أصحاب الضرورة المؤقتة

3-الانتهازيون الدائمون

4-الانتهازيون المؤقتين.[1]

-النموذج الأول أصحاب الضرورة الدائمة و من هؤلاء يوجد ثلاث نماذج هي الكسالى والفقير المتوافق و المنبوذون اجتماعيا.

[1] السيد حنفي عوض،مرجع سابق،ص194.

و من ابرز خصائص الكسالى التبلد الحسي و الاستسلام،بينما الفقير المتوافق يعيش على هامش الحياة الاجتماعية،أما المنبوذون فمن أهم خصائص النشاط في الأعمال الرثة و تجارة المخدرات و تهريبها و تعاطيها.

-النموذج الثاني أصحاب الضرورة المؤقتة ومن هؤلاء صنفان،الصنف الأول الفقير المضطر للإقامة في الأحياء المتخلفة دون شعور بالرضا و مع ذلك يعيش غير متوافق في مجتمعه.

- أما الصنف الثاني فهم الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بالأحياء المتخلفة، و أصبحت مساكنهم تدخل في نطاقها، و بالتالي أصبحوا يعيشون في حدود هذا النطاق.

-النموذج الثالث الانتهازيون الدائمون و تتكون نماذج هؤلاء من الهاربين من أحكام القانون، و المتشردون و الباعة الجائلون و هؤلاء لا يشملهم التعداد السكاني لفقدان هوية نشاطهم في الإنتاج،و هناك نموذج منهم يدعى التبشير بين أصحاب الثقافات الدنيا.بعد ذلك تأتي فئة المغامرين و المهربين الذين تحويهم الأحياء المتخلفة كأوكار يختفون فيها عن أعين الشرطة.

- النموذج الرابع الانتهازيون المؤقتين و يبدو أن هؤلاء امتصوا الثقافة الاقتصادية الأمريكية،و يصنف هؤلاء على ثلاثة أنماط:

-أولا:الوافدون الفقراء الذين يهاجرون إلى المدينة بهدف البحث عن عمل و في نفس الوقت يحاولون التكيف مع حياة السكان.

-ثانيا:الصاعدون الذين يحاولون عن طريق التدريب و ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة تحقيق حراك اقتصادي صاعد.

-ثم ثالثا: و هم أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يحاولون من خلال مشروعاتهم تحقيق طموحاتهم الاقتصادية،تساعدهم في الخروج من نطاق الأحياء الحضرية المتخلفة.

***الهجرة:** على الرغم من أهمية الهجرة في نمو المدن بصورة عامة سواء في الدول الصناعية أو النامية، إلا أن هذا العامل يقوم على وجه الخصوص بدور أساسي في الانفجار الحضري في دول العالم النامي و الناتج عن التغير الجذري الذي لحق بتقسيم العمل في ظل خطط التنمية التي اخذ بها العديد من هذه الدول، و التي كان و لا يزال الصدى لها نزوح السكان من المناطق الريفية حيث يسود الرعي و الزراعة اليدوية إلى المناطق الحضرية حيث تسود وظائف القطاع العام إلى جانب بعض الوظائف الصناعية و المهن الحرة.[1]

-من خلال ما سبق، فان لمتغير الهجرة دور أساسي أو تعد عامل أساسي في ظهور الأحياء المتخلفة بالمدن من خلال هجرة السكان بحثا عن العمل و الاستقرار.و تميل الدراسات الايكولوجية الحضرية إلى تأكيد الدور الذي تلعبه الهجرة في وضع اليد على ارض المدينة و ما يترتب عليها من نمو الأحياء المتخلفة في كثير من مدن العالم خاصة مدن العالم الثالث و تتجه الهجرة إلى هذه الأحياء نتيجة عدد من

العوامل الاضطرارية المرتبطة بالصراعات و الاضطهاد و الحروب و الكساد. وفي نفس الوقت تعد هذه الأحياء بمثابة محطات وصول لأقارب المهاجرين الذين سبق لهم التوافق و التماثل في هذه الأحياء،و استطاع البعض منهم تحقيق حراك اقتصادي و اجتماعي و يبدو في هذه الأحياء المتخلفة نماذج متنوعة من أشكال الهجرات ذات خصائص إقليمية و عرقية و دينية متعددة الثقافات و هي في كل الأحوال – الأحياء المتخلفة- تساعد المهاجرين و تهيئتهم لثقافة المجتمع الحضري،حتى أن بعض الباحثين قد ذهبوا إلى أن هذه الأحياء قد أصبحت القاسم المشترك الأعظم الذي يميز مدن هذه القارة و غالبا ما تضم الأحياء المتخلفة فيها سكانا لا ينتمون إلى البروليتاريا[1].إذا ما استخدمنا تعبير "فانون"،و تختلف مسميات أحياء واضعي اليد

[1] عبد الله الخليفة:اثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على احياء مدينة الرياض،ص28.
[1]ا السيد الحسيني:المدينة،دراسة في علم الاجتماع الحضري،القاهرة،1980،ص176.

باختلاف دول أمريكا اللاتينية و أن كانت خصائصها تكاد تكون واحدة في معظمها.
ويصف بعض الدارسين سكان أحياء واضعي اليد بالهامشية و يذهب
"جيلبرت"و"جوجلر"إلى أن الهامشية تعد مصطلحا متداولا في أمريكا اللاتينية يعبر عن العلاقة بين سكان مدن الأكواخ بالأحياء المتخلفة و المجتمع الاشمل[2].

-و فضلا عمل سبق نجد سكنى واضعي اليد في الأحياء المتخلفة في مدن أمريكا اللاتينية تتميز ببعض الخصائص المشتركة فهي أحياء يسكنها أصحابها بوضع اليد.و لقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة على أن تلك الأحياء ليست اختيارات فردية،فقد بدا تكوين معظمها عندما اخذ بعض الناس يعيشون في احد الأحياء المتخلفة ينظمون صفوفهم و يتحركون كجماعة إلى قطعة من الأرض،الفضاء التي قد تكون مملوكة للدولة، وفي فترات وجيزة يظهر واضعوا اليد على تلك الأرض و يقسمونها إلى قطع صغيرة و يقيمون فوقها مأوى لهم من مواد مؤقتة و سريعة الاستعمال في العادة.

-النوعية البيولوجية:لقد أحدث البحث في الايكولوجيا الحضرية ثورة واضحة المعالم في الفهم السوسيولوجي لسكان الأحياء المتخلفة في المدن الكبرى حيث حرص علماء تحسين النسل على تأكيد دعوى أن ظواهر كالفقر و الجريمة و الانتحار و الشذوذ العقلي و غير ذلك من مظاهر النقص في سلوكيات سكان المناطق المتخلفة،هي نتاج مباشر لانحدرا هم من أسلاف أو سلالات بعينها تتميز بقدرتها المرتفعة على الإفساد بدرجة تفوق ما عداها من الأسوياء من سكان المدينة. و كان العلاج المقترح في ذلك الوقت يتمثل في اتخاذ بعض الإجراءات التي تعمل على عكس معدلات الخصوبة و لو بالقوة إذا لزم الأمر،كتعقيم السكان الذين ينحدرون من سلالات دنيا[1].

-و لقد أخذت الهند في السبعينات بهذا الأسلوب و ذلك بخطف الأزواج من سكان الأحياء المتخلفة لتعقيمهم، مما أدى إلى قيام مظاهرات سنة 1976ضد انديرا غاندي

[2] السيد حنفي عوض،مرجع سابق،ص199.
[1] السيد عبد العاطي السيد،المرجع السابق،ص203-204.

رئيسة الوزراء[2] و يبدو أن الدراسات البيولوجية في تفسيرها لنوعية سكان الأحياء المتخلفة، كانت موجهة إيديولوجيا نحو النزعة إلى التفرقة العنصرية فقد كان تركيزها على عينات من السكان الزنوج في الأحياء المتخلفة بالولايات المتحدة الأمريكية بهجراتهم قبل الحرب العالمية الأولى حيث أحدثت هذه الهجرة زيادة شديدة على الإسكان في المدن الصغيرة و المدن الكبيرة على حد السواء.

كما ترتب على البحوث السوسيولوجية،طرح التفسير البيولوجي جانبا بعد أن ثبت أن بعض الأحياء المتخلفة كان يشغلها أناس لم ينشاوا في الأصل و قبل هجرتهم إلى المدينة في ظل ظروف من الفساد و التفكك الاجتماعي.

كما تبين أن الأشكال المختلفة من السلوك الشخصي غير السوي كانت نتيجة للتفكك الاجتماعي و لم تكن سببا له بحال من الأحوال، و انه بمرور الوقت يستطيع سكان المناطق المتخلفة ممن يعانون من مظاهر التفكك الاجتماعي أن يتكيفوا مع الحياة الحضرية و أن يرتقوا في السلم المهني أو ينتقلوا بعيدا عن المناطق المتخلفة، وان يبرؤا تماما من هذه الأمراض الاجتماعية و السلوكية كما تبين أيضا أن هذا التفكك الشخصي نتاج للتحول السريع و الكبير من المجتمع التقليدي السابق على الصناعة إلى ثقافة حضرية أكثر آلية و ميكنة.[1]

و الحقيقة لقد ساعدت هذه النتائج كثيرا في توفير أسس جديدة للفهم و المقارنة السوسيولوجية للإشكال العديدة و المتخلفة من السلوك السوي أو المرضي،و الشيء الذي يبدو من المدخل البيولوجي،هو تفسير ظاهرة الأحياء الحضرية المتخلفة في ضوء المتغيرات الو راثية و هو ما يعكس إيديولوجية الباحثين،مما يجعلهم بعيدين كل البعد عن العوامل الأساسية في نموها و هي العوامل التاريخية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تضافرت في بناء الظاهرة و نموها.

---

[2] ثروت إسحاق:علم الاجتماع،دراسة السكان،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1986،ص183.

[1] السيد عبد العاطي السيد،المرجع السابق،ص204.

-السلوك الانحرافي:حاول عدد من علماء الاجتماع و السلوك الإجرامي على تأكيد العلاقة بين سكان الأحياء المتخلفة و الانحراف، على اعتبار أن السلوك المنحرف هو نتيجة لمجموعة من القوى الثقافية التي ينطوي عليها هذا المجتمع السكاني،و من المعتاد لهؤلاء العلماء أن يربطوا بين السلوك الانحرافي و معدلاته في هذه الأحياء.ففي المسح الذي قام به"هنتر"في بعض الأحياء المتخلفة و مدن الولايات المتحدة تبين أن 50% من كافة المقبوض عليهم من المنحرفين الذين يعيشون في هذه الأحياء،كمان45 الجرائم الكبرى التي يتم الإبلاغ عنها مسرحا هذه الأحياء،و أن 45من جرائم الأحداث تقع في هذه الأحياء. وفي دراسة استغرقت سبع سنوات في الأحياء المتخلفة في مدينة شيكاغو أتضح منها أن الجرائم البسيطة و الانحراف و الاضطراب العقلي بصفة عامة و الانفصام في الشخصية بصفة خاصة و الانتحار و البغاء ووفيات الرضع،و ارتفاع معدلات الوفاة و المرض،تتركز كلها في الأحياء المتخلفة.

ولقد أظهرت دراسة أجريت عام 1960 في الأحياء المتخلفة بمدينة "ميلودكي"تشير إلى أن نسبة سكان هذه الأحياء بالنسبة لسكان المدينة تمثل نسبة17.3% و من بين هذه النسبة يتم القبض على 38%من لصوص المدينة،و69%من عمليات الاعتداء الخطرة،47%من أعمال الاعتداءات البسيطة،60%من الجرائم،72%من قضايا الغش،66% من المتعاطين،67%من المدمنين.

و في احد الأحياء المتخلفة في مدينة"كليفلاند" يضم2.5%من مجموع سكان المدينة،تبين أن هذا الحي مسؤول عن 6.8%من حوادث الانحراف في المدينة،21%من جرائمها،26%من أماكن ممارسة البغاء[1].

و الحقيقة التي يمكن تأكيدها أن موجات الحراك السكاني تعد من أهم العمليات الاجتماعية الحضرية التي عرفت في مدرسة الايكولوجيا الانسانسة بعملية التعاقب التي تعكس تفسير البناء الاجتماعي للأحياء نظرا للضغوط التي تمارسها عمليات

[1] السيد حنفي عوض،المرجع السابق،ص209

الهجرة على الأحياء القديمة الواقعة على مقربة من المراكز التجارية للمدينة،مما تسبب عن تلك العملية انخفاض المستوى العام للأحياء المتعرضة لتلك الضغوط،و يجعلها وكرا للعديد من المشاكل الاجتماعية و مسرحا للجريمة و السلوكيات المنحرفة.

و هناك العديد من المداخل النظرية التي قدمت تفسيرا واضحا للعلاقة بين حجم المكان و بين ظاهرة الجريمة في المجتمع،فعلى سبيل المثال تغزو النظرية الحضرية الكلاسيكية المرتبطة بكل من زيمل و بارك و ويرث وجود علاقة بين التفكك الاجتماعي و زيادة حجم السكان.أما وجهة النظر الديموغرافية فتنظر إلى ذلك الارتباط كانعكاس لتركز أنواع كثيرة من الناس يميلون إلى ارتكاب الجريمة في مكان واحد،في حين يفسر المدخل البنائي هذه العلاقة الايجابية بين الجريمة على أنها انعكاس للفرص الكبرى المتاحة في المدن و النابعة من أساليب الحياة العصرية في المدن التي تضع الأفراد في اطر اجتماعية تعرض أشخاصهم أو ممتلكاتهم لخطر الجريمة.

و من هنا يمكن القول أن الأحياء السكنية التي تتميز بارتفاع معدلات الجريمة و الانحراف هي أحياء تتميز بكثافة سكانية عالية و الازدحام و بالتالي يحكم عليها بالتخلف،فهي أحياء قديمة متخلفة.هذا ما يؤدي إلى ظهور سلوكيات منحرفة في تلك المناطق دون غيرها من المناطق الأخرى في المدينة و تتمثل هذه الظاهرة في السطو على المنازل و سرقة المحلات التجارية و غيرها باعتبار أن تلك المناطق تأوي المتشردين و الأحداث الجانحين و الخارجين على القانون و الهاربين من يد العدالة[1].

-كما تبين أن المناطق المتخلفة تحوي أوكار للدعارة المنظمة و الانحرافات الجنسية بشكل أوسع مما هو عليه في الأماكن الأخرى من المدينة لأنها تعد أماكن جذب

[1] احمد بوذراع،مرجع سابق،ص38.

للفقراء من الشرائح الاجتماعية المختلفة من الناس غير الأسوياء،كما أن جوها الاجتماعي يشجع على السلوك المنحرف و يساعد على تقبله[2].

- و لما كان اغلب سكان المناطق الحضرية المتخلفة من الفقراء فان هناك علاقة بين الفقراء و ارتكاب الجريمة لان الفقر يؤدي بالفقير و أسرته لان يخضع لظروف و مؤتمرات اجتماعية و اقتصادية صعبة تلعب دورا هاما في تكوين الشخصية الإجرامية، و أن ظاهرة اضطرار الأفراد و الأسر الفقيرة للإقامة في المناطق المتخلفة و ما توفره هذه الأخيرة من عوامل تساعد على ظهور الجريمة و ذلك عن طريق الاحتكاك بالمجرمين[1].

-و قد توصل احد الباحثين إلى انه"كلما اقتربت منطقة ما من التخلف أو ابتعدت عنه كلما ارتفعت فيها نسبة الجريمة أو قلت"[2]

و عليه فان المناطق المتخلفة تتميز بضعف في الروابط الأسرية و الضوابط الاجتماعية و صعوبة إحلال القوانين الرسمية داخل نظامها و بالتالي تصبح الجريمة ظاهرة من الظواهر الملازمة للمدن و مناطقها المتخلفة[3]

-ثقافة الأحياء المتخلفة: لقد اخذ علماء الاجتماع و الايكولوجيا بمدخل السوسيوثقافي و ما يرتبط به من مفاهيم و متغيرات في دراسة الأحياء المتخلفة،و قد ألف جون بارتكي عام 1963 كتاب بعنوان "قضايا اجتماعية في التعليم العام" و في هذا الكتاب يشير المؤلف[1] إلى الأحياء المتخلفة في شيكاغو و يصفها بالمناطق الرثة أو مناطق الحثالة حيث تسكن الطبقات الدنيا من عمال الصناعة و الزراعة، و هؤلاء يسهمون باسوء القيم الثقافية التي يحملونها معهم من مهجرهم إلى المدينة.

---

[2] محمد عاطف غيث،مرجع سابق1،ص109.
[1] محمد عبد المنعم نور:الحضارة و التحضر،دراسة اساسية في علم الاجتماع الحضري،الطبعة الاولى،القاهرة،1970،ص145.
[2] حسن شحاته سعفان:علم الجريمة،الطبعة الثانية،القاهرة،1966،ص66-67.
[3] احمد بوذراع،المرجع السابق،ص40.
[1] السيد حنفي عوض،المرجع السابق،ص216.

-و يسود تصور الكثير من العلماء الاجتماعيين وصف أحياء الزنوج بالرثة و هو يبعدهم عن حقيقة العوامل التي أدت بهذه الأحياء إلى المستوى المتدني بالنسبة للأحياء الأخرى، كما يخفي جوهر المشكلة و يذهب" جون بارتكي" إلى القول بان المستوى الثقافي للزنوج يختلف في طبيعته بين فئاتهم، شانهم في ذلك شان البيض، و من ثم لا نستطيع أن نجعل المتغير الأساسي لهذه الثقافة هو سكنى الأحياء المتخلفة، و معنى هذا أننا نسقط عوامل أخرى كالتنشئة الاجتماعية و المستوى الاقتصادي و عوامل التفرقة العنصرية في تحديد المظاهر الثقافية لسكان هذه الأحياء، إلا أن المعنى الشائع بالنسبة لثقافة سكان الأحياء المتخلفة هو ثقافة الفقر.

-و قد وضع"اوسكار لويس" تعريفا لمفهوم ثقافة الفقر مؤداه أن"ثقافة الفقر هي طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة[1] . كما يقترح لويس أن التخلص من ثقافة الفقر يقتضي وضع الجيل تحت ظروف اجتماعية و اقتصادية تختلف تماما عن الظروف التي يعيش فيها[(2)].

و ترتكز نظرية لويس على فكرة أساسية مؤداها أن "الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا،ومن سمات هذه الثقافة إنها تخلق نفسها بنفسها،أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى الجيل التالي و هي تمثل أسلوبا مستقلا في الحياة ذا خصائص مشتركة نصادفها أينما وجدت،و لكنها تمثل في نفس الوقت ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي الكبير الذي توجد فيه أينما كانت"[(1)].

و الحقيقة ،لقد قدم لويس تحليلا متقنا و مفصلا لخصائص ثقافة الفقر التي تتجسد من خلالها الأمر الذي دفعه إلى وضع جملة من التوقعات على النحو التالي:

أ-يرتبط الانتشار الواسع لثقافة الفقر بالانتقال من نظام إلى آخر،كالتحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي.

(2) محمد حسن الغامري،مرجع سابق،ص96

[(1)] محمد الجوهري و علياء شكري: علم الاجتماع الريفي و الحضري، دار المعارف، القاهرة،1980،ص477-478.

1-الفقر نتاج يلازم الأنماط الإنتاجية التي تسودها علاقات إنتاجية قوامها الملكية الخاصة.

2-يحطم النظام الكولونيالي الأنظمة المحلية

3-يفتت الوحدة القبلية

ب-اغلب الأحياء المتخلفة في البلدان النامية هي نتيجة للعمليات المشار إليها أعلاه(1،2،3)

و تزدهر ثقافة الفقر في المجتمعات التي تتميز بالاقتصاد النقدي و ارتفاع نسبة البطالة و خاصة بين العمال المهرة و انخفاض مستوى الأجور و فشل النظام الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في توفير الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية للسكان أصحاب الدخل المنخفض و أن استمرار وجود ثقافة الفقر لا يرجع فقط إلى ضغوط المجتمع الأكبر على الفقراء و إنما يرجع إلى نوع الطبقة السائدة في المجتمع.

و هكذا يقدم"تشارلس فالنتين" ثلاث نماذج و جز فيها وجهات النظر المختلفة التي تعرضت لمعالجة ثقافة الفقر، النموذج الأول و يرى أن الفقراء لهم ثقافة فرعية تميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، و أنهم غير قادرين على المشاركة في ثقافة الطبقة المتوسطة،و لذلك فان التغييرات التي يقتضي حدوثها للتخلص من ثقافة الفقر في المجتمعات النامية حيث يشكل الفقراء الأغلبية العظمى للسكان هو تغيير النظام الاجتماعي و الاقتصادي،أما بالنسبة للمجتمعات الغربية يمكن التخلص من ثقافة الفقر عن طريق التغيير الثقافي الموجه و ذلك بوضع سياسة اجتماعية تقوم على ثلاث ركائز و هي الخدمة الاجتماعية و التربية و العلاج النفسي[1].

و يرى النموذج الثاني أن الفقراء يتميزون بنائيا كمجتمع فرعي،كما تتميز حياتهم عن الطبقة الاجتماعية الأخرى و ترجع كل المظاهر المرضية في حياة الفقراء إلى

[1] محمد حسن الغامري: نفس المرجع،ص98

وضعهم البنائي في النسق الكلي للمجتمع، و أن الطبقة العليا في النسق الاجتماعي هي التي أدت إلى وضع الفقراء في موقف اجتماعي سيء و ذلك لان سلوك أعضاء الطبقة العليا ينحصر فقط في إشباع رغباتهم و يمنعون إعادة توزيع المصادر على الفقراء، و لذلك فان التغيرات التي يقتضي حدوثها للتخلص من ثقافة الفقر ضرورة أن يتغير البناء الكلي للمجتمع تغيرا جذريا و أن يعاد توزيع مصادر الثروة و الإنجازات، و يتطلب أن تتواجد الرغبة عند الجماعات الفرعية للمشاركة في هذه التغيرات و أن هذه التغيرات لا تحدث إلا من الثالث خلال الثورة التي يمثل فيها الفقراء.

-و يرى النموذج الثالث أن الفقراء لهم أنماط مميزة من الثقافة الفرعية و يشتركون في بعض المعايير مع الطبقة المتوسطة،في بعض جوانب الحياة التي يشترك فيها النسق الكلي للمجتمع، و لا يتميزون عنهم في هذه الجوانب، و قد يوجد اختلاف في بعض هذه الأبعاد من جماعات سلالية إلى أخرى،و تشبه الأنماط المميزة للثقافة الفرعية للفقراء،الأنماط الأخرى الموجودة في المجتمعات الفرعية و تشمل السمات المرضية،كما تشتمل على الأشكال الصحية و الايجابية و تتضمن كذلك على العناصر الخلاقة للتكيف نحو الظروف الناتجة عن الحرمان، و قد يكون الوضع البنائي للفقراء،جذورا تمتد إلى أبعاد تاريخية كما قد يكون لها أبعاد في المصادر المعاصرة،و تختلف هذه الأبعاد من جماعة سلالية أو جماعة إقليمية إلى جماعة أخرى.و تشتمل على مجموعة من العوامل المتعددة الأسباب مثل التنشئة الاجتماعية التي تعمل على تخليد الأنماط الثقافية للجماعة و ينشا عنها ظروف سيكولوجية عند الفرد لا تساعده على التخلص من الفقر و كذلك استمرار و بقاء الوضع السيئ للفقراء نتيجة سلوك الطبقة العليا نحو حرمانهم من إعادة توزيع المصادر،كما يرى هذا النموذج أن أي تجديد يهدف إلى تحقيق اهتمامات الفقراء يجب أن يدعم بإحداث تغييرات في ثلاث

جوانب و هي:زيادة المصادر المناسبة للفقراء و تغيرات في البناء الاجتماعي الكلي و تغيرات في بعض أنماط الثقافة الفرعية[1].

و من خلال ما سبق يمكن القول أن ثقافة الفقر هي طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق الأسرة، و تشتمل ثقافة الفقر على عديد من السمات الاجتماعية و الاقتصادية و السيكولوجية و تعتبر ثقافة الفقر في المجتمع الرأسمالي عملية تكييفية و رد فعل لوضع الفقراء الهامشي في التدرج الطبقي،حيث تظهر ثقافة الفقر في الحالات التي يتغير فيها النظام الاجتماعي للمجتمع فيحدث انهيار في نسق التدرج الاجتماعي و الاقتصادي و الأفراد الذين يتعرضون دائما لثقافة الفقر هم اؤلئك الذين يمثلون الطبقة الدنيا في المجتمع الحضري و يستقرون في المناطق الحضرية المتخلفة.

[1] محمد حسن الغامري،نفس المرجع،ص99.

استنتاج:

من خلال تقديم أهم الأطر النظرية التي تناولت الأحياء المتخلفة يمكن القول أن كل مدخل مكمل للآخر فلا يمكن دراسة واقع هذه الأحياء اعتمادا على المدخل الايكولوجي مثلا بمعزل عن بقية المداخل ،إلا أنني أرجح المدخل السوسيولوجي الذي يقوم بتفسير و إبراز طبيعة و خصائص الأجيال التي تعاقبت على سكن الأحياء المتخلفة.

ورغم هذا تبقى كل المداخل المفسرة لواقع الأحياء المتخلفة مكملة لبعضها رغم تعددها إلا انه لكل مدخل وجهة نظر خاصة بطبيعة البحوث التي يقدمها العلماء و الدارسون في هذا المجال.

تمهيد:

لقد حاولت في هذا الفصل التطرق إلى الدراسات الامبريقية في مجال الأحياء المتخلفة في العالم و ذلك اعتمادا على سلسلة من البحوث و الدراسات التي تناولت عدة مواضيع، كسياسات الإسكان والسياسات السكنية وعمليات التجديد والتطوير الحضري وإزالة الأحياء المتخلفة والقديمة التي تشوه المظهر الخارجي للمدينة ، تمثلت هذه الأخيرة في ظهور أبرز المخططات وعمليات توسع المدن، وكان لها هدف واحد هو إنشاء وحدات سكنية تخضع لجميع المواصفات سواء من الناحية الفيزيقية أو الاجتماعية الثقافية، وهذا لتحقيق احتياجات السكان، وقد لعبت الهجرة بأنواعها دورا كبيرا في نشأة الأحياء المتخلفة القديمة وبالتالي ارتفاع النمو الديموغرافي داخل المدن الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أزمات حادة خاصة في مجال السكن، هذا ما جعل دول العالم بالتفكير والعمل على وضع سياسات تحد من ارتفاع مثل هذه المشكلات والقضاء على تواجد المناطق المتخلفة القديمة وتوفير مساكن مريحة للسكان، وقد تم عرض اهم الدراسات في العالم انطلاقا من العالم المتقدم على اعتبار أنها كانت السباقة في هذا الميدان من خلال تقديم بعض التجارب في كل من الو م أ، بريطانيا وروسيا ثم دول العالم الثالث، والتي حاولت نقل بعض سياسات الدول المتقدمة خاصة في كل من أمريكا اللاتينية ودول آسيا وإفريقيا.

لتأتي الجزائر وعلى اعتبار أنها إحدى دول العالم الثالث هي الأخرى التي تشهد مدنها انتشار مثل هذه الأحياء رغم تعدد التسميات إلا أنها تحمل نفس المواصفاة سواء فيزيقية أو اجتماعية. وهناك جملة من الإجراءات و التدخلات التي قامت بها الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم للحد من هذه الظاهرة و محاولة خلق أحياء حضرية بمعنى المفهوم الحقيقي لهذه الكلمة.

1- في الدول المتقدمة:

تعتبر السياسات السكنية في الدول المتقدمة ظاهرة حديثة كباقي دول العالم، ارتبطت بهذه الأخيرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أثرت الحرب بعمق في كل من الطلب والعرض، فيما يتعلق بسوق الإسكان، فقد زاد الطلب بتحركات السكان نحو المدن التي لم تتأثر، وقد كانت تعبر في مجملها عن أهداف اجتماعية واقتصادية تبلورت إثر نمو دولة الرفاهية التي تهدف إلى إشباع الرغبة في تحسين نوعيته المحيطة به.

" إلا أن مواجهة المشكلة السكنية أو رسم سياسة إسكانية في مجتمع ما تمس جوهر السياسة الاجتماعية التي يتبناها المجتمع على المستوى القومي، وأن المسالة تتعدى حدود كمية الوحدات السكنية المتاحة أو عدد الغرف أو معدلات الكثافة والتزاحم أو حتى توازن العرض والطلب، ليصبح الهدف الرئيسي لبرنامج الإسكان وسياسته هو توفير المسكن الملائم لكل شخص بما يتناسب مع الاحتياجات الفردية وترتبط في الوقت نفسه بفرص العمل والتسهيلات التعليمية والاجتماعية والترويجية في آن واحد."[1]

ومن خلال ما تقدم به السيد عبد العاطي السيد حول كيفية مواجهة أو رسم سياسات إسكانية ناجعة يمكن القول أن الهدف الأساسي من سياسات الإسكان هو هدف اجتماعي حضري بالدرجة الأولى من خلال توفير حياة اجتماعية بصورة حضرية للأفراد وذلك بتوفير كل الخدمات الاجتماعية والمرافق الضرورية وتوزيعها بشكل عادل عبر كل الأحياء.

وفي ظل المشكلة الإسكانية نجد موقفين أساسيين فالمشروع الحر الذي يخلق موقف متأزما حيث أن أصحاب رؤوس الأموال انصرفوا إلى الاهتمام بالأرباح،

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، 1- علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، سنة 2000، ص244.

الأمر الذي جعل القيمة الإيجارية للوحدة السكنية صورة صارخة لاستغلال الفئة العاملة.[2]

ومنه يمكن القول أن المشروع الحر ليصبح عاجزا أو غير قادر على إنشاء وحدات سكنية متوسطة التكاليف، ومنه عدم توفير العدد الكافي الذي يغطي العدد الكبير من الطلبات، في مقابل ذلك نجد البلدان التي تبنت النظام الشيوعي والتي عانت في سياساتها الإسكانية من مشاكل متقاربة في الدرجة مع نقيضها الأول، حيث لم تحقق عائد للدولة في مقابل نفقات الإدارة إثر أخذها للإيجار وتأميمها للمساكن.

من كل هذا فقد أصبح من الضروري تدخل الحكومات أو الهيئات العامة لتغلب على مشكل الإسكان في كل الدول، وكان سببا أو عاملا وراء مبادرات التشريعات الإسكانية في العديد من الدول فقد أصدرت "بريطانيا قانونا سنة 1851 وفرنسا سنة 1894[1] وألمانيا سنة 1895 وهولندا سنة 1908 والنمسا سنة 1910" ، كانت مجمل القوانين التي أصدرت في مجال السكن والتي استبدلت بتشريعات ناتجة عن تدخل الدولة والحكومات، وهذا راجع إلى وجود هفوات في تلك القوانين لحل مشكل السكن ومنه بروز دور تدخل الحكومات على شكل قانون أو تشريع أو سياسة.

1.1 قوانين الإسكان والتشريعات السكانية: لقد اشتملت قوانين الإسكان والتشريعات السكانية إلى مظهرين أو جانبين تمثل الأول في النوع التشييدي والذي يهدف إلى إنشاء منازل ملائمة وجيدة وتغطية الطلب بأكثر قدر ممكن وبالتالي زيادة العرض، في هذا النوع تستهدف تغطية الطلب.

أما النوع الثاني فهو النوع التقييدي والذي يهدف إلى منع إقامة وحدات سكنية والمنشآت السكنية التي لا تتلاءم والمواصفات المسطرة.

---

[2] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مشكلات وتطبيقات ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية، سنة 1987، ص187.

[1] عبد العاطي السيد، مرجع سابق1، ص254.

وإذا رجعنا على هذين القانونين أو النوعين نجد أنهما غير متناقضين، فهما نتيجة حتمية لسياسة إسكان حكيمة. كذلك أن تلك القوانين المنظمة لسياسة الإسكان تختلف من بلد لآخر وذلك وفقا للأهداف والإيديولوجية الخاصة بكل بلد.

فلدينا في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أنها تتضمن قوانين الإسكان، بناء المنازل برأسمال خاص طبقا لتعليمات وقيود ينص عليها القانون، أما في أوربا نجد تدخل الدولة بشكل مباشر في إنشاء مساكن قليلة التكاليف وصعبة للعاملين بالأجر. وفي نقطة اشتراك نجد معظم البلاد الأوربية وكندا وأستراليا ونيوزلندا، فقد أصدرت تشريعات تنص على ضرورة تدخل الحكومة للمساعدة من أجل توفير إسكان أفضل للعاملين.

2.1 المساعدات غير المباشرة للحكومة: وتتمثل المساعدة غير المباشرة للحكومة في مساعدات تقدمها الحكومة للأفراد في مجال بناء المساكن وكذلك تقديم مساعدات أو تسهيلات للمستأجرين من ذوي الدخل المنخفض. وتتمثل هذه التسهيلات في منح قروض حكومية أو الإعفاء من الضريبة على المساكن أو بتدعيم إيجارات المساكن. ففي ظل المساعدات غير المباشرة للدولة نجد التدخل الحكومي واضحا إثر تحديد الحكومة وضبطها للإيجارات أو تدعيمها الإيجارات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تدفع الحكومة الفدرالية الفرق بين ربح دخل الأسرة وبين القيمة الإيجارية. أما في فرنسا فقد استعمل نظام المكافئات حيث تقدم الحكومة إعانات مالية بمعدل عشرة فرنكات فرنسية للمتر المربع الواحد لمدة عشرين عاما أما في الإعفاء الضريبي فقد نادت الحكومات لتشجيع الاستثمار في مجال الإسكان حيث نجد ألمانيا. فقد تم تخفيض الدخول الفردية الخاضعة للضريبة شرط توجيه كميات أو شيئا من مدخرات عائداتهم للاستثمار في مجال السكن، وفي المقابل يتم تخفيض جزء من دخل الهيئات الخاضع للضريبة والذي قدر بـــ30% من قيمة الدخل، لتوجه لإنشاء وحدات سكنية. بالإضافة إلى تقديم القروض

الحكومية وهي في المجمل عبارة عن تسهيلات مالية موجهة في إطار المشكلة السكنية.

3.1 التدخل المباشر للحكومة: يتمثل التدخل المباشر للحكومة في مجال الإسكان وإزالة الأحياء المتخلفة أشكالا عدة منها:

1.3.1 الإسكان الحكومي: لقد كانت هناك تجارب عدة في مساعدة الحكومة في الإسكان خاصة في الو م أ إلا أنها لم تكن كلها ناجحة، وتبقى تجربة ميلووكي في ظل عهدتها الاشتراكية التجربة التي لاقت نجاحا من بين مشروعات الإسكان في البلدية.

في نيويورك، حيث خصصت cahoes كما نجد تجربة أخرى ناجحة في منطقة يلغي %الدولة مبلغ 150 ألف دولار من أجل البناء وكان ذلك قرض بفائدة 3 الالتزام به بعد أن يتم بناء المسكن وبيعه من طرف البلدية.

وفي عام 1911 أقيم أول مشروع للولاية للإسكان العام في أمريكا في ماساشوستي وهذا من خلال تقديم مساعدات الكومنولث في مجال البناء والبيع.

2.3.1 إزالة الأحياء المتخلفة (التطوير الحضري): لقد كان الهدف الأساسي من عمليات التطوير الحضري للمناطق المتخلفة هو تحقيق المنافع الحضرية بشتى مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي أدى بالكثير من دول العالم إلى محاولة التصدي لتلك المشاكل التي كانت لها آثار سيئة على سكان المدن وأحيائها المتخلفة، وقد كانت عمليات التجديد الحضري عبارة عن محاولة التقليل من السكنات غير المقبولة لذلك ظهرت عدة تجارب أجريت في الدول المتقدمة تناولت هذا الموضوع واهتمت بإزالة الأحياء المتخلفة وإعادة بنائها على نحو حديث ومن بين تلك التجارب ما يلي:

* **تجربة الولايات المتحدة**: فوفقا لما ينص عليه القانون أو الدستور الفيدرالي في أمريكا على وجوب الاستيلاء على أية عقارات أو ملكيات خاصة خاصة خدمة أي أن إزالة الأحياء المتخلفة يعد مصلحة العامة.[1]للمصلحة العامة.

فقد كان الدافع الرئيسي من وراء تجربة الو م أ للتطوير والتجديد الحضري هو العمل على التخلص من ا لحالة العمرانية للأبنية المتدهورة والآيلة للسقوط وبالتالي كانت السباقة التي تبنت سياسة الهدم والإزالة لكل مظاهر التخلف العمرانية التي أصابت أغلبية المباني السكنية داخل مدنها بسبب سرعة النمو الحضري وحركة التصنيع التي أدت إلى ارتفاع معدلات الهجرة الريفية وبالتالي زيادة نسبة نمو سكان المدن، فأصبحت المدن الأمريكية تعيش تضخما سكانيا دفع بالسلطات المحلية إلى التفكير في إقامة مدن جديدة والتخفيف من الضغط السكاني الذي تعرفه المدن القديمة، فكانت إسهامات الحكومات الفيدرالية في مجال التجديد الحضري وإعادة توزيع الإسكان أقامت الو م أ مساعدة فيدرالية للإسكان لمعونة الفقراء من سكان المدن مع إصدار قانون الإسكان القومي في سنة 1934، ومنذ ذلك الحين خططت . أي أن [2]35 برنامجا قوميا للإسكان إلى جانب قوانين 1937، 1949 و1965" سياسات التطوير الحضري وإزالة الأحياء المتخلفة في

الو م أ جاءت على شكل قوانين.وكانت أول تجربة حقيقية بدأت عام 1937 والتي أسندت على مجموعة من الدعائم المختلفة وفقا لقانون إسكان 1937 والذي يتضمن ضرورة أن يقابل أي تنفيذ لمشروع الإسكان الجديد إزالة عدد مساو من المنشآت السكنية المختلفة التي تتخبط في أزمات حادة كانتشار الأمراض والأوبئة ومشاكل التفكك والانحلال الاجتماعي.

---

[1] عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص273.

[2] عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص275.

كما كان للبرامج القومية للإسكان في أمريكا أثرا كبيرا في دفع التطوير الحضري مجال التطبيق، وهذا في عام 1949، حيث بدأت بتنفيذ عمليات الهدم والإزالة للأحياء المتخلفة حضريا بشكل جديد، وهذا في إطار ما قدمته الحكومات الفيدرالية من تسهيلات البناء والمساعدات المالية اللازمة للهيئات المحلية والأهلية تحت شعار "لتحقيق منزل لائق وبيئة مناسبة للمعيشة لكل أسرة أمريكية"[1].

وكانت المشاريع بمثابة تجارب اعتمدتها أمريكا كسياسة قاعدية لقطاع السكن للخروج من أزمة السكن، ورغم تلك المشاريع التي قامت بها الو م أ إلا أنها كانت تتصف بالبطء خاصة في الفترة ما بين: 1919-1945، لتختلف الأوضاع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث قامت في سنة 1957 بمشاريع التجديد وإعادة البناء والتأهيل والتي قدرت بأكثر من 178 مشروعا، في مجال تجديد المناطق كما بلغت عدد المشروعات التي كانت تحت تنفيذ 600 مشروع إلى غاية عام 1959 حيث كانت تهدف من خلال هذه المشاريع إلى تحقيق مجموعة من الإجراءات[2] أي أن الو م أ لم تتوان خطوة إلى الوراء، وهذا من خلال الإحصائيات المقدمة حول المشاريع المنجزة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ما بين 1957- 1959، وكان من جملة الإجراءات التي سعت لتحقيقها من خلال المشاريع المنجزة ما يلي:

- ربطت برامج التطوير الحضري بخصوصية المناطق المتخلفة، وتعميم سلف وتقديم المساعدات المالية من طرف البنوك.
- إقامة أدوار سكنية ذات الإيجار المنخفض تنفذ من طرف مقاولين خواص في مجال البناء وتأسيس الخدمات الارتكازية ضمن مشاريع الإسكان المرتبطة بالتطوير الحضري.

---

[1] عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 275.

[2] [3] أحمد بوذراع،مرجع سابق ، ص 244.

- قدمت قروض لأصحاب المزارع ووفرت لهم جميع الخدمات اللازمة ضمن محيطهم الريفي وهذا للحد وإيقاف هجرتهم نحو المدن[3]

وفي ظل ما تقدم يمكن اعتبار هذه الإجراءات عبارة عن عوامل نجاح السياسات الحضرية في الو م أ وهذا لضمان حياة اجتماعية أفضل لقاطني المدن الأمريكية كما اعتمد في مجال التطوير الحضري تطهير المدن وأحياؤها القصديرية والفوضوية وتدعيم الأحياء المتخلفة بمرافق وخدمات اجتماعية عامة، وهذا وفق لائحة الإسكان لعام 1961، لكن وفي إطار ما قامت به الو م أ من تقديم مشاريع إسكانية في مجال التطوير الحضري والتقدم هناك حواجز وعوائق عرقلت من تنفيذ البرامج بأكمل وجه والتي تمثلت في رفض الجماعات التي تقيم الأحياء المتخلفة والانتقال إلى مناطق جديدة خاصة منهم جماعات السود، رغم ما تعرفه أحياؤهم من تدهور وتخلف عمراني ونقص في الخدمات الاجتماعية الحضرية إذ تشير بعض الدراسات إلى أن: "السبب يرجع إلى خوف الجماعات من تمزق العلاقات الاجتماعية وفقدان دفء المعاملات الطيبة التي تتميز بها حياتهم اليومية ضمن مناطقهم، وحتى لو كانت لا تصلح للسكن وهم بذلك يشعرون بأن الثمن الاجتماعي باهض في حالة تخليهم عن مناطقهم. لا تعوضه كل الميزات السكنية والصحية في المناطق الجديدة".[1]

ومن خلال هذا القول يبرز لنا التوجه الفكري والاجتماعي لدى الفرد الأمريكي خاصة الزنوج منهم. وبذلك المحافظة على الخصائص الاجتماعية والثقافية دون مراعاة الطابع العمراني والبيئة الفيزيقية.

---

[1] أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص246.

وما يمكن استخلاصه من تجربة الولايات المتحدة في إطار تقديم السياسات الحضرية التي اتبعتها داخل المدن لتطوير أحياء والمحافظة أو إزالة أحياء أخرى ما يلي:

- -إن الولايات المتحدة في إطار تجديد المدن في إعادة الأبنية وإزالة الأحياء المختلفة خاصة من الناحية العمرانية، وبالتالي انعكاس الحياة الاجتماعية اعتمدت على سياسة التطوير الحضري أو التجديد الحضري.
- -كذلك وفي ظل ما يعرف بالتطوير الحضري ركزت على الجانب العمراني دون النظر وإهمال الجوانب الأخرى المكونة للمدينة بالمفهوم العام والشامل وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية. إضافة إلى اعتمادها الجانب المالي وهذا من خلال المبالغ المخصصة لتنفيذ المشاريع. وأن سياسة الولايات المتحدة هي حرية الفرد في التغيير لا إجباره.

* **تجربة بريطانيا**: عرفت عمليات التطوير الحضري وإزالة الأحياء المتخلفة بالمملكة المتحدة انتشارا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية. حيث جاءت في صورة مطلب ضروري لتحسين وتطوير الأحياء المتخلفة التي كانت منتشرة داخل المدن حيث تمت عن طريق إعادة التأهيل للأبنية وتطويرها أو هدمها وإعادة بنائها. وكان التخلف العمراني الذي شهدته بعض الأحياء بسبب آثار الحرب العالمية الأولى.

بقوله:"كم كنا أغبياء عندما لم ندرك حقيقة أننا veiller واستنادا إلى ما جاء به نتحمل نفس النفقات ولكن نوجهها في اتجاهات مختلفة وغير سليمة. فإننا ندفع ضرائب سنوية للمحافظة على المستشفيات والسجون والإصلاحيات والبوليس وذلك الميكانيزم المعقد والمتشابك لحكومة البلدية الحديثة وغيرها من مؤسسات يستلزم وجودها بقاء الأحياء المتخلفة التي تتردد كثيرا في محاولة هدمها. إن هذه الأوضاع ليست من الرشادة الاقتصادية في شيء، إذ عندما تزال الأحياء المتخلفة فإن معدلات الوفيات ونسبة المرض ونسبة الأخلاقيات غير السوية سوف تنخفض باستمرار.

ولهذا فإن كان من الواجب أن ندفع نفقات باهضة يستأثر بها الحي المتخلف على أي شكل من الأشكال. فكم يكون من الأفضل أن نواجه المشكلة بطريقة لا ينتج عنها نتائج سلبية فحسب بل تسلم أيضا إلى أخرى إيجابية"[1].

أنه يجب علينا التخطيط بعيدا عن الأزمة وهذا ما veiller من خلال ما تقدم به ينطبق والواقع الجزائري فدوما نخطط في ظل الأزمة. فبدلا من تحويل المبالغ المالية وتوزيعها على مؤسسات أخرى دون إهمال أي قطاع كان تجاري، اقتصادي، سكني.

" لهذا كانت انجلترا سباقة إلى إدخال الإصلاحات الخضرية في مجال الإسكان في القرن التاسع عشر. وهذا من خلال مجموعة القوانين خاصة التي احتوت عمليات التخطيط.

فكان لفانون التخطيط الذي صدر عام1909 أثر كبير. باعتباره يهدف إلى تخصيص مساحات من الأرض تستخدم لأغراض مختلفة، ثم تلته تشريعات كثيرة بعد القانون الذي تم ذكره والتي كانت جميعها تهدف إلى إقامة الأبنية السكنية التي توقفت مشاريعها على إثر الحرب العالمية الأولى.

أما تشريعات عام1932 التي كانت عبارة عن تكملة للتشريعات السابقة التي كانت تسعى إلى تطوير وتجديد المدن. حيث وفرت لها جميع الإمكانيات المادية والصلاحيات اللازمة للحكومات المحلية والأهلية لإقامة مشاريع السكن وتجديد المناطق المتخلفة شريطة أن يكون ذلك تحت إشرافها"[1].

ويتضح من خلال ما تم عرضه أنه للحكومة أحقية التدخل في رسم السياسات السكنية وتنفيذ المشاريع الإسكانية. بما يضمن توفير الجو الملائم للسكان من خلال

---

[1] عبد العاطي السيد، مرجع سابق1، ص271.

[1] أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص247.

توفير مساحات خضراء وحدائق عامة. وهذا وفقا لمجموعة القوانين التي تتضمن عمليات التخطيط، وتبني بذلك سياسة الكل مخطط.

كما تم صدور قانون 1947 حيث كان يهدف إلى تطهير جميع المناطق والأحياء الحضرية المتخلفة داخل مدن انجلترا وويلز من خلال حملة المساعدات والتسهيلات حيث قامت بريطانيا بتقديم قروض مالية إضافة إلى منح إجازات بناء قصد تطهي المدن وتقدي القروض المالية لحماية وتجديد وإعادة التطوير الحضري وتأسيس المرافق والخدمات الاجتماعية، فكانت السياسات الحضرية والإسكانية التي قامت بها إنجلترا والاهتمام بالجانب العمراني عبارة عن مساعدات وقروض مالية تندرج في إطارها جملة من الأهداف العمرانية والحضرية.

كما قامت إنجلترا في عام 1968 بإصدار قانون جديد وهو قانون الإسكان الأكثر فاعلية حيث تم من خلاله تحسين أكثر من 465 منطقة وحي عمراني متخلف شملت حوالي 142500 وحدة سكنية في كل من مدينتي إنجلترا وويلز ثم إنجازها في نهاية عام 1972.

وهكذا يمكن القول أن العامل المادي (المالي) كان الدافع الأساسي والرئيسي وراء سير وتحقيق برامج السياسات الإسكانية وعمليات التطوير الحضري التي قامت بها المملكة المتحدة لتخليص مدنها من العديد من الأحياء القديمة الفقيرة والمتخلفة وإعادة بناء أماكنها من جديد وفق أسس وقوانين حضرية حديثة.

* **تجربة روسيا**: لقد كانت روسيا هي الدولة أو المدينة الأخرى التي خضعت لتجربة في مجال التطوير الحضري، وهذا من خلال هذه التجربة إلى تخفيف شدة الازدحام والكثافة السكانية التي كان يعاني منها سكان المدن وكل هذا راجع لسنوات الحرب العالمية الأولى، حيث أدت إلى عرقلة وتوقف عمليات الإنجاز في مجال الأبنية السكنية، بعد ذلك تأتي الحرب العالمية الثانية وما خلفته من آثار مست جميع نواحي الحياة الاجتماعية بما فيها الجانب العمراني.

لكن وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عمدت روسيا إلى وضع ما يعرف "بالخطة السباعية" حددت ما بين عامي 1959-1965 فقد تم من خلالها إنجاز 15 مليون وحدة سكنية جديدة أي جوالي ثلاثة أضعاف مجموعة الوحدات التي كانت موجودة في عهد روسيا القيصرية، وهذا بفضل منهاج التطوير الحضري الذي . كما سعت [1]حاولت روسيا من خلاله إزالة ظاهرة التخلف العمراني داخل مدنها روسيا من خلال سياسات التطوير الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف والمبادئ والتي يمكن حصرها في النقط التالية:

-أن عملية النمو الحضري ونظام توزيع السكان حددت وفقا لحجم المدن الروسية وأهمية مرافقها، أي كان لعامل الحجم والموقع دورا حاسما في سير وتيرة النمو الحضري، وتطور المدن والأحياء وكذا كيفية توزيع السكان وذلك بخلق توازنات بين مختلف أحياء المدينة، والمساهمة في خفض الكثافة السكانية داخل الأحياء الأكثر جذبا واستقطابا.

-مبدأ الاستمرارية والتواصل في عمليات التطوير الحضري وهذا ما أكدته الخطة السباعية، حيث تم إعادة التطوير والتجديد الحضري للأبنية السكنية المتخلفة حضريا داخل المدن الروسية.

-تحديد حجم أو عدد السكان حيث لا يزيد عن نصف مليون، خاصة في المدن التي تقع في مناطق بعيدة، وهذا لضمان نجاح خطط التجديد العمراني وإعادة التطوير.

ومن هنا يمكن تلخيص السياسات الخضرية في روسيا من خلال ما أنجزته من مشاريع سواء:

-بإعادة تطوير وتجديد مراكز المدن والمناطق السكنية القديمة ذات الأبنية المتدهورة غير الصالحة للمأوى.

---

[1] أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص249

-بناء شقق حديثة على شكل عمارات متعددة الطوابق بدلا من تلك الأبنية السكنية المتدهورة.

-كما قامت روسيا بأعمال أخرى تسير والمشاريع السكنية المقررة منها والتي تؤثر كذلك في الشبكة العمرانية للمدينة منها الاهتمام وتطوير شبكات توزيع مياه الشرب وقنوات صرف المياه وإقامة مرافق اجتماعية عامة.

-بالإضافة إلى خلق لجان أو منظمات لمراقبة الأحياء وهذا من خلال فرض الحماية والصيانة والمحافظة على المباني داخل المناطق العمرانية والتي لها طابع معماري ذو قيمة فنية وثقافية وتاريخية.

وما يلاحظ على التجربة الروسية في ظل التطوير الحضري أنها جزء من الخطة الشاملة للسياسة الحضرية للمدينة المستقاة من مركزية التخطيط للحكومة.

وما يمكن استخلاصه حول السياسات الحضرية في الدول المتقدمة ما يلي:

-تعد سياسات التطوير الحضري والقيام بترحيل السكان شكلا من أشكال التدخل الحكومي لحل المشكلات السكنية.

-تقديم الاعتمادات المالية ومنح الإجازات للأسر ذات الدخل المنخفض مما سهل إنجاز مشاريع ووحدات سكنية والتقليص من مشكل السكن.

-ثقافة وذهنية الفرد الغربي في التغيير دون تدخل الدولة والحكومات حيث عملت جميع الدول المتقدمة على القضاء على الأحياء المتخلفة وإعادة بناء مساكن جديدة وفق مقاييس تخطيطية، وتتوفر على أبرز المرافق الاجتماعية الضرورية كالحدائق والمساحات الخضراء في كل الأحياء وأبرز مثال على ذلك لندن.

-في الدول النامية:2

العالم الثالث بتعدد مواقع دوله ومجاورتها لحضارات وثقافات متباينة على اتساع العالم، وموقعه هذا مكنه من الانفتاح على تجارب عالمية مختلفة ومتباينة

باختلاف وتباين دول العالم واتجاهاتها إضافة إلى اطلاعها على الثقافات والحضارات العالمية التي وصلت إلى حالة قريبة من التشبع الحضري.

وسوف يتضح ذلك من خلال جملة الاجراءات و السياسات التي قامت بها دول العالم الثالث والمتمثلة في إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة.

ولقد أقيمت هذه السياسات لأهداف ينشدها المخططون لإيواء العمالة والسكان الزائدين عن طاقة المدن الكبيرة أو القرب منها أو أيضا لإسكان العمال المشتغلين في مناطق تعد بنية قريبة أو استجابة لبعض الظروف الطارئة وأحيانا أخرى كعواصم جديدة ولقد أقيمت الكثير من المدن الجديدة، ولنفس الأهداف السابقة أو لغيرها على نمط مدن التجربة البريطانية.

فلقد أدى تقسيم الهند إلى طوفان من المهاجرين إلى كراتشي، التي أنشئت حولها مدينتان جديدتان، هما كورانجي، وكراتشي الشمالية، وأقيمت بعض المدن الجديدة من أجل تجنب بعض المشكلات الاقتصادية الناجمة عن تركز النمو الحضري في منطقة محدودة من الدولة، كما هو الحال في إنشاء المدن الجديدة في فنزويلا في وادي توي، من أجل لامركزية العمالة والتكدس الحضري في أودية كراكاس الضيقة، وهناك مدن جديدة ارتبط قيامها بتنمية موارد تعدينية كما هو الحال في مدينة كويداد جوايان كجزء من مشروع طموح لتنمية واستغلال خامات الحديد والبوكسيت في فنزويلا، إذ أقيمت لتكون واجهة حديثة مخططة لدولتها كعاصمة جديدة كما هو الحال في برازيليا وإسلام أباد اللتين بنيتا لتكونا رمزا قوميا لكل من البرازيل وباكستان، ومنحتا الكثير من الإمكانيات لتحقيق ذلك الهدف.[1]

من خلال هذا القول أن السياسات الحضرية في الدول النامية تمحورت حول إنشاء مدن جديدة وهذا لتفادي المشاكل الاقتصادية والتضخم السكاني بسبب تركز النمو العمراني في منطقة محدودة حيث حاول حامد عبد الهادي إبراز أهم المدن

---

[1] حامد عبد الهادي، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، الناشر مكتبة غريب، دون طبعة، دون سنة، ص 76.

الجديدة التي نشأت في دول العالم الثالث خاصة في القارتين آسيا وأمريكا اللاتينية كالهند والبرازيل.

1.2 بعض تجارب التطوير الحضري في دول العالم الثالث:

قبل التطرق إلى تجارب التطوير الحضري في بعض دول العالم الثالث والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية كالآتي:

1-نموذج من دول أمريكا اللاتينية.

2-نموذج من القارة الآسيوية.

3-نموذج من قارة إفريقيا.

4-تجارب من بعض الدول العربية.

يمكن القول أن الدول النامية كانت تفتقر ولازالت إلى سياسة حضرية واضحة وشاملة في مجال التطوير الحضري الذي يعد جزء مشكلا للسياسة الحضرية بصفة عامة، وتبقى تجربتها في هذا المجال هي سياسة المحافظة وصيانة الأبنية المنفردة ذات القيمة المعمارية والتاريخية داخل مدنها، إلا أن هناك العديد من الأساليب الكلاسيكية التي استخدمت في إصلاح واقع المناطق المتخلفة والقديمة، من خلال إدخال بعض الخدمات الاجتماعية دون الحاجة لإزالة هذه المناطق فسياسة الهدم تؤثر سلبا على مخزون السكن، وقد استخدمت الدول النامية مجموعة من برامج التطوير الحضري الذي يتطلب تصنيف المناطق المتخلفة حسب نوعها ومتطلباتها لتتماشى والوضع العام للسياسة الحضرية لذلك وجب التطرق إلى المسائل التالية:

-معرفة حقيقة المشاكل التي يعانيها سكان المنطقة المتخلفة والقديمة.

-إبراز الحالة العمرانية للمساكن الموجودة داخل هذه المناطق.

-معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان دون إهمال الجانب الثقافي.

ومن خلال ما سبق يمكن التطرق إلى بعض تجارب الدول النامية كما يلي:

1.1.2 **<u>بعض تجارب أمريكا اللاتينية</u>**: تتمثل سياسة التطوير الحضري في بعض دول أمريكا اللاتينية في إزالة وهدم الأحياء المتخلفة أو معالجة مشاكل المناطق والأحياء المتخلفة حيث تتطلب هذه الأخيرة توفير حاجات ضرورية ذات المديين القريب والبعيد.

وتتمثل هذه الحاجات في تخلص المناطق المتخلفة من الأوساخ وأسباب التلوث والعناية الصحية وكذا العمل على توفير السكن المناسب وبعض المرافق الاجتماعية الضرورية كتوفير المدارس وتوفير المساحات الخضراء، والحدائق.

وعليه فقد قامت "عشرة دول في أمريكا اللاتينية في الفترة بين 1960-1970 بإنشاء عشرة آلاف وحدة سكنية، ومن بين أهم هذه الأقطار البيرو التي عملت حكومتها على توفير أكبر عدد من المساكن للمواطنين ذوي الدخل المحدود، إلا أنها لم تفي بالغرض المطلوب بسبب إزالة المناطق المتخلفة بمدنها، أما في الشيلي فقد قامت الحكومة بمشاريع إسكان عديدة اعتمدت في تنفيذها على سكان المناطق المتخلفة بمدنها، أما في الشيلي فقد قامت الحكومة بمشاريع إسكان عديدة اعتمدت في تنفيذها على سكان المناطق المتخلفة أنفسهم، وعلى الجمعيات التعاونية والأهلية مع اشتراك عدة عوامل تدفع كل واحدة منها(30دولار) بدل ثمن الأرض، ثم تقوم الحكومة بتجهيزهم بالمواد الأولية اللازمة التي تقدر بـــ(300دولار) مقابل تجهيزات الدار الواحدة وتقطع هذه المبالغ من قرض قدره(3000دولار) مخصص لكل عائلة، ويسترجع على شكل أقساط من الإيجار الشهري الذي يقدر بحوالي (3.5دولار) وهذا على مدى سبع سنوات ونصف واشترط في بناء هذه المساكن على أن يكون نمطها مبنيا قابل لتطويره بشكل مستمر"[1].

وبناء على ما تم عرضه من تجربة بعض دول أمريكا اللاتينية يمكن القول بأن هذه الدول تحركت أو عرفت سياسة التطوير الحضري خلال الفترة الممتدة من

---

[1] أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص251-252.

1960-1970 ويتضح هذا من خلال ما أنجزته من مشاريع ووحدات سكنية، وكانت البيرو والشيلي هما أهم المدن التي احتضنت سياسة البناء وإنجاز المشاريع السكنية القابلة للتطوير المستمر وهذا بالاعتماد على ما قدمته حكومات هذه الدول وبعض الجمعيات التعاونية في مجال الإسكان.

2.1.2 <u>تجارب بعض دول آسيا والشرق الأقصى</u>: لقد قامت بعض دول آسيا والشرق الأقصى بمجموعة من التجارب والإجراءات في مجال التطوير الحضري للمناطق الحضرية المتخلفة وهذا بالاعتماد على مؤسسات مالية تقوم بنموين مشاريعها من خلال إزالة وهدم المناطق المتخلفة نم إعادة بناء أماكنها من جديد.

"من أهم تجارب هذه الدول حكومة سيرلانكا التي عملت جاهدة على التخلص من الأحياء المتخلفة وذلك بإقامة 78ألف وحدة سكنية خلال الفترة الواقعة بقين عامي 1964-1974 من أجل إسكان مواطني المناطق المتخلفة وأن الصين و(تايوان) فقد وضعت الحكومة إجراءات لتطوير المناطق المتخلفة وذلك من خلال تكوين مؤسسات وطنية تعمل على إعادة تطوير المناطق المتخلفة عمرانيا وتوفير النواقص من الخدمات الاجتماعية، والارتكازية وهذا برصدها لنسبة مالية سنويا تستقطع من الدخل القومي للحكومة التايوانية، من أجل إعادة تطوير المناطق المتخلفة لمدنها"[1].

من خلال ما سبق حول تجارب بعض دول آسيا، نستنتج أنها اعتمدت على محورين أساسيين في مجال التطوير الحضري. الأول تمثل في سياسة التخلص من الأحياء المتخلفة عن طريق الهدم والإزالة وهذا ما تبين في مدينة سيرلانكا.

أما الثاني فهو سياسة تطوير الأحياء المتخلفة وهذا بإعادة تطوير المناطق المتخلفة عمرانيا وتوفير المرافق الاجتماعية والارتكازية واتضح هذا من خلال سياسة الحكومة التايوانية بالصيف.

---

[1] احمد بو ذراع، مرجع سابق، ص252.

3.1.2 تجارب بعض دول إفريقيا: اختلفت تجارب الدول الإفريقية في ممارستها للتطوير الحضري من مدينة لأخرى بحسب ظروف كل مدينة والسياسات المتبعة، فمنهم من عملت على سياسة الهدم والإزالة وهذا ما عرفته دولة نيجيريا رغم فشلها الذي لم يكن متوقعا، ومنهم من أجلت عمليات الهدم حتى توفر مساكن جديدة خاصة دولة غانا.

ففي نيجيريا، "فقد شنت الحكومة حملات واسعة النطاق للتخلص من الكثير من المناطق المتخلفة بمدنها، وهذا بتبنيها سياسة الهدم والإزالة للأحياء المتخلفة القديمة في مدينة لاجوس، على الرغم من وجود أزمة سكنية حادة، وكانت بذلك تجربة نيجيريا باهظة الثمن والتكلفة والنفقات المادية ومخيبة للآمال، فماذا دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات جديدة لإيجاد حلول أخرى"[2]

ومعنى هذا أن مدينة لاجوس إحدى مدن دولة نيجيريا، هي الأخرى التي عرفت سياسة الهدم فيما يخص الأحياء المتخلفة والقديمة، رغم ما كانت تعرفه وتعيشه من أزمات سكنية حادة.

إلا أنها مرت بهذه التجربة والتي كلفتها ماديا ومعنويا لأنها لم تلق نجاحا وهذا بسبب الأزمة السكنية التي كانت تعيشها.

أما في دولة غانا، "فقد حاولت التخلص من المناطق المتخلفة وإزالتها من محيط مدنها التي أدت إلى نقص كبير في مخزون السكن فيها وبذلك كان دور التطوير سلبيا، الأمر الذي أدى إلى توفيق برامج التطوير. هذا الأسلوب من الهدم وإزالة الأحياء المتخلفة فأوصى مخططي الحضري للبعث التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالسكن من تأجيل عمليات الهدم إلى أن تتوفر مساكن جديدة بشكل كاف".[1]

---

[2] تشارلز أيرمز، المدينة ومشاكل الإسكان، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، دار الآفاق، دون سنة ،ص106-107.

[1]،[2] أحمد بو ذراع، مرجع سابق، ص253-254.

كذلك نجد دولة غانا التي عملت على التخلص من المناطق المتخلفة من محيط مدنها إلا أن هذه العمليات توقفت بسبب النقص الذي تعانيه في مجال السكن.

4.1.2 <u>تجارب بعض الدول العربية</u>: انطلقت بعض الدول العربية في مجال التطوير الحضري من سياسة الهدم الشامل واعتبرته كحل نهائي لمشكلة المناطق المتخلفة بمدنها، وهذا بالاعتماد على الفكرة التقليدية السائدة والمركزة على التخلص من الأحياء القديمة والمشاكل النابعة منها.

وقد كان هذا الإجراء مرتبطا بالتوسع الحضري للمدينة العربية والتي تبنت نوعين من التوسع

"**أولهما**: التوسع المحدود والذي تتحكم فيه أنظمة ومقاييس تخطيطية في استعمالات الأرض الحضرية وذلك وفق تخطيط المدن والأقاليم.

وثانيهما: التوسع غير المحدود الذي كان لا يخضع إلى قواعد ولا إلى قوانين تخطيطية حيث كان سببا مباشرا في نشوء المناطق المتخلفة والتي تكون عادة قائمة على أطراف المدن"[2].

من خلال هذا القول نخلص إلى أن المدينة العربية وفي عمليات توسعها الحضرية انتهجت مبدأين أو أسلوبين اثنين للتوسع، تمثل الأول في التوسع خارج نطاق القوانين وبعيدا عن مقاييس التخطيط، ويبرز هذا النوع من التوسع على أطراف المدن وضواحيها حيث أدى إلى ظهور الأحياء العشوائية غير المخططة والمتخلفة.

أما النوع الثاني، فهو التوسع الخاضع لآليات وقوانين تخطيطية، تنظم عملية استعمال المجال الحضري وفق أسس ومبادئ تخطيط المدن.

وما يلاحظ على التوسع الحضري للمدن العربية أنه اتسم بالتلقائية وعدم التخطيط وهذا راجع لموجات التحضر السريعة التي شهدتها المدينة العربية خاصة بفعل

الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وقد أدت عمليات التحضر السريعة إلى اتساع المدن بشكل لم يكن متوقعا، السبب الذي أدى إلى نقص وعدم الاهتمام بحماية وحفظ الحالة العمرانية وكانت مؤشرا وراء ظهور المناطق المتخلفة بالمدينة العربية. لذلك عمدت الحكومات العربية لاتخاذ إجراءات مناسبة للحد من ظهور تلك الأحياء والمناطق تتمثل في:

-أ- إعادة تأهيل الأبنية والحفاظ عليها خاصة عبر الأحياء ذات الأبنية الإسلامية والتركية.

-ب- محاولة إدخال الخدمات والمرافق الاجتماعية التي تفتقر إليها مثل الأسواق والحدائق وأماكن الترفيه وغيرها.

-جـ- إعادة تطوير شبكة الطرق والمواصلات داخل الأحياء القديمة.

-د- إتباع سياسة الهدم والإزالة للعديد من المناطق المتخلفة والقديمة خاصة التي لا تحمل الصبغة التاريخية والمعمارية

وقد كانت كل من تونس، المغرب، مصر والعراق أبرز المدن العربية التي كانت لها تجارب عدة في مجال التطوير الحضري، إلا أنها كانت فاشلة نظرا للإمكانيات المادية الضعيفة الأمر الذي انعكس سليا وأدى إلى تفاقم الأحياء المتخلفة داخل مراكز المدن وعلى أطرافها الخارجية. وخير مثال على ذلك الجمهورية العربية المصرية، حيث أعطت اهتماما متزايدا للمعرفة و الكشف عن معالم هذه المناطق الحضرية المتخلفة و ذلك من خلال العديد من الدراسات الاجتماعية و الاقتصادية المتعلقة بها،والتي قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية إذ توصلت و من خلال تعداد السكان لعام 1960 إلى أن متوسط ما يخص الأسرة الواحدة في حي مصر الجديدة3,6 غرفة،بينما يصل متوسط ما يخص الأسرة في أحياء مثل باب

الشعرية و بولاق والجمالية اقل من غرفتين.وظهر من ذلك أن الازدحام يشتد في المناطق الحضرية المتخلفة،و يقل بذلك في المناطق الحديثة.[1]

-وفي دراسة قام بها "حسن الساعاتي"1961 لمنطقة باب الشعرية توصلت إلى أن أهم الخصائص العمرانية لهذه المنطقة هو شدة كثافة سكانها و معاناتها الازدحام،وان اغلب مشاكلها تنحصر في ارتفاع نسبة الإيجار و قلة المرافق،و قذارة الشوارع و انتشار الحفر،و الورش الحرفية التي تقلق راحة السكان و انعدام مياه الشرب الجارية في كثير من المساكن،و التي تصل الى5/1 المساكن بدون دورات مياه تقريبا.هذا بالإضافة إلى كثرة الخرائب الداخلية و على أن نصف المباني قديم.[2]

وهكذا نخلص إلى أن سياسات الإسكان واستخدام العقار في المناطق الحضرية في الدول النامية، تتحكم فيها آليات وميكانيزمات السوق، وبالتالي ضيق وحصر فرص اختيار الموقع السكني والوحدة السكنية بانخفاض مستوى دخل الأسر. كما يرجع ضعف وفشل السياسات الحضرية في دول العالم الثالث وخاصة في مجال سياسة إزالة الأحياء المتخلفة والقديمة إلى سببين رئيسيين هما:

عدم توفر التسهيلات الائتمانية أو الإعانات المالية لجماعات الدخل المنخفض حتى وإن كانت تعمل بوظائف وأعمال دائمة، وانعدام الحافز لتحسين المستوى السكني لدى سكان ومستأجري وملاك الوحدات السكنية في المناطق المتخلفة والقديمة الشعبية.

3-<u>في الجزائر</u>:

تتبع الدولة استراتيجيات التنمية لضمان التغيرات واستعمالها في الاقتصاد الوطني بغية المحو التدريجي للفوارق الاجتماعية والجهوية للوصول إلى الهدف.

---

[1] عبد المنعم شوقي:مجتمع المدينة،المجتمع الحضري،الطبعة الرابعة،القاهرة،1986،ص171-172.

[2] حسن الساعاتي:المسح الاجتماعي،قسم باب الشعرية،القاهرة،مطبعة عين شمس ،1961،ص147.

فقد كان من الواجب على المسؤولين وضع جهاز متكامل قادر على المنافسة يلبي مختلف حاجبات المواطنين من سكن، مرافق وخدمات، ولما كان السكن من أهم متطلبات المواطن الأساسية، ومن دونه تصبح الحياة الاجتماعية للفرد في خطر. من هذا المنطلق اهتمت الدولة الجزائرية بوضع سياسة سكنية تتضمن سلامة الأسرة الجزائرية ومتطلباتها. فبعد انسحاب المستعمر الفرنسي الذي استوطن الجزائر قرابة 123سنة والذي ترك موروث عمراني أوربي متميز عن الذي سبقه-العهد التركي- بحيث ترك مدن صغيرة ذات بنايات حديثة عصرية، والتي اعتبرت كأنوية لمدن جديدة، بعد ذلك نحت جزائر ما بعد الاستقلال سياسة التخطيط تحت شعار الكل مخطط وذلك بغرض تدارك التأخر الحاصل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وكان المخطط الثلاثي 1967-1969 أولى هذه المبادرات في مجال التنمية ليتبع ذلك بالمخططين الرباعي الأول والثاني في السبعينات والخماسي الأول والثاني في الثمانينات أما في التسعينات ومع التحول لاقتصاد السوق. أعطت الأولوية لمشاركة الأفراد في السكن. و لقد لعبت الوكالات العقارية دورا هاما في هذا المجال، كما ميز هذه الفترة صدور قانون 29/90 المؤرخ في أول ديسمبر1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير وللتفصيل والتوضيح أكثر، قمنا بتقسيم السياسات الحضرية التي شهدتها الجزائر عبر مراحل عدة من سنة1830 إلى وقتنا هذا 2002. وأنه من بين وأهم الاستنتاجات التي تؤكد الاستفاقة في مجال السياسة الحضرية في الجزائر هو الاهتمام بتهيئة المجال ومراقبة النمو الحضري والتي تعد من المشكلات والقضايا التي يجب التكفل بها في إطار رؤيا شاملة اشتراك كل الجهات، وأن عملية البناء والإنجاز ليست هي الأهم. بل وضعها في سياقها الوطني والجوهري هو الكفيل لرسم سياسات حضرية ناجحة مع بروز أدوات التعمير الحديثة ابتداء من عام1990. ويمكن تتبع المراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: 1830-1954 مرحلة الاستعمار الفرنسي

تقسم هذه المرحلة إلى فترتين، الفترة الأولى تمتد من 1830-1910 والفترة الثانية من1910-1954

1- الفترة الأولى 1830-1910: يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان، وليس مجرد استعمار استغلال. ونتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوربيين واستوطنوا الجزائر، وقد رافقت حركة الاستيطان هذه منافسات فكرية وظهور نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للاستيطان الأوربي. فقد قام الطبيبان"ريكو Ricouvوبورديه Bordier" بدراسة خطوط الحرارة المتساوية، ونصحا الأوربيين بالاستقرار في الشمال.[1]

هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت الحكومة الفرنسية بإصدار عدة قرارات حكومية تمت بمقتضاها عدة مصادرات في الأراضي من أهمها[2]: مصادرة الأرض1832، قرار أكتوبر1844 لمصادرة أرض الأوقاف، مراسيم 1844-1846 الخاصة بمصادرة أراضي القبائل، قرار 31جويلية 1864 لمصادرة القبائل الرحل.

لولا أن تأكيد المستعمر على توجيه الاستثمارات إلى المدن الساحلية والسهول القريبة منها كسهل متيجة ووهران وعنابة، أين وفرت الشروط اللائقة لتوطين الأوربيين مع إهماله الكلي للأوساط الريفية. كانت بداية توسيع الهوة بين الأقاليم وتكوين ما يعرف بالفوارق الجهوية بصفة عامة والفوارق بين المدن والأرياف وافتقارها لأبسط شروط الحياة من عمل وعناية صحية أو تعليمية، مما جعل الأهالي يتوافدون من جديد وبأعداد كبيرة نحو المراكز العمرانية طلبا للرزق والعمل في ورشات البناء والأشغال العمومية والموانئ وغيرها.[3]

---

[1] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص74.

[2] محمد بو القشور: الهجرة الريفية ووضعية السكن بمدينة قسنطينة، ماجستير في علم اجتماع التنمية معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1997-1998، ص34.

[3] البشير التيجاني: التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص19.

وعليه من خلال تمعننا في الخريطة العمرانية للجزائر، يتبين أنها تضم في مجملها مدن صغيرة ذات بنايات حديثة عصرية يسكنها العنصر الأوربي وكانت هذه المدن مطوقة بحزام كبير من البيوت القصديرية التي أنجزتها الإدارة الاستعمارية لإسكان الجزائريين، وذلك قصد إبعادهم عن الأحياء الأوربية.

2- الفترة الثانية 1910-1954: عرف مجال المدينة في الجزائر إبان هذه المرحلة تكريسا لنمط عمراني وآخر معماري يقومان على ثقافة دخيلة على مجتمعنا، الذي تبنى الإسلام نظاما اجتماعيا وثقافيا لفترة طويلة.

ويرى الباحثون أن الشبكة العمرانية الحالية وتطور ممارسات تهيئة المجال العمراني مرتبطة بالدرجة الأولى بإعادة تشكيل بنية مدن ما قبل الاحتلال الفرنسي، عن طريق تحول الأنسجة العمرانية التقليدية وترقية عمران وعمارة استعماريين كأداة [1]لأغراض عسكرية واقتصادية، وقد تم تجسيد **قانون توسيع المدن وتطهيرها** في هذه المرحلة، وكان للقوات العسكرية حق المراقبة والتدخل في السياسات العمرانية سواء بخلق مدن جديدة أو إدخال اللمسات والتغييرات على المدن القديمة كالجزائر العاصمة. ولعل ما يميز العملية العمرانية في الجزائر قبل صدور هذا القانون أين كانت الأداة الأساسية لتطوير المدن تتمثل في مخططات منجزة من قبل لجان تعمل على فتح المجالات وشق الطرق وتحديد الاحتياطات العمرانية المخصصة للمرافق العمومية والمساحات الخضراء، بمعنى أن ما طبق من سياسات حضرية وتخطيط حضري، كانت تخضع لها المدن الفرنسية والأوربية على حد السواء، وذلك تحت مفهوم الفن الحضري، وعليه وبإدخال هذا القانون شهدت الجزائر سياسة التحديث العمراني حيث أدخلت لأول مرة طرقا جديدة سمتها

[1] ذيب بلقاسم: أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، رسالة دكتوراهه دولة في الهندسة المعمارية، جامعة قسنطينة، دون سنة 2000-2001 ص124.

بالتحليل العمراني، البرمجة، أشكال النقل....

المرحلة الثانية1954-1966:

عرفت هذه المرحلة نموا حضريا معتبرا، حيث بلغت نسبة التحضر بزيادة تقدر وقدرت سنة 1954 بـــ27.4 لتصل إلى 29.6 سنة 1959، ونظرا لانتشار حوالي 3 البطالة والفقر في أوساط الجزائر بين باندلاع الحرب التحريرية، ازدادت وضعية سكان الأرياف تدهورا خاصة بعدما انتهجت فرنسا سياسة المحتشدات وأنشأت التجمعات السكانية المحروسة بهدف خنق الثورة، والذي تسبب في نزوح ريفي جماعي باتجاه المدن الكبرى وتشكيلهم أحياء قصديرية على هامشها، وبالتالي ارتفاع نسبة التحضر والنمو السكاني في المدن، حيث بلغت نسبة السكان سنة1966 أي 30 كما تبين المعطيات الإحصائية للإحصاء العام للسكان سنة1966 أن 600 ألف نسمة تمثل الزيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات من معدل 150ألف نسبة، وعليه فمعدل النمو الحضري وصل في الفترة الممتدة بين 1954و1966 إلى حدود 10 سنويا، بسبب العوامل الأمنية وكذا عودة اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب واستقرارهم في المدن.

كما أن تواجد حظيرة سكنية جيدة شاغرة في المدن جلبت سكان الأرياف بعد مغادرة الفرنسيين لها.

وعليه ومن خلال ما سبق، يمكننا القول أنه لم تكن سياسة عمرانية واضحة المعالم تمس جميع أنحاء البلاد. فالظاهرة العمرانية في الجزائر ارتبطت بالمستعمر الفرنسي حيث اتخذ التحضر شكل الهجرة أو النزوح الريفي، حيث كان للقوات العسكرية دور مزدوج. فمن الجانب الأمني: السياسات الوحشية الممارسة على سكان الأرياف أما من الجانب العمراني، فتخطيط المدن حيث أدخلت النمط الغربي

على المدن الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى كان للهندسة العسكرية حق المراقبة والتدخل في السياسات العمرانية.

1. ياسة عمرانية واضحة المعالم تمس جميع أنحاء البلاد. فالظاهرة العمرانية في الجزائر ارتبطت بالمستعمر الفرنسي حيث اتخذ التحضر شكل الهجرة أو النزوح الريفي، حيث كان للقوات العسكرية دور مزدوج. فمن الجانب الأمني: السياسات الوحشية الممارسة على سكان الأرياف أما من الجانب العمراني، فتخطيط المدن حيث أدخلت النمط الغربي على المدن الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى كان للهندسة العسكرية حق المراقبة والتدخل في السياسات العمرانية.

من خلال إقامة حواجز عسكرية تفصل المدينة الأوربية عن بقية الأحياء التي يقطنها الجزائريون، هذا النموذج نجده في مدينة سطيف.

كما أن هذه السياسة لم تدم طويلا، وإنما تغيرت لظروف سياسية أمنية بحتة. خاصة في الفترة الممتدة من 1957-1959 والتي تجلت في مشروع قسنطينة الذي جاء لتدارك التأخر الاقتصادي والاجتماعي، بهدف التخفيف من حدة الثورة الجزائرية.

مشروع قسنطينة 1958: يدخل في إطار سياسة عامة لتنمية الجزائر، وقد كان له أهداف كامنة في محاولة لإدماج اقتصادي وسياسي وثقافي للشعب الجزائري حيث سطر في هذا الإطار إعادة إسكان مليون نسمة خلال 5سنوات في المدن والقرى إلى جانب هذا كرس الفرنسيون شبكة عمرانية على المستوى الوطني صنفت بمعايير تخدم بالدرجة الأولى المصالح السياسية والإدارية والاقتصادية العسكرية للفرنسيين. حيث أبرزها أحد الباحثين في خمس مجموعات للمدن تؤدي كل واحدة منها دورا خاصا بها يساهم في تنشيط هذه الشبكة ضمن إطار شامل:

"1. المدن الحواضر التي تمثلها قسنطينة والجزائر ووهران.

2. المدن المتوسطة كمليانة وباتنة وبلعباس والبليدة.

3. مدن الشمال الصغيرة الزراعية والساحلية كجيجل وسكيكدة.

4. مدن الحماية والإدارة كمشرية، تبسة والجلفة.

5. مدن الجنوب الكبير وعي الواحات كبسكرة وتوقرت"[1].

حيث تميزت هذه المدن بنمط عمراني أوربي في أغلبها على شكل هندسي شطرنجي فتقع البليدة وقصر العدالة والكنيسة في مركز المدينة لتبقى الثكنة العسكرية والمحطة الجوية ، أما المباني الفرنسية تتوسع تدريجيا على ارتفاعات لا تتجاوز الطابقين.

محتوى المشروع: كان من أبرز ما جاء به المحتوى ما تعلق بالجانب الإسكاني على ما يلي:

"- توزيع 250ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين.

- إقامة المساكن لملبون نسمة من الجزائريين.

- إحداث 400ألف وظيفة جديدة، توظيف عدد كبير من الجزائريين.

- توفير مقاعد دراسية لثلثي البنات والبنين، وبناء المدارس ومراكز الصحة وغيرها من التجهيزات الاجتماعية.

- إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة وأخرى للصناعة الخفيفة."[2]

ومن خلال ما سبق، نخلص أن الأسباب السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة1954-1966 لها أثر كبير على العمران من خلال:

- ظهور الأحياء التقليدية والقصديرية على حواف النواة الأوربية الحديثة.
- تغير واجهة المعالم التاريخية الموروثة وإضفاء النمط العربي عليها.
- بروز الطراز الأوربي.

---

[1] ذيب بلفاسم، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، رسالة ماجستير في العمران، جامعة قسنطينة، دون طبعة سنة 1995، ص27.

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم، دون طبعة، دون سنة، ص272.

ولهذه المرحلة علاقة وطيدة ببحثنا لاعتبار الحي مجال الدراسة من الأحياء التي برزت في هذه الفترة سنة1954 وذلك للأسباب السالفة الذكر.

المرحلة الثالثة 1966-1978: مرحلة المخططات التنموية.

مع بداية السبعينات تبنت الجزائر مخططات وأيديولوجيات تنموية مكثفة حاولت من خلالها تنمية وإعادة بناء البلاد، ولقد من الاعتمادات) كما شهدت هذه المرحلة محاولة لتطبيق الإصلاحات %حضيت الصناعة بالنصيب الأكبر في هذا المجال(50 الزراعية المختلفة في الثورة الزراعية وتأميم الأراضي الزراعية، حيث تظهر صورة أخرى للعمران الريفي الجزائري تتمثل في القرى الاشتراكية التي عرفت النور منذ السبعينات. وهذا وكما صدرت في هذه الفترة مجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الإداري سنة1974، بحيث استعملت الهيكلة الإدارية في الجزائر كوسيلة لتهيئة التراب الوطني والتحكم أكثر في تسيير وتنمية التراب وتوزيع الاستثمارات بشكل عادل.

وبظهور المخططين الرباعيين الأول والثاني **(1970-1973و1974-1977)** تأكد حقيقة وبصورة أوضح الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي، وزيادة على مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى والبرامج الخاصة. خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي تمثلت في المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني، كما نشير أيضا إلى بداية التوجه الحقيق لطرح مشكلة السكن التي بدأت آثار حدتها تظهر وذلك خلال المخطط الرباعي الأول.

وأهم الخطط الاقتصادية الوطنية التي أثرت في الأوساط الاقتصادية الجزائري ومناطقها وفي حركة الإسكان هي على التوالي:

- **المخطط الثلاثي 1967-1969**: تميزت السياسة الاقتصادية لهذه المرحلة بانطلاق خطط للتنمية وتكثيف الاستثمار في قطاع المحروقات والعمل على إقامة صناعة ثقيلة، وانطلاقا من هذه الإستراتيجية شرعا السلطات سنة1967 بتنفيذ أول خطة للتنمية.[1]

[1] حويتي أحمد، سياسة التصنيع في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون طبعة، دون سنة، ص214.

تتمثل في المخطط الثلاثي1967-1969 والذي أولى أهمية كبرى لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحيث لم يخصص لقطاع السكن في هذا المخطط سوى نسبة لا تفوق 2.72 من الاستثمار الشاغل مقابل 60 المخصصة ، ونسبة2.72 لم تكن سوى عبارة عن تكملة للمشاريع [2]لقطاع المحروقات السكانية التي توقف المعمرون عن إنجازها-مشروع قسنطينة- مما تسبب في بروز ضغط قوي على المجال السكني الذي بدأ يمارس تأثيره جيدا حتى تشكل بداية أزمة سكنية حادة.

- **المخطط الرباعي الأول 1970-1979**: عملية التنفيذ بقيت مركزية كما هو الشأن في المخطط الثلاثي، وبرنامجه لا يتوافق وحاجيات السكان المتزايدة، بحيث ارتفعت خلال الفترة الواقعة (1969-1971) ثم إلى %سنة النمو السكاني العام إلى 3.1 5.25[1] خلال الفترة الواقعة بين عامي 1972-1974.

ولقد حدد لهذا المخطط نسبة 10 من النفقات، حيث وصلت نسبة الإنجاز فيه 67.89[2] من مجموع السكنات أي تم انجاز 40000 مسكن حضري.

كما شهدت سنة 1971 تأميم الشركات البترولية الفرنسية.

والملاحظ أن في هذه الفترة اتجه الاهتمام سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية أو بالنسبة لتقديم الخدمات إلى المراكز الحضرية الكبيرة والمتوسطة وأهملت التجمعات السكانية الصغيرة خصوصا تلك التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية.

- **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977**: خصص له مبلغ 34مليار دج، جاء في ظروف أحسن مما كانت عليه سابقته، فقد رفع بموجبه مستوى مشاركة الجماهير في التخطيط وبالتالي قيام ديمقراطية حقيقية حتى1975، والتي كانت متوازنة وصدور ميثاق 1975 والذي يولي أهميته للمدن الداخلية، وهذا لإزالة الفوارق

---

[2] ذيب بلقاسم، أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، مرجع سابق، ص125.

[1] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص130.

[2]عبد الحميد دليمي: أزمة الإسكان في الجزائر، دكتوراه دولة معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2000-2001 ص135.

الجهوية بين المدن الساحلية وباقي مدن البلاد، زيادة على أنماط التخطيط الإقليمي الواحات، [3]والمحلي أو ما يعرف بالبرامج الخاصة والتي شملت 10 ولايات هي: الأوراس، تيزي وزو، التيتري، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف، عنابة على التوالي، والتي أعطيت فيما بعد الأهمية للصناعة، ولقد ساعدت هذه الأخيرة على نمو المراكز الحضرية ديمغرافيا دون نمو التجهيزات والمرافق الحضرية الضرورية كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف مستوياتها الكبرى ، [4] المتوسطة والصغرى.

* **المدن الكبرى**: نالت هذه الأخيرة في الجزائر قسطا مهما من الاستثمارات المخصصة للتصنيع (1966-1977) وأنشأت بجوارها مركبات صناعية مثل المحور الصناعي وهران أرزيو، المتخصص في البتروكيمياء وتمييع الغاز والحزام الصناعي المنشأ بضواحي عنابة للحديد والصلب، ومركب الصناعات البتروكيميائية والغازية بسكيكدة في شرق البلاد وتوسيع النسيج الصناعي بقسنطينة.

* **المدن المتوسطة**: كما استفادت هذه المدن سواء الساحلية منها أو الداخلية من هذه الاستثمارات الصناعية وأنشأت بها مناطق صناعية مهمة مثل مدينة تلمسان وسعيدة، عين تيموشنت، سطيف، الجلفة.... أغلب هذه المدن كانت تعتبر مراكز لإقليم من أهم الأقاليم المتخصصة في إنتاج الكروم، مدينة سطيف مركز لإقليم زراعي من أهم الأقاليم المنتجة للحبوب، الشلف للحمضيات، سعيدة والمسيلة أقاليم مخصصة لإنتاج اللحوم وتربية المواشي.

هذا ما جعل هذه المدن تعرف نموا سريعا ولكنه كان عشوائيا وذلك راجع لغياب مخطط عمراني توجيهي، وإن وجد هذا المخطط فكان ضعيفا من الناحية القانونية وكذلك ضعيفا في البعد المكاني.

---

[3] البشير التجاني، مرجع سابق، ص22.

[4] البشير التيجاني، مرجع سابق، ص26.

* **المدن الصغرى**: أدمج في الشبكة الحضرية العديد من المستوطنات البشرية الصغيرة الحجم السكاني، التي أصبحت تتمتع بمزايا حضرية وإدارية مميزة، لها نفوذ مباشر على أوساطها المحلية والواقعة على الخصوص في مواقع مهمة انتقالية بين المدن المتوسطة والمستوطنات الريفية، يقدر عدد هذه المدن الصغرى بحوالي 300مدينة صغيرة محاطة بـــ: 300مستوطنة ريفية.

هذا وقد خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي والمتمثلة في المخططات الولائية والبلدية للتنمية، ومخططات التجديد العمراني، كما شهدت هذه المرحلة إنشاء وزارة السكن والتعمير سنة 1977 والتي تستلزم المساهمة الكبرى للجماعات المحلية في ميدان المشاريع المتابعة والإعانة، ويندرج ذلك في إطار المخطط الذي يعتبر المرجع الحقيقي لتوسع المجال والعمليات (PUD)العمراني الرئيسي المتعلقة بتحسين الأنسجة العمرانية الموجودة والتحكم في تنظيم المدينة.

إن هذا التخطيط المركزي والأيديولوجيات المتبناة في هذه الفترة (1966-1979) قد أحدثت تغييرات كبيرة في الشبكة العمرانية الحالية في الجزائر، والتي ترجع طبعا إلى عوامل اقتصادية وسياسية نذكر منها:

أ- الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية[1]: كان الهدف منها تحسين الأوضاع في الأرياف وتقليص الفوارق الجهوية بين الأرياف والمدن والأراضي الفلاحية، إلا أن هذه التقديرات كانت خاطئة ومعكوسة بحيث أحدثت تغييرات جذرية في التركيب الاجتماعي والعقاري بالأرياف واعتبرت هذه القرى، فيما بعد بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور تحتوي على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي وعودت الفلاحين على حيلة شبه حضرية. كما شيد قرابة 750قرية فلاحية، عبر التراب الوطني من مجموع الألف قرية المبرمجة فوق أراضي خصبة زراعية في معظم الحالات.

---

[1] البشير التيجاني: مرجع سابق، ص24.

وقد تطورت هذه القرى لتصبح فيما بعد مراكز حضرية أو شبه حضرية بحيث أصبح العديد فيما بعد مراكز البلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي.

ب- سياسة التصنيع: التي اتبعها المخططون الجزائريون من المخططات الاقتصادية المركزية، وبالأخص في المخطط الثلاثي(1967-1969) والرباعيين(1970—1937 و1974-1978).

المرحلة الرابعة 1980-1992: مرحلة الإصلاحات التنموية والتقويم.

في هذه المرحلة بدأت الانتقادات توجه إلى سياسة التنمية المتبعة خاصة لسياسة التصنيع الثقيل في الجزائر، وقد اكتشفت السلطات في بداية الثمانينات أن سياسة الاعتماد على تصدير المحروقات لم تأت بالنتائج المرجوة منها، بل أدى إلى التبعية الغذائية والتكنولوجية، ومن ثم زيادة المديونية بالإضافة إلى عدم التكامل في القطاعات الاقتصادية، وإهمال الهياكل القاعدية كالموصلات، الطرق، الصحة، التعليم والسكن.

ولهذا بدأت الجزائر من 1980 تدخل مرحلة جديدة تتسم بالإصلاحات ابتداءا من إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الكبرى كسونا طراك وسونا كوم، وتم ابتداءا من1980 تجسيد سياسة تهيئة عمرانية للمرة الأولى ضمن صلاحيات دائرة وزارية وذلك بإحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، بالإضافة إلى تأسيس الوكالة والتي كلفت بإعداد المخطط الوطني ANATالوطنية للتهيئة العمرانية سنة1981 للتهيئة العمرانية وصدور قانوني البلدية والولاية في نفس السنة، كما تميزت هذه الفترة بظهور المخططين الخماسي الأول والخماسي الثاني:

-**المخطط الخماسي الأول(1980-1984)**:كان الهدف من هذه المخططات إقامة موزعة بشكل منسجم على مساحة البلاد وتؤدي إلى التحكم في [1]بنية حضرية

---

[1] لائحة السكن، مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر الخامس1979-1983، الجزء الأول، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والتنشيط ص57.

التنمية الحضرية والحد من اتساع المدن الكبرى والتحضر والتهيئة العمرانية داخل البلاد.

وقد وجهت سياسة هذا المخطط بالدرجة الأولى لمشاركة الجماعات المحلية والخواص للدفع بحيث كان إشراك المواطنين بشكل فردي أو جماعي ضروري جدا نظرا للجهود التي تبذلها الدولة والهيئة التابعة لها، وهذا طبعا نظرا لضخامة العجز الحالي واتساع الحاجة إلى السكن في المستقبل، هذا ما جعل قطاع السكن يحتل المرتبة الثانية[2] بعد التصنيع حيث بدأت الدولة بتخصيص قسم من الأموال لهذا القطاع.

ومع بروز أزمة السكن بحدة في هذه الآونة والاختلال بين العرض والطلب قياسا بمعدل النمو الديموغرافي وحجم الأسرة، دفع الهيئات المعنية للاهتمام أكثر بقطاع التعمير والبناء واعتمد فيه أساسا على المخطط العمراني الرئيسي(PUDالذي يحدد المناطق الحضرية المزمع تهيئتها أو تعميرها لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيهه، ولقد تضمن صورتين معماريتين من شأنها تحقيق مجال عمراني منتظم والإسهام في دفع ديناميكية المدينة وتطويرها ببعديها الزماني والمكاني وهما:[3]

ZHUN.منطقة السكن الحضري الحديث

le lotissement.التجزئة

حيث سطرت أهداف يجب تحقيقها تتمثل خاصة في عدم عزل هذه المناطق الحديثة من المناطق الموجودة في المدينة، وضرورة تزويدها بالمرافق الضرورية للسكن والوظائف المناسبة له، وإدماج الأحياء معماريا واجتماعيا، وعليه فإن المنطقة الحضرية الحديثة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار النقص المتواجد في الأحياء

---

[2] Abd El Aziz ou- vont les villes algérienne ? "Article"Balouli, Situation de l'habitat en Algérie Organisé par laboratoire projet urbain, ville et territoire, P-U-V-T, page51.

[3] ذيب بلقاسم، مرجع سابق، ص132.

القديمة من حيث الخدمات الحضرية أي المرافق العامة والمنشآت لتجنب الضغط المتوقع خاصة في ميدان التمدرس والصحة والتزود بالماء.

المخطط الخماسي الثاني1985 - 1989:حاول هذا المخطط من التخفيف من حدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الشمالية الكبرى بإيجاد بؤر جذب على مستوى السهول العليا والجنوب الجزائري، ووضع للتوسعات العمرانية التي التهمت أراضي شاسعة مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانيا.

رقم85-01 المؤرخ في أغسطس1985 ليقنن بصفة [1]وعلى إثرها صدر الأمر انتقالية لقواعد احتلال الأراضي وجاءت النصوص المطبقة له كإجابة وكرد فعل شديد اللهجة اتجاه المخالفين (المرسوم85-211 المتعلق برخصة البناء، 85-212 المتعلق بالبناءات غير القانونية).

ولقد تزامن هذا المخطط مع الأزمة الاقتصادية المالية التي نجمت عن انخفاض وزاد من حركتها تقلبات سعر الدولار، انسحبت الدولة وتخلت من [2]سعر البترول كل عمليات التهيئة العمرانية لذا بيعت الأراضي العمومية والشخصية بالدينار [3]الجزائري الرمزي لاستعمالها.

إنشاء وحدات صناعية معمارية أو بيعها لأفراد كي يستفيد من بناءات شخصية باعتبار السكن بصفته ملكا اجتماعيا يجب أن يحضى بتحقيق التكاليف التي يتحملها باعتبار أن سعر البناء له نتائج مباشرة على مستوى معيشة المواطنين و خاصة من جراء انعكاسات على الإيجار والحصول على ملكية السكن العائلي.

، بالقانون المتعلق الذي [4] بالإضافة إلى أن سنة 1987 تزويد الهيئة العمرانية يوضح أدواتها على المستويين الوطني والجهوي ويحدد اتساقها وتناسقها لكن بدون

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمة وزارية، مؤرخة في 13 أوت 1985، للسنة الثانية والعشرون، العدد 34.

(2) Mohamed Nasser thabet : le secteur des hydrocarbunes et le developement economique de l'Algérie , entreprise national du livre, édition 88/84/02, Alger, 1989, P302.

(3) Abd EL AZIZ Bahlouli, Ibid, P52.

(4) شريف رحماني، الجزائر غدا، ملفات التهيئة العمرانية« ANAT » ، ص65.

أن يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية وهكذا لم يتم تحديد إطار الإعداد وكيفيات اعتماد المخطط الوطني والمخططات الجهوية للتهيئة العمرانية ولا الأدوات القانونية المحلية الخاصة، طبقا لما ينص عليه القانون.

ثم إن المواضيع الخاصة بالاقتصاد الحر الجديد النيو ليبرالي، قد قضت نهائيا على سياسة التهيئة العمرانية وكانت نذيرا بزوال الوظائف المهيكلة للسلطة والجماعات المحلية. وأن أيام شهر أكتوبر والأحداث التي أعقبتها قد جلبت الانتباه إلى مدى تفكك الأقاليم وكشفت عن خطورة وضعية الضواحي التي أصبحت فريسة للتهميش وانعدام الأمن والبطالة والأخطر من ذلك أن مناطق شاسعة ريفية وجبلية كانت لا تزال تواجه متطلبات العيش والنزوح يبين بوضوح مدى حدود نموذج التنمية القطاعية، المعمول به إلى ذلك العهد وضخامة التصدعات الإقليمية المترتبة عن حالات الفشل هذه ولا سما تفاقمها الناجم هذه الأعوام الأخيرة عن انسحاب الدولة من الميدان وعدم تنظيم الاقتصاد ضبط وتيرته، إن ضخامة المخاطر المتراكمة بفعل هذه الوضعية تدعونا أكثر من أي وقت مضى إلى التعجيل بتحديد سياسة جزئية للتهيئة العمرانية، توضح تحت شعار الإدارة التجديدية للدولة كضمان للعدالة الاجتماعية والتماسك الإقليمي للبلاد ووحدتها الوطنية.

ومن خلال ما سب طرحه نخلص إلى ما يلي:

إن الدولة حاولت قدر الإمكان من التخفيف من أزمة السكن الحادة التي ميزت هذه الفترة وذلك عن طريق المناطق السكنية الحضرية الجديدة والتي نجحت كوسيلة عمرانية في توفير السكن الجماعي العمودي، وحل جزء مهم من أزمة السكن في البلاد والتحكم في التوسع العمراني المنظم، إلا أنها لم تنجو من الانتقادات حول نقائصها، كالإخفاق في توفير جميع الهياكل الضرورية والتجهيزات الأساسية لسكانها، بحيث لا تزال هذه المناطق السكنية الحضرية المتواجدة بحواف المدن عبارة عن مراقد للسكان فقط وتعتمد كليا على الخدمات والتجهيزات المتواجدة في

مراكز المدن التي أنشئت بها. ويعاني سكانها من صعوبة النقل في رحلة العمل اليومية، كما وجه الانتقاد إلى الوعاء العقاري الذي أقيمت فيه هذه المناطق السكنية والذي اقتطع في أكثر الحالات من الأراضي الفلاحية والخصبة.

كما ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي الحضري المنظم بشكل ملموس في مختلف أرجاء البلاد، إذ يشير الديوان الوطني للإحصائيات في وثائقه المتعلقة بموضوع السكن عن إنجاز قرابة 1.5مليون سكن في المدة ما بين 1966-1992 في هذا الإطار وبواسطة الأفراد الذين استفاد أغلبهم من سلعة قدمها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبفوائد منخفضة، إلا أن هذه الوسيلة العمرانية التي تهدف إلى توفير السكن الحضري الفردي بشكل أفقي لم تخلو من الانتقادات من بينها تأخر البلديات ووكالاتها العقارية في تهيئة الأرض وتوفير الهياكل الأساسية من ماء وكهرباء وغاز طبيعي وأنابيب صرف المياه.

كما سجل في العديد من البيوت المنجزة في إطار التجزئة عدم احترام المقاييس المعمارية المحددة من طرف مديرية العمران كعدم الانسجام بين البيوت المنجزة تباين الارتفاعات من مسكن إلى آخر.

تقارب واجهات البيوت لبعضها البعض.

الخلط بين المهام السكنية التي أنشئت من أجلها والأنشطة التجارية.

عدم إعطاء الجوانب الترويجية الأهمية المنوط بها.

عدم تخصيص مساحة من المنزل للحديقة أو تقلصها.

ارتكب عند إنجازها مخالفات معمارية لم يحترم فيها صاحب البيت التصميم المصادق عليه من طرف مديرية التعمير والإدارية البلدية المحلية من جهة وإلى انعدام التوعية المعمارية عند الأفراد.

المرحلة الخامسة 1990-2002 مرحلة الوكالات العقارية:

أمام التوسع العمراني غير المنتظم الذي بدأ في الانتشار والذي أخذ مصطلحات عدة مثل: البناء الفوضوي، البناء السري، البناء غير القانوني والأحياء القصديرية هذه الظاهرة العمرانية التي أصبحت تعيشها الجزائر والتي تعددت تعليلات تواجدها جعلت الدولة تتبع سياسة حضرية جديدة وذلك بتدخل السلطات العمومية في مجال المراقبة والتحكم في النمو الفوضوي الموجود في المدن، فتضمنت التهيئة العمرانية من الناحية القانونية أحكام تشريعية خاصة مثل: قانون 29/90 وظهور المخطط ، هذه الوسائل التي POS، مخطط تنقل الأراضي PDAUالتوجيهي للتهيئة والتعمير ميزت هذه المرحلة جاءت لكي يستغل التراب الوطني أحسن استغلال وذلك بتنظيم المجال الحضري ومراقبة التوسع العمراني والبناء وحماية الأراضي الزراعية.

المؤرخ في أول ديسمبر1990 والمتعلق بالتهيئة [1]فجاء القانون رقم 29/90 والتعمير، لاستبدال المخطط العمراني الموجه بوسيلة جديدة تعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. وهذا المخطط العمراني الجديد يختلف عن المخططات السابقة، كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط، بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي، ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة، وبعبارة أوضح بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري، فإنه يرسم ويحدد آفاق توسعه وعلاقاته الوسطية مستقبلا كجزء من كل على المستوى الوطني.

واستخدام الأرض فهو ينظم الأرض [1] POS-وبخصوص مخطط شغل الأراضي أو المجال ولا يترك فجوة أو مجالا شاغرا في المساحة التي يغطيها، وتكون

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمة وزارية، مؤرخة في 2-12-1990، السنة السابعة والعشرون، العدد 52.

[1]البشير التيجاني، مرجع سابق ، ص80.

توجهاته متطابقة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وغير متضاربة معه، وقد أصبح إلزاميا لكل بلدية عبر التراب الجزائري منذ1990، ويعتبر بمثابة قانون بعد المصادقة عليه خاصة في مجال تحديد وحماية المناطق واستخدامها. التي ينبغي أن تحترم من جميع الأطراف والهيئات، ونظرا للتغيرات التي تحدث في المجال الحضري، فإن مراجعة وإدخال التعديلات على مخططات شغل الأراضي واردة باستمرار في إطارها القانوني.

أعطت هذه اللجنة صلاحيات تتعلق [2]-شرطة العمران: والتي بموجب القانون بمراقبة ما يجري في الميدان بخصوص حركة العمران والبناء على مستوى البلدية، ورصد المخالفات التي يمكن أن تقع من حين لآخر. وتتكون هذه اللجنة من معماريين ومهندسين وتقنيين موظفين في إدارة الوصاية ذات الصلة والمصالح الولائية المختصة بالعمارة والعمران.

- المدن الجديدة: صادقت الحكومة الجزائرية برئاسة مقداد سيفي سنة1995 على عدة مشاريع جديدة، تنشأ بالقرب من المدن الميتروبولية (الجزائر- وهران بالقرب من مدينة الجزائر والمتمثلة في:[3]وقسنطينة) ومثل مشاريع المدن الجديدة الملحمة، بويثان والناصرية والعفرون ومشاريع مماثلة في وهران وقسنطينة وأخرى في الهضاب العليا كمشروع بوغزول يبدأ في تنفيذها مع نهاية القرن الحالي لتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية والتخفيف من أزمة السكن والقضاء على الأحياء القصديرية زيادة على بعث التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا والجنوب من أجل استقطاب الفائض السكاني الموجود في الشمال الجزائري وتخفيف الضغط الديمغرافي على المستوطنات البحرية الواقعة على الشريط الساحلي.

---

[2]ذيب بلقاسم، مرجع سابق ، ص146.

[3]البشير التيجاني، مرجع سابق، ص74.

كما أن التحول لاقتصاد السوق لعبت فيه الوكالات العقارية دورا مهما وأعطت دورا CNEPدفعا جديدا للسكن. ولقد لعب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبيرا في هذا المجال، بحيث يستفيد أغلب الأفراد من سلفة يدقمها لهم الصندوق وبفوائد منخفضة، فعملت الوكالات العقارية على تسهيل عمل المقاولين، وفتحت المجال لكل شخص للمساهمة في بناء السكن، إضافة إلى وسائل أخرى نذكر منها ، والوكالات العقارية مثل الوكالة العقارية المحلية CNLالصندوق الوطني للسكن . كل هذه الوسائل والوكالات والمؤسسات حاولت التخفيف من AADL[1] وAFL حدة السكن في الجزائر ولقد نجحت في ذلك، إلا أن الظروف السياسية والأمنية خاصة وقفت كمعوق للتنمية بحيث ومع بداية التسعينات انفجرت أزمة سياسية خطيرة بالجزائر وتدهورت الأوضاع الاقتصادية خاصة بعد انتشار الأعمال التخريبية والإجرامية التي شنتها جماعات أعلنت تمردها، وتبنت العمل المسلح[2] على مختلف القطاعات الاقتصادية، ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية (Ais,Gia...) وخاصة بالمناطق الريفية نشطت من جديد الهجرة الريفية باتجاه المدن في أوساط سكان القرى والمداشر بحثا عن الأمن والاستقرار. هذا ما جعل المدن تعيش عجزا واضحا في السكن من جهة وتجميد جهاز المراقبة المعمارية من جهة أخرى خلال 1991 بقرار 35-141 والمؤرخ في 21-07-1991 وإدماجها في المصالح . مما أدى إلى انتشار البناءات الفوضوية [3]الولائية للأمن العمومي لتدعيم زملائهم والعشوائيات.

* ورغم التحسين الذي توصل إليه جهاز المراقبة المعمارية في الجزائر خاصة في المدن الكبرى فإن مهمته الصعبة المتشعبة العراقيل التي يواجهها في الميدان كثيرا ما تجعله لا يقوم بمهامه على أحسن وجه. لذلك فإن المخالفات المعمارية لا تزال

---

[1] Abd EL AZIZ BAHLOULI ,JBID ,P54

[2] محمد بوالقشور، الهجرة الريفية ووضعية السكن بمدينة قسنطينة، مرجع سابق، ص41

[3] مجيد سعيدي، دور مهام شرطة العمران وحماية البيئة، نيابة مديرية حفظ النظام والأمن العمومي، بدون تاريخ، بدون صفحة.

مستمرة في الجزائر سواء بالنسبة للأشغال العمرانية أو المواصفات المحددة قانونيا في التوسع العمراني المنظم بسبب قلة المراقبة التقنية وبسبب قلة الوعي المدني في مجال العمران، أو بالنسبة للبناءات غير القانونية التي أصبحت السلطات المحلية وأجهزة تسيير المدن غير قادرة على التحكم فيها وإيقافها بشكل نهائي لعدة أسباب اجتماعية وإدارية.

هذا وقد لوحظ أن البناءات الفوضوية كثيرا ما تتم خارج أوقات العمل الإداري سواء ليلا أو إخلال العطل الأسبوعية أو أيام العطل المدفوعة الأجر كالأعياد والمناسبات مما يصعب مراقبتها.

وبمجرد توقف بعض الأحياء الفوضوية من النمو من جراء المراقبة الإدارية المشددة عليها أو استهلاك جميع الأراضي التي تسمح بالنمو. تظهر بناءات سرية أخرى في جهات متطرفة غالبا ما يكون خارج حدود المخططات العمرانية أين تنعدم المراقبة الإدراية على العمران أو في ناطق تماس حدود الإدارة للبلديات في جهات هامشية تصعب مراقبة نشأة الخلية الأولى منها التشتت فيما بعد.

وعند تفحص نموذج المدن الجديدة التي تبنته الدولة الجزائرية كإستراتيجية، تبين أنه ينبغي أن يؤخذ هذا النموذج بكثير من الحيطة والحذر، كما يحتاج إلى دراسات معمقة وجدية لإيجاد أحسن البدائل، قبل تبن مشاريع يكون وقع سلبياتها وانعكاساتها أقوى من إيجابياتها بحيث لا ينبغي معالجة إشكالية المدن بإضافة مدن جديدة بمشاكل حضرية جديدة.

استنتاج:

من خلال ما تقدم حول جملة الدراسات المقدمة حول الأحياء المتخلفة عبر مختلف أنحاء العالم يمكن استخلاص ما يلي:

اعتماد المبالغ المالية ومنح الإيجارات للأسر ذوي الدخل المنخفض في الدول المتقدمة على غرار الدول النامية ذات الإمكانيات المادية المحددة.

نجاح السياسات الحضرية في الدول المتقدمة بدرجة كبيرة مقارنة بالدول النامية، حتى أنها توجهت نحو المناطق المتخلفة والقديمة الشعبية بإعادة بنائها أو إزالتها في حين الدول النامية تبقى تتخبط جميع فئاتها أو معظم الطبقات الاجتماعية في أزمات سكنية حادة وهذا راجع لظروف اقتصادية مالية.

كذلك أن عمليات التخطيط في الدول المتقدمة كانت مهتمة بالجوانب الاجتماعية والثقافية لسكان الأحياء، خاصة المتخلفة وهذا تفاديا للمشاكل التي قد تواجهها في مثل هذه الأحياء، خاصة في الو.م.أ مع جماعات السود.

عمليات النقل والتقليد تبنتها دول العالم الثالث في سياساتها العمرانية لتجاوز الأزمة.

كذلك لدينا في الدول النامية عدم مراعاة نوع المساكن المطلوبة من قبل الأسر من قيم ومعايير اجتماعية، فالمشاريع الإسكانية كانت تحقق الجوانب المادية على حساب المرافق الاجتماعية.

6-أما بالنسبة للعالم النامي و خاصة في الجزائر فقد تعددت الأسباب و العوامل و يبقى عامل الاستعمار وراء نشأة و تجدر ظاهرة الأحياء المتخلفة و القصديرية بالمدن الجزائرية و لكل خصائص مشتركة تختلف عن الأحياء المتخلفة بالدول المتقدمة.

تمهيد

-إن اختلاف المستويات الاجتماعية و الاقتصادية في المدينة تؤدي بالضرورة إلى اختلاف طرق الحياة بها،و بالتالي تتباين مناطقها حيث نجد منها ما هي دون المستوى بالمقارنة مع أحياء أخرى و تختلف هده الأحياء بين البلدان حيث أنها تعيش وضعية متدنية في دول العالم الثالث أما الدول المتقدمة فهده الأحياء حالتها متوسطة نوعا بالمقارنة مع دول أخرى. و تعد هده الأحياء مشكلة و عبئا من أعباء المدينة والملازمة لها كما أنها تعتبر حسب المفاهيم و التصورات السوسيولوجية من احد المصادر الأساسية و الرئيسية للمشاكل الاجتماعية و التي تسبب قلقا و إزعاجا للحياة الحضرية عن طريق ما تتسم به من خصائص فيزيقية و اجتماعية و اقتصادية مختلفة و هي تشير إلى الشيء السلبي و المردود التدني الذي يجب دراسته و معرفة مختلف جوانبه.

أولا خصائص الأحياء المتخلفة:لا تزال الخصائص التي تتميز بها الأماكن و المناطق السكنية في المدينة سمة بارزة، توضح و تسهل عملية التفريق بين مستوى الأماكن السكنية للطبقات و الفئات الاجتماعية المتفاوتة،ذلك لان المظهر العمراني و السكاني يحدد طبيعة الحي و التمايز الموجود في المدينة،و منه فان للأحياء المتخلفة خصائص تميزها عن باقي الأحياء و هي:

1-1-خصائص عمرانية:

1-توجد بالأحياء المتخلفة"مساكن لا تصلح للسكن الإنساني أصلا فهي بالفقر و البأس"[1] فهي مكان مزدحم بالمباني و المساكن منها ما هو قديم يصلح للترميم و منها ما يستلزم التدمير و الهدم الحتمي لإعادة البناء كما يبدو على مظهرها الهرم و القدم،تكون آيلة للسقوط في أية لحظة إعصار أو زلزال و يبقى رغم دلك يسكنها أفراد معرضين أنفسهم للخطر،هذه المساكن التي "يضطر كل من أفرادها إلى النوم بالتناوب"[2] و ذلك لأنها تحتوي على أسرة أو عدة اسر تسكن غرفة واحدة و تكون هذه الأسرة كثيرة العدد أو منزل به عدة شقق يحوي عدة اسر و عائلات و يضفي عليها الازدحام حتى في داخل مبانيها بالإضافة إلى نقص المعدات الضرورية و افتقادها لشروط السكن الملائم و ذلك بافتقارها لأساليب التهوية الطبيعية كالنوافذ الواسعة دورات المياه لكل منزل،كذلك نقص أو انعدام الحمامات و سوء التدفئة و الإضاءة كاشتراك سكان المبنى الواحد في دورة مياه واحدة و مطبخ واحد يفصل بينهما ستائر و ممرات ضيقة و بجانب هذا كله"فلم يغفل الباحثون على تأثير ظروف المكان في انسحاب بعض أفراده من مجتمعه بالإدمان و إتباع السلوكيات اللاحضرية"[3] فلخصائص المكان تأثير على راحة سكانه و عدم شعورهم بالحرية و بذلك يتجه اغلبهم إلى التعبير عن ذلك بشتى الطرق اللاحضرية.

---

[1] محمد الكردي:التحضر،دراسة اجتماعية،الأنماط و المشكلات،الجزء الثاني،دار المعارف،القاهرة،1987،ص36

[2] حسين احمد رشوان،مرجع سابق،ص115

[3] السيد حنفي عوض،مرجع سابق،ص183د

2-أما خارج المسكن فانه ينعدم نظام الطرقات فهي ضيقة و غير ممهدة"خاصة إذا كانت المساكن متكونة من جدران من الخشب أو الصفيح فهي بذلك تأخذ نصيبا من الطرق[1] ونظرا لضيق الممرات و الطرقات فان الحركة تصبح صعبة و تعوق المارة بالإضافة إلى عدم وصول الخدمات الاجتماعية و الصحية اللازمة و مختلف الخدمات الأخرى.

3-تتسم هذه الأحياء بعدم النظافة و غالبا ما يؤثر هذا سلبا على صحة السكان و سلامتهم بما في ذلك من رمي القمامات و الأوساخ دون مراعاة أساليب رميها و طرق التخلص منها ناهيك عن قذارة قنوات الصرف الصحي حيث تكون هذه الأخيرة مشتركة بين السكان و قلما تنظف رغم استخدام العائلات لمجرى مائي واحد وهذا لعدم اكتراثهم لمدى خطورة انعدام النظافة سواء في المسكن أو خارجه و إن هذا من دواعي تهديد صحتهم و سلامتهم من الأمراض الخطيرة و المعدية.

4-غالبا ما تنعدم في هذه الأحياء الإضاءة و إشارات المرور عدم تنظيم الأسلاك الكهربائية مما يشكل خطرا على سكانه و عامة الناس بالإضافة إلى انعدام أماكن اللعب و الترفيه و الحدائق.و يمكن تلخيص ما تقدم في ان العلامة المميزة لهده الاحياء وجود فوضى في نظام المباني و توزيع الطرقات،و تتميز بالازدحام في المباني و السكان،و ليست بنايات قوية،نظرا لمواد البناء البسيطة مما يجعلها لا تصمد امام الامطار و لا امام ادنى هزة ارضية "فهي متاكلة ايلة للسقوط،و بالتالي يكون سكانها في خطر كبير"[2]

1-2الخصائص السكانية:

تتميز الأحياء المتخلفة بالاكتظاظ السكاني حيث أن"هناك دراسات و بحوث عديدة اهتمت بالتكوين السكاني لها و غالبا ما تكون هذه الفئات من المهاجرين إليها"[3] و من

---

[1] احمد بوذراع،مرجع سابق،ص23

[2] محمد الكردي،مرجع سابق،ص219

[3] محمد عاطف غيث،مرجع سابق،ص120

أهم الاتجاهات ثقافة الفقر حيث أن هذه الأخيرة اهتمت بالتكوين البشري لهذه الفئات القاطنة بهذه الأحياء كالأتي من حيث التركيب النوعي و الحالة الزواجية كان معظمهم من الذكور غير متزوجين لعدم توفرهم على مساكن من جهة و شدة فقرهم من جهة أخرى،أما التركيب العمري فقد لوحظ أن غالبية المهاجرين من الفئات الشابة فقد تتراوح أعمارهم بين العشرين و الثلاثين عاما. "حيث ان مساكن هذه الاحياء لا تتناسب تماما مع حجم الاسر و انماطها و لا تضمن سلامتها،و استغاءها للحاجيات الضرورية"[1]

أما بالنسبة للمستوى التعليمي فقد يقتصر على مدى تواجد المدارس و الهيئات التعليمية و مدى اهتمامهم بالتعليم ومدى سلطة الأبوين و تأثيرهم على أولادهم،أما فيما يخص الأحوال المهنية فهي ترتبط بطبيعة الخدمات الاقتصادية المتوفرة و أنواع النشاطات المتواجدة في الحي حيث أن معظمها نشاطات بسيطة كالمحلات و أماكن للصناعات التقليدية و الحرفية لذلك فان تردي أحوالهم و فقرهم يتعلق بمستوى تعليم الفرد و ما اكتسبه من تدريب و خبرة كما أنها تتصل بمشكلات أخرى عديدة كالبطالة وانخفاض الدخل و الانحرافات و السرقة.

إن معظم التحليلات السابقة على تنوعها نابعة من ثقافة مشتركة بين هؤلاء المهاجرين فهم من طبقة واحدة و مستوى واحد ومنه فان للحي المتخلف ثقافة خاصة ترتبط بنوعية السكان ومميزاته و هذه الثقافة هي "ثقافة الفقر"

3- الخصائص الاجتماعية:

1-تتسم الأحياء المتخلفة بالنقص المستديم في الخدمات الاجتماعية و الملحوظ في اغلبها وكذا نقص التسهيلات الضرورية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية و الإدارية و التعليمية و الصحية و الترفيهية وحتى الدينية منها و التي تكون عادة غير كافية وهذا ما يعني بدوره نقص النوعية الاجتماعية و الثقافية بها كما أن عامل الاتصال و

[1] مصطفى الخشاب:علم الاجتماع الحضري،دار المعارف،الإسكندرية،1978،ص209

المواصلات يلعب دورا حيث أن الخدمات تكون بعيدة نوعا ما من هذه المناطق مما يعيق تحصيل الرغبة في التعليم خاصة الإناث.

2- كما أن انعدام المراكز الصحية و انعدام الوقاية من أهم خصائصها خاصة و أنها سبب في تفشي الأمراض،و بالتالي يرتفع داخلها معدل الوفيات بسبب قلة وسائل نقل النفايات و تنظيف الأحياء،حيث انه هناك علاقة بين نوعية الحياة داخل هذه الأحياء و الأمراض الجنونية و المعدية"[1]

ومنه فان تدهور الحالة الصحية لسكان الأحياء المتخلفة مرهونا بمدى حالتها من الناحية الطبيعية و العمرانية و الاجتماعية التي يعيشونها.

3- إن أهم ظاهرة تسود هذه الأحياء هي الفقر فلا شك انه من أهم الأسباب التي تجبر الفرد على السكن بها و تمنعه من تغيير محل الإقامة حيث في هذا السياق أفاض علماء الاجتماع الحضري و الانثروبولوجيا الحضرية في تحليل الأوضاع الاجتماعية و الثقافية للمدينة بشكل عام و لأحيائها المتخلفة بالخصوص و انتهت معظم هذه التحليلات على تنوعها إلى حقيقة أساسية مؤداها أن الحي المتخلف تسوده ثقافة خاصة ترتبط أساسا بنوعية سكانها[2] و لما كانت السمة العامة التي تميز هذه المناطق:فيزيقيا،اقتصاديا، اجتماعيا و ثقافيا يمكن حصرها في كلمة واحدة هي ثقافة الفقر.

4غالبا ما تضم هذه الأحياء المهاجرين من الريف حيث يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم إذا انتقلوا بها لأنهم من مستوى ثقافي مغاير و يسرون على تقاليد لا تتماشى مع الحياة الحضرية ،و بذلك فان هذه المناطق تعيش عزلة اجتماعية[3] وهي من أهم خصائص هذه الأحياء،و هذا ما يؤكده "عاطف غيث" حيث يقول"أن سكان هذه المناطق غالبا ما يكونون من أولئك الذين لا يرغب في وجودهم بمناطق أخرى إذا

---

[1] احمد بوذراع،مرجع سابق،ص30

[2] السيد عبد العاطي السيد،مرجع سابق،ص242

[3] عبد المنعم شوقي،مرجع سابق،ص242

انتقلوا إليها،إما لأنهم من مستوى ثقافي اقل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تتلاءم أو تساير المناطق الأخرى."[1]

5-بالإضافة إلى ما سبق ذكره من خصائص هذه الأحياء قد تبقى خاصية هامة ترتبط بالانحراف و الجريمة فهي مأوى للمنحرفين و المجرمين و المتشردين و الهاربين من الأحكام وكذا الباعة المتجولين حيث ينتشر الفساد الاجتماعي و يتبلور في المظاهر اللاخلاقية[2].

1-4 الخصائص الاقتصادية:

من الناحية المادية فان أوضاع سكانها متردية حيث أن هناك انخفاض في معدل دخل الأفراد و فضلا عن ذلك فان منهم من استطاع من خلال جهود أنشطة العمل في بعض المصانع بدخل ضعيف و منهم من اتخذ من هذه الأحياء أماكن سكنية و مجالا لأنشطتهم الاقتصادية أو مقرا لمزاولة الأشغال اليدوية الحرفية البسيطة برغم ارتفاع معدلات البطالة[3].

من خلال هذه الخصائص التي تم ذكرها يمكن تلخيص أهم سماتها التي تحددها و تميزها عن باقي المناطق وهي:أنها أحياء مزدحمة بالمباني و السكان يسودها الفقر و تشكل عزلة اجتماعية بثقافتها.كما تحوي إلى أنواع الجرم و الانحراف و الرذيلة كما ترتفع نسبة البطالة مقابل انخفاض دخلها و دخل أفرادها علاوة على عدم الحفاظ على النظافة مما يسبب ارتفاع في عدد الوفيات إلا أن هذه السلبيات قد لا تتميز بها كل الأحياء المتخلفة في العالم و تبقى تميز الأحياء المتخلفة في العالم الثالث و التي تتقارب خصائصها والتي وصلت إلى درجة سيئة من التنظيم و الضبط الاجتماعي ومدى تحكم القانون و الأمن داخلها ورغم كل هذه المظاهر السلبية فان طريقة الحياة

---

[1] محمد عاطف غيث،علم اجتماع النظم(المشاكل)،الجزء الثاني ،دار المعارف،الإسكندرية،1967،ص437

[2] احمد بوذراع،مرجع سابق،ص37

[3] عبد المنعم شوقي،مرجع سابق،ص181

الاجتماعية خاصة في الأحياء المتخلفة العربية قد تكون قائمة على تبادل المنافع و العلاقات الودية المتبادلة بين سكانها.

ثانيا **الآراء التي تعلل أسباب ظهور الأحياء المتخلفة :**

تضم مدن العالم بأغلبيتها أحياء متخلفة تشكل مشكلا من مشاكل المدينة و من بين هواجس المجتمع في اختلال التوازن بين وظائف المدينة و أهم معطياتها السكانية و العمرانية لذلك فان وجودها لم يكن أبدا بمحض هدف بل هو نتيجة عوامل و تأثيرات يمليها الواقع الاجتماعي والاقتصادي و السياسي عليها.

1- **العامل الاجتماعي** :الهجرة و يقصد بها الحراك الاجتماعي للأفراد من بيئة إلى بيئة أخرى أو من مجتمع إلى مجتمع آخر و هناك نوعان هجرة خارجية أي من مجتمع أو دولة أخرى بصفة نهائية أو مؤقتة أو داخلية أي من وسط إلى وسط آخر داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين من الريف إلى المدينة حيث أنها تبقى المصدر الاجتماعي الحضري الرئيسي لنشأة المناطق المتخلفة داخل المدن[1] و لعل جماعات المهاجرين إلى المدينة يجدونها انسب المناطق للاستقرار و تحسين الظروف المادية حيث تسود وظائف القطاع العام إلى جانب بعض الوظائف الصناعية والمهن الحرة[2] و من المسلم به أن هذه الهجرات تعكس بدورها نموا سريعا في المدن حيث أن اغلب المناطق الحضرية في العالم تطورت أساسا من الهجرة الريفية عن طريق عدة عوامل أساسية و هي عوامل الدفع والجذب و قد أشار إلى ذلك العديد من علماء الاجتماع أي حول ما يدعى"بنظرية الدفع و الجذب التي تفسر عوامل الهجرة من الريف إلى المدينة و تأثيرها على الحياة الحضرية"[3] ومن أهم عوامل الجذب هو تحسين الأوضاع من خلال الفرص الكثيرة التي توفرها لهم على حساب المجال الحضري.

---

[1] محمد الكردي،مرجع سابق،ص219

[2] السيد حنفي عوض،مرجع سابق،ص197

[3] علي مانع،جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة،ديوان المطبوعات الجامعية،2004،ص74

كما أن الدراسات الايكولوجية الحضرية تميل إلى الدور الذي تلعبه الهجرة في نمو هذه الأحياء بالمدينة خاصة في العالم الثالث"وتعد هذه الأحياء بمثابة محطات وصول طموحات الأفراد من الريف"[1]. وتحقيق البعض منهم رغبته في الحراك الاجتماعي و التفتح على ثقافة و حياة جديدة تمثل بالنسبة له خبرة في مجال الحياة الحضرية.

ومهما كانت أسباب الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية فان هناك مشاكل عدة صاحبت نمو المدن وهي تبلور ظاهرة الأحياء و تفاقمها كمأوى للمهاجرين فان هذه الفئة الأخيرة تواجه مشاكل كثيرة من حيث توفير السكن خاصة إذا كانت هناك اسر بكاملها مهاجرة و إيجاد عمل أو الاستفادة من المصالح الاجتماعية الأخرى داخل العناء المادي الراجع إلى عدم وجود فرص عمل و انخفاض الرواتب و ارتفاع مستوى المعيشة الحضرية من المشاكل التي تواجه اغلبهم خلافا عن ما توفره المناطق الريفية لهم فالمهاجرين يجب عليهم أن يدفعوا ثمنا مقابل السكن و خدمات اجتماعية أساسية أخرى و نظرا إلى هذه المشاكل الاقتصادية فالمهاجر الحضري سواء أكان بمفرده أو مع عائلته يجد نفسه مضطرا إلى العيش في المساكن الغير لائقة أو المتخلفة و اغلب ما ينتج عن هذه العوامل و ارتباطها ببعضها العلاقة التي تتمثل بين المهاجر الريفي و الحي المتخلف و العدوان و الجريمة كما يلي"فكثيرا من عائلات المهاجرين الدين جاؤوا إلى المدينة من اجل حياة أفضل يجدون أنفسهم مضطرين إلى السكن في أحياء متخلفة كما ينمو الأولاد و هم في طريقهم إلى مرحلة الرجولة في محيط الحرمان الاجتماعي و الاقتصادي و العاطفي وعدم وجود سكن لائق ووسائل الترفيه يجبر كثيرا من الصغار أن يقظوا كثيرا من المال و أشياء أخرى التي من العادة أن يملكها نظراءهم من الطبقة المتوسطة و عليه فاستقلالهم من الضبط الاجتماعي التقليدي الممارس من طرف العائلة حرية العمل مفهومهم للقضاء

---

[1] السيد حنفي عوض،مرجع سابق،ص198

و القدر كرههم لممثلي السلطة عدم ثقتهم و اختلاطهم بالطبقات المتوسطة و استعدادهم لممارسة العدوان و الجريمة و شرب الخمر و المخدرات"[1]

2-**2العامل الاقتصادي، الصناعي:**يلعب العامل الاقتصادي دورا لا يستهان به في نشأة الأحياء المتخلفة حيث"تؤكد الإحصائيات أن التصنيع في البلدان النامية ساهم في هجرة جماعات كبيرة للمدن ففي عام 1914 وهو عام القمة في الهجرة الريفية كان هدف المهاجرين هو مزاولة المهن الصناعية داخل المصانع المنجزة أنذاك"[2]،فحسب هذه الإحصائيات الأمريكية حول العالم الثالث أن الثورة الصناعية أحدثت انفجارا سكانيا في المدن و ارتفعت نسبة التحضر ما قابله من الجهة الأخرى من عجز تقديم سكنات و أصبح من الصعب تزويدهم بالمنازل و لان الإسكان أصبح غير كاف لانتشار البنايات التي تبنى بسهولة و بسرعة دون عناء و بالتالي انتشرت الأحياء المتخلفة داخل المدن التي توجد بها مصانع.

كما أن هناك آراء تؤيد اشتراك عامل الصناعة في نشأة هده المناطق حيث أن"هناك بلدان تعجز عن بناء مساكن ملائمة لا يستطيع العمال دفع أجورها"[3].

ويمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة بين الهجرة و الصناعة و انتشار الأحياء المتخلفة بالمدن فكل عامل سبب للأخر أي أن الصناعة تسبب الرغبة في الهجرة إلى المناطق الصناعية و الهجرة بدورها تفرض بكل ضغوطاتها إنشاء الأحياء المتخلفة،هذه الأخيرة التي تعكس بدورها مشاكل و ظروف اجتماعية أخرى تكون محصلة للمعطيات الاجتماعية و الخصائص التي تتميز بها.

---

[1] علي مانع،مرجع سابق،ص77

[2] حسين احمد رشوان،مرجع سابق،ص118

[3] السيد عبد العاطي السيد،مرجع سابق،ص234

2-3عامل أزمة السكن:

يعتبر المسكن احد الحاجات الأساسية للإنسان و عنصرا هاما يحدد نوع الحياة و يوفر مختلف الإمكانيات و التسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية الراحة و السلامة و الأمن إذ أن المساكن الغير ملائمة ترهق الأعصاب و تؤثر على الحياة الشخصية و الجماعية فعدم إيجاد المسكن الملائم يعطل كثيرا من الأمور الهامة و يسبب مشاكل كاللجوء إلى أماكن غير ملائمة "وقد كشفت دراسات عن أن الخمول و هبوط الحيوية هي من أهم أسباب احتلال المزاج و الإدمان و أن ظروف الإسكان الرديء من أهم الأسباب المباشرة لهذه الأمراض الاجتماعية"[1]. و تعتبر مسالة أزمة السكن ومدى تأثيرها على نشأة الأحياء المتخلفة مسالة اقتصادية من الدرجة الأولى أو بالا حرى محصلة مجموعة من العوامل الاقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الموقع و البناء و ارتفاع أسعار الكراء كما تتعلق بموضوع الدخل و بذلك يخلق انعدام التوافق بين المستوى السكني و الاقتصادي مشاكل عديدة خاصة في البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك"فان ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة و زيادة حدة المضاربات لعمليات التسديد و البناء و عجز السلطة عن تلبية طلبات السكن"[2] كل هذه العوامل و الأسباب من شانها أن تؤدي إلى أزمات سكنية و عواقب حضرية تساهم في بناء هذه الشريحة لاماكن غير ملائمة،فقد أدت ظاهرة النمو الحضري إلى استيلاء المهاجرين على الأراضي و الفضاء غير المستغل ليقيموا لهم عليها مساكن بطريقة عشوائية و بصورة بدائية غير منظمة و مجموع تلك المساكن تتكون أحياء سكنية بكاملها تفتقر إلى أهم الخدمات الضرورية للحياة الإنسانية كالطرق و المياه و المجاري و الكهرباء و الحدائق و غيرها".و هذه الأحياء- نشأت لسوء تنظيمها –تصبح بدورها عبئا على المدينة و على مرافقها مما يؤدي إلى تدهور مستوى أداء الخدمة لمواطني المدينة

---

[1] حسين احمد رشوان،مرجع سابق،ص95

[2] محمد عاطف غيث ،مرجع سابق،ص98

الأصليين و النازحين إليها على السواء "[1].كما ترتبط أزمة السكن بالظروف السكنية غير الملائمة و قد تبين كذلك أن النظافة شرط ضروري للاحترام الذات و أساس الأخلاق الحميدة و السلوك الموفق و هو ما لا تتصف به الأحياء المتخلفة و المساكن غير المناسبة.

2-**4العوامل الطبيعية لنشأة الأحياء المتخلفة:**هناك من يرجح نشأة الأحياء المتخلفة في المدينة إلى طبيعتها الأصلية و تاريخ تواجدها في الأصل في أحياء قد ضمت أجيالا متعاقبة قد يكون الأصل في ظهورها هو "محافظة سكانها الأصليين على مساكنهم أو ترميمهم إياها و إعدادهم لها لمن سيحل محلهم و ترجع هذه الأسباب إلى ثلاث نقاط رئيسية و هي "[2]:

1- أن الحي كان ممتازا في وقت ما، تركه سكانه الأصليين بمرور الوقت و قدم مبانيه و حل محلهم سكان اقل دخلا ثم تركه هؤلاء وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتخلفة من ناحية المباني و الطرقات و التسهيلات ومن ناحية نوع السكان فيه أيضا.

2-و إما أن الحي نشا متخلفا من الأصل و ذلك لوجوده في منطقة غير مرغوبة في المدينة لقذارتها أو لبعدها عن المواصلات فلم يقبل عليه إلا فئة خاصة من الناس فنشأت مبانيه و طرقاته و تسهيلاته متخلفة منذ البداية.

3-و إما أن الأرض التي نشا عليها الحي كانت حكرا فلم يجتذب الحي سوى الطبقة التي تريد أن تبني مباني مؤقتة و بذلك نشأت هذه الأحياء المتخلفة

---

[1] حسين احمد رشوان،مرجع سابق،ص102

[2] عبد المنعم شوقي،مرجع سابق،ص169

ثالثا تصنيف المناطق المتخلفة:

مما لاشك فيه أن التراث السوسيولوجي يحفل بالكثير من المداخل المفسرة لظاهرة وجود الأحياء المتخلفة كما اهتم الباحثون بأنواع هذه الأحياء حسب وضعها و طبيعة السكان بها و قد"بحث بيرجل العلاقة القائمة بين سكان المنطقة المتخلفة من جهة و المناطق المتخلفة و تعدد أنواعها من جهة أخرى"[1].و ذلك لتحديد ايهما المؤثر في علاقات الأفراد داخلها و من ثم "صنف بيرجل الأحياء المتخلفة داخل الوسط الحضري من ناحية أوضاعها"[2] رغم تباين الآراء حول تصنيف المناطق المتخلفة و هي:

تصنيف بيرجل:حيث قسم المناطق المتخلفة إلى ثلاث أنواع:**1-**

المناطق المتخلفة في الأصل:هي التي نشأت منذ البداية أماكن غير لائقة للسكن 1-1 و هي مناطق سكنية من الصعب إصلاحها و تحتاج بالضرورة إلى عملية الهدم و الإزالة.

المناطق المتخلفة نتاج حركة السكان الأصليين:هي التي نشأت بسبب حركة و **1-2** انتقال سكانها الأصليين الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الوسطى أو الغنية و التي حل محلها سكان فقراء من الطبقة الدنيا و بالتالي تعرضت تلك المناطق إلى نوع من التدهور لتصبح منطقة سكنية متخلفة.

المناطق المتخلفة التي هي في طور الانتقال :وهي الأحياء التي تمثل أسوا **1-3** الأحياء المتخلفة لكابتها و مع ذلك فإنها تقع في مرحلة انتقال من حي متخلف إلى حي مقبول و لكن ليس بالضرورة أكثر تقدما و هي غالبا تنشا و تقع بمنطقة الأعمال الفاسدة لذلك فان الفساد الاقتصادي و الطبيعي و الاجتماعي سرعان ما يسودها، أي أن هذا النوع من الأحياء المتخلفة إضافة إلى تردي أوضاعها فهي أماكن يأوي إليها

---

[1] احمد بوذراع،مرجع سابق،ص17

[2] حسين عبد الحميد احمد رشوان،مرجع سابق،ص116

المتشردين و منازل العاهرات و يقوم على اقتصادها أصحاب أماكن الإدمان فهي بمعنى أخر متخلفة تتحدى الإصلاح.

1- **تصنيف جون سيلي**:قام بتصنيف المناطق المتخلفة استنادا إلى نوعين أساسين من التفرقة بين سكان تلك المناطق، يرى بالنسبة لبعض سكان المناطق الحضرية المتخلفة أن الإقامة في مثل تلك المناطق فرصة لا يمكن أن تتاح لهم في مناطق حضرية أخرى أما بالنسبة للبعض الآخر فان الإقامة في تلك المناطق يمثل ضرورة ملحة بالرغم من عدم رغبتهم في الإقامة و السكن في هذه المناطق و من ثم صنف المناطق المتخلفة إلى أربعة أنواع من المناطق و ذلك حسب وجهة نظر السكان أنفسهم في الإقامة فيها[1]:

1-2 السكان الذين يسكنون المناطق الحضرية المتخلفة بالضرورة و بصفة دائمة.

2-2 السكان الذين يقيمون في المناطق الحضرية المتخلفة بالضرورة و لكن بصفة مؤقتة.

3-2 السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية المتخلفة و يطلق عليهم اسم ذوي الفرص الدائمة.

4-2 السكان الذين يسكنون تلك المناطق و يطلق عليهم اسم ذوي الفرص المؤقتة ، و يرى سيلي أن السكان الذين يقيمون بالضرورة و بصورة مؤقتة في المناطق الحضرية المتخلفة هم الشرفاء ، أما ذو الفرص الدائمة فهم الهاربون من العدالة و ذوي السوابق أما ذو الفرص المؤقتة فهم المبتدئون الذين يريدون تسلق السلم من أوله.

2- **تصنيف تشارلز ستوكس**:تناول تقسيما أخر للمناطق المتخلفة و يشتمل هذا التقسيم على نوعين وهما:

---

[1] احمد بوذراع،مرجع سابق،ص45

المناطق الحضرية المتخلفة ذات الأمل:و هي المناطق التي يعيش سكانها على **3-1** أمل أن يتحركوا نحو داخل المدينة و يشاركون حياة سكانها. و بعبارة أخرى هي مناطق يسكنها الوافدون الجدد إلى المدينة،بسبب نزوحهم من الريف سعيا وراء حياة أفضل طلبا للاستقرار الجماعي الأهم ضمن أماكن سكنية أحسن من مناطقهم الأصلية و هذا رغم انعدام ضمان النجاح في حياتهم الجديدة إلا أن الأصل و الطموح يدفعهم إلى الاعتقاد بان تواجدهم في هذه المناطق مرحلي،و سينتقلون في المستقبل إلى مناطق أفضل من مناطقهم. و من ثم فان مساهمة مثل هؤلاء السكان في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمدينة ذات نطاق ضيق غير أن لديهم مبررات و أسباب ما تجعلهم يستقلون ذلك في المستقبل.

المناطق الحضرية المتخلفة البائسة: و هي مناطق ذات طابع بائس،و تشكل **3-2** نهاية لمرحلة بالنسبة لسكانها حيث فقدوا الأمل و الطموح في حياة أفضل، و لم يبق لهم مقر سوى الإقامة و العيش في مثل تلك المناطق، و من ثم يستسلمون للعيش فيها حتى نهاية حياتهم، أي أنها مناطق يسود سكانها القنوط لما أصابهم من خيبة أمل في تغيير هذه المنطقة و تعتبر بالنسبة لهم نهاية المطاف.

تصنيف زورياخ: صنف الأحياء المتخلفة إلى أربع نماذج:**4-**

4-1الباحثون عن أنشطة العمل من الطبقة الدنيا

4-2 فئات العمل الروتيني

4-3 الفئات غير المتوافقة اجتماعيا

4-4 فئات الصراع[1]

[1] السيد حنفي عوض،مرجع سابق،ص19

النموذج الأول و الثاني ينظر اليهما جانر على أنهما من اكبر جماعات سكان الأحياء - المتخلفة،و يتميزان بقاذورات محدودة في الحياة و يتمسكان باعمالهما الروتينية الثابتة و أسلوب الحياة اليومي النمطي.

بينما النموذج الثالث من غير المتوافقين اجتماعيا و هؤلاء عاجزين عن ضبط - سلوكهم و كثيرا ما يتعرضون للمشكلات و الأزمات الاجتماعية ومن ثم يحاولون الانسحاب من المجتمع بالإدمان و التعاطي.

أما بالنسبة للنموذج الرابع فهم يميلون إلى الصراع و المغامرة لتحقيق أهداف - شخصية يؤكدون فيها ذاتهم و كثيرا ما يخرج بهم الصراع عن المعايير الاجتماعية و تحدي السلطة[1]

5-تصنيف هربرت جانر:و قد ميز بين نوعين من المناطق الحضرية المتخلفة في المدن الأمريكية هما:

1-5 منطقة الدخول: ويجد المهاجرون من الريف في هذه المنطقة مكانا للاستقرار في المراحل الأولى من هجرتهم إلى المدينة،و يحاول هؤلاء المهاجرون أن تتكيف طريقة حياتهم،و يطوعوا ثقافتهم بما يتلاءم مع البيئة الحضرية. و بالتالي تعمل هذه المناطق على جذب المهاجرين إلى المدينة من الريف و من المناطق الجبلية و كان هذا النوع مكان إقامة المهاجرين الأوائل من الدول الأوروبية، ثم الزنوج و البرتوريكو الذين عملوا على إيجاد التوافق بين ثقافتهم و أنظمتهم مع التجمع البشري في المناطق القروية الحضريين.

2-5 منطقة المنبوذين: وهي المنطقة التي يعيش فيها هؤلاء المهاجرين الذين فشلوا في التكيف مع ثقافة المدينة،أي اؤلئك السكان المنبوذين اجتماعيا،و يطلق على مثل

---

[1] السيد حنفي عوض،نفس المرجع،ص195

هذه المناطق بالأدغال الحضرية حيث توحي هذه المناطق بنوع من الكآبة و الوحشية و العدوان[2]

6- تصنيف هارنجتون: **صنف المناطق المتخلفة إلى نوعين:**

النوع الأول:المناطق الحضرية القديمة المتخلفة:**6-1**

و هي أماكن إقامة تشكل عالما صغيرا و ضيقا للغاية تسوده لغة و ثقافة و ديانة واحدة،و أن هذه المناطق يتسم سكانها بالحركة و الفعلية نحو المناطق المحيطة بهم.

النوع الثاني: المناطق الحضرية الجديدة المتخلفة:**6-2**

وهي أماكن إقامة يسكنها أنواع مختلفة من الشرائح الاجتماعية كالزنوج و البروتوريكو و الفقراء البيض و المهاجرين من الريف و الجبال المحيطة بالمدن.

و كذا فان تقسيم المناطق الحضرية المتخلفة إلى أنواع كانت جميعها متأثرة بما تم تصنيفه نظريا و عمليا في الولايات المتحدة الأمريكية إلا انه يمكن الاستفادة من خلال ذلك إلى نوعين أساسين:

المناطق الحضرية المتخلفة التي تأوي المجرمين و الهاربين من مواجهة الحياة.*

المناطق المتخلفة التي يسكنها المهاجرين الذين قدموا من الريف إلى المدن مهما كان * لونهم و عنصرهم، حيث اثبت الواقع أن بعض الشرائح الاجتماعية تستطيع أن تبرهن من خلال نشاطاتها الاجتماعية العامة على أنها قادرة على تجاوز العقبات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و أن تنجح في حياتها الجديدة مهما كانت الأسباب[1]

ـــ و لعل ما تقدمت به الأمم المتحدة في تقسيمها للمناطق الحضرية المتخلفة وفق نظرة شمولية و أكثر جدية و واقعية من الآراء السابقة ومن أهم هذه الأنواع هي:

مناطق واضعي اليد الجديدة: و هي المناطق الحضرية المتخلفة التي لا يتوقع لها ـ أي تقدم أو تطور في المستقبل و هذا لاحتوائها على كثافة سكانية عالية، و التي تنعدم

---

[2] احمد بوذراع نفس المرجع،ص48

[1] احمد بوذراع،المرجع نفسه،ص48

فيها الشوارع و المساحات الخضراء و غيرها من المرافق الاجتماعية الأخرى، ويتم نجاح مثل هذه المناطق في الدول التي بدأت بنهضة جادة في سياسة الإسكان و التعمير و التصنيع لتطوير تلك المناطق ضمن شبكتها الحضرية.

مناطق أشباه واضعي اليد: هي المناطق التي يسكنها في اغلب الأحيان الأسر ذات الدخل المحدود و هي غير قادرة على الحصول على مساكن ملائمة بسبب تفاقم أزمة السكن، فهم يلجئون إلى شراء الأراضي في ألاماكن غير المرخصة للأغراض السكنية على الأطراف للمدينة.

مناطق واضعي اليد المؤقتة: تم بناء هذا النوع من المناطق المؤقتة على الأراضي تم الاستيلاء عليها بالقوة للحاجة الماسة في الحصول على السكن بأقل النفقات فتصبح مأوى للعاطلين عن العمل[1].

[1] احمد بوذراع،المرجع نفسه،ص52

رابعا و ظيفة الأحياء المتخلفة:

تقوم الأحياء المتخلفة بكثير من التسهيلات الاجتماعية و الاقتصادية المفيدة لسكانها منها تشجيعهم على ظاهرة التماسك الاجتماعي و تهيئتهم لمعرفة طرق العيش في المدن.

كما توجد أيضا من المهام المتعارف عليها ضمن الأحياء الحضرية المتخلفة أنها توفر نوعا من المساكن المناسبة لذوي الدخل المحدود،و تعتبر مستقرا دائما للذين هاجروا إليها في بداية حياتهم أما في المدن التي تشهد حركة صناعية و تطورا حضاريا كبيرا فنجد أن المنطقة الحضرية المتخلفة لها وظائف عدة ومنها:

1-إن المهاجرين يبدؤون حياتهم بالإقامة حول أو داخل تلك المناطق و هذا يسهل عليهم و على أسرهم توفير بعض الأموال من مدخولاتهم و استخدامها في أغراض أخرى كما هو الحال بالنسبة لتوفير المهاجر الإيطالي ما يكفيه من المال لكي تلتحق أسرته به.

*تسهل المنطقة الحضرية المتخلفة مهمة من بداوا حياتهم فيها بتمكينهم من توفير بعض المال لبداية إعمال بسيطة،تساعدهم على تأجير مساكن في مناطق أفضل من مساكنهم الأصلية.

*عملت المناطق المتخلفة في بداياتها الأولى على إقامة المستوطنات الجديدة،و ساعدت على تطويرها في أماكن عديدة من مدن العالم ،ثم وفرت جوا مناسبا لاستقبال و توجيه الوافدين الجدد إليها،و ذلك بتجهيزهم بما يمكنهم من التعرف على محيطهم الاجتماعي الجديد حين وصولهم و إيجاد عمل لهم و مساعدتهم في فهم طرق الحياة المختلفة في المدينة[1].

*تمثل المناطق الحضرية المتخلفة أماكن تكييف لسكانها قبل اندماجهم في الحياة الحضرية،و من ثم تعتبر هذه المناطق موطنا للمهاجر في اغلب مدن العالم.

---

[1] احمد بوذراع،المرجع نفسه،ص22

*علاوة على وظائف المناطق المتخلفة التي تمثلت في إيواء المهاجرين ضمنها،بل أنها أيضا تحتضن أولئك الذين تدهورت أحوالهم الاجتماعية و تعد هذه طبيعة ازدواجية لمهام المناطق المتخلفة.

- و ما يؤكد ما ذهب إليه احمد بوذراع حول إبراز أهم وظائف و أهم ما تقدمه الأحياء المتخلفة خاصة للطبقات الاجتماعية الدنيا نجد كل من ميرتون و هودج، إذ يرى ميرتون أن طبيعة المناطق الحضرية المتخلفة و مهمتها الأساسية هي احتضان أولئك الذين رفضوا اجتماعيا من المناطق الأخرى،حيث تستقطب جميع الشرائح الاجتماعية التي تعمل في مجالات غير مشروعة.

- أما هودج فيرى أن المناطق المتخلفة تشكل الموطن الأول للمهاجرين كما تمثل أماكن التقاء لمن لم تتطور أحوالهم الاقتصادية و الاجتماعية،و تمكنهم من السعي وراء عيشهم ومن الحصول على أفضل الأعمال المتاحة بالقرب منهم ، ومن ثم يتمكنون من حل مشاكلهم بصورة تدريجية.

- إضافة إلى هذا فان المناطق الحضرية المتخلفة تشكل بهذه الصورة الاجتماعية مكانة هامة للأشخاص شديدي الفقر،و الراغبين في المساهمة في الحياة الحضرية الشيء الذي يؤدي إلى التكيف الحضري،الذي يدعم خاصة مواقف المهاجرين الذين يسعون إلى الإقامة في المدينة،و يتم ذلك غالبا في المناطق المؤقتة.

- أما المناطق الحضرية المتخلفة المستديمة فإنها تعمل على تدعيم الموقف الاقتصادي لسكانها و ذلك من خلال أعمالهم فيها،و استثمارهم لمدخراتهم لحماية أنفسهم من البطالة في حالة توقفهم من العمل و الطرد من السكن.

- إذ أن هذه المناطق تحمي و تحافظ على المكانة الاجتماعية التي حصل عليها المهاجر للمنطقة التي تمكنوا من اقتنائها و هذا تمديدا لدخولهم في حلقة اجتماعية أخرى.و لإدلاء مثل هذه الوظائف في المناطق الحضرية المتخلفة نجد أن هناك متغيرات تتحكم في تقديم الوظائف منها:

1-الموقع: يعني مدى قرب_هذه المناطق من أماكن العمل و الخدمات الاجتماعية المختلفة.

2-الاستقرار: ويقوم على تحديد مدى الحيازة المطلوبة و التي تتراوح بين الإقامة القصيرة المؤقتة و الإقامة الطويلة الأمد و التي تتطلبها الحيازة المستديمة.

3-القابلية:و بعني بها مدى استيعاب هؤلاء السكان لأساليب الحياة الحضرية الحديثة ضمن فترة زمنية معينة و الذي له علاقة الموقع و الاستقرار.

4-مستوى الدخل:ففي حالة مستوى الدخل المنخفض تكون مواقعها ذات أمد قصير مؤقت،أما إذا كانت مرتفعة الدخل فان مواقعها تكون ذات أمد طويل و مستديمة كما تكون لها قابلية للتطوير و التجديد في المستقبل.

5-الأراضي المتوفرة:تكون المناطق الحضرية المتخلفة ذات طبوغرافية وعرة و صعبة نوعا ما و ذلك في حالة الدخل المنخفض بشرط أن تكون قريبة من سوق العمل و النشاطات الاقتصادية و الصناعية المختلفة.

6-فاعلية تنفيذ القانون: و هو الذي يحد من عملية الاستيلاء على الأراضي الخالية فيختار المهاجرون عادة أراضي بعيدة عن مراقبة السلطات،و ذلك خوفا من عقاب القانون ومن ثم نجد أن هذه المناطق تمثل خطوة ايجابية لغالبية سكانها نحو حل مشاكلهم و بالتالي فهي لا تمثل بالنسبة لهم مشكلة في ذاتها باعتبار أن سكان هذه المناطق ألغو بيئتهم و أصبحت علاقاتهم الاجتماعية السائدة عميقة و قوية و مهمة بالنسبة لهم[1].

- ومهما كانت الاختلافات في آراء الباحثين حول مفاهيم و وظائف المناطق الحضرية المتخلفة، إلا أنها تشترك جميعها في مجموعة من الخصائص المترابطة التي لا يمكن بأي حال

[1] احمد بوذراع،المرجع نفسه،ص24

الأحياء المتخلفة في المدن الجزائرية و عوامل ظهورها:

إن الوضع الذي تعاني منه الأحياء المتخلفة في مدن العالم الثالث انعكاس هام لوضعيتها و رغم تواجدها في اغلب دول العالم إلا أنها تظهر جزاء عوامل مرتبطة فيما بينها كانت وليدة ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية مختلفة.

و الجزائر من الدول التي تعرف معظم مدنها توسعا عمرانيا على حساب مجالها الحضري و هو ما يطلق عليه اسم الأحياء المتخلفة و الأحياء الفوضوية و الأحياء القصديرية،الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها اغلب مدنها و إن تعددت تعديلات ظهورها إلا أن هذه العوامل تترابط فيما بينها فالهجرة الريفية سببها الصناعة و الصناعة سبب في التوسع العمراني و التوسع العمراني بدوره سبب في أزمة السكن و هذا الأخير من أسباب ظهور الأحياء المتخلفة بالجزائر.

- **التصنيع:** لقد لعبت سياسة التوطن الصناعي المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية دورا كبيرا في تركز المهاجرين الأرياف قرب المصانع،و تشير الإحصائيات أن المشاريع التي تكونت بالمدن كعنابة،قسنطينة،وهران و الجزائر جذبت حوالي ثلاثون الف عامل.."[1] و امام عجز الدولة عن تلبية حاجات العمال و توفير السكن لهم،فلن يجدوا وسيلة سوى الإقامة في الأحياء المتخلفة.

و قد "اقترحت بين 1966و 1978برامج اقتصادية خاصة الحضرية على المستوى الولائي و البلدي و كان هدفها تنمية و عصرنة المناطق المحلية و خاصة الحضرية منها،حيث استفادت من 2956مليون دينار غير أنها لم تطبق كليا و قد أنجزت ولاية من هذا البرنامج"[2] و قد اختارت الجزائر % كما أنجزت قسنطينة 35%عنابة 22 استراتيجية للتصنيع السريع عن طريق البدء"بخلق قاعدة صناعية ثقيلة ما بين(1966-1977) كما انشات مركبات صناعية مثل المحور الصناعي وهران

---

[1] علي بوعناقة:الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الشباب،ص12

[2] علي مانع:مرجع سابق،ص122

ارزيو و بطيوة المتخصص في البيترو كيمياء و تمييع الغاز و الحزام الصناعي المنشأ بضواحي مدينة الجزائر المتخصص في صناعة وسائل النقل و المحركات و مركب الحجار للحديد و الصلب بضواحي عنابة و مركب الصناعات البتر وكيميائية و الغازية بسكيكدة في شرق البلاد و توسيع النسيج الصناعي بقسنطينة."[1]

"كما خصص 5.4مليون دينار لتنمية صناعات البترول و الغاز"[2] كما صاحبت برامج التصنيع تنمية الطرقات،السكك الحديدية و أنظمة الاتصال ووسائل الإعلام و قد سهل هذا الاتصالات بين الناس و التنقل من منطقة إلى أخرى و قد ساهمت تنمية المواصلات إلى درجة كبيرة في هجرة الريفيين إلى المناطق الحضرية و هذا لتوفر مناصب عمل جديدة في المجال الصناعي سواء في ورشات بناء المصانع كمرحلة أولى أو كمناصب عمل مستمرة و مستقرة في المصانع المنجزة فيما بعد هذه المناصب التي استقطبت عشرات الآلاف من الأيدي العاملة المهاجرة من الريف و هروبا من المصير الغامض و الشعارات الديموغرافية التي تبنتها الثورة الزراعية.

و قد رافق عملية التصنيع توسعا عمرانيا أحيانا بشكل نظامي و قانوني كبناء أحياء و مناطق سكنية جديدة لتلبية و تغطية الطلب المتزايد على السكن.

وتارة أخرى بشكل غير منتظم أو غير مخطط و غير قانوني أي بناءان فوضوية و مختلفة أدى إلى انتشارا حزمة من البؤس و الشقاء متمثلة في أحياء فقيرة منتشرة على مستوى وسطها الحضري مثل الأحياء القصديرية بالحراش في مدينة الجزائر و الأحياء القصديرية بوهران و حي بوحمرة بعنابة و الأحياء الفوضوية بقسنطينة و الأحياء الشعبية بسطيف نتيجة عدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد على السكن.إن الرغبة في تحسين الظروف و مواكبة الحياة الحضرية داخل المدن هو الدافع إلى النزوح الريفي نحو المدن، فالمهاجر الريفي الجزائري وجد نفسه تحت قانون زراعي يقطع علاقته بالأرض، و للأسباب السابقة الذكر يجد نفسه متجها إلى المدينة ليعمل

(1)،(2)علي مانع:المرجع نفسه،ص123-124.

في المصنع و ليوفر لعائلته الراحة و الكسب الوفير إلا أن هذا الأخير لا يتحقق دائما فهو يواجه مشكلة السكن و توفير مأوى له و لأطفاله مما يحتم عليه إما بناء مسكن من الصفيح أو الإقامة بحي قديم أصلا و متخلف لأنه لا يملك ثمن الإيجار ، و تبقى مشكلة السكن تواجهها المدينة حتى قبل النزوح الريفي إلى المدينة.

-الهجرة و النمو السكاني:

لقد عرفت الجزائر هجرة جماعية خارجية و داخلية خاصة بعد الاستقلال كما يمكن ربط هذه الظاهرة بدرجة كبيرة بالاستعمار الفرنسي و المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية الذي خلفها بعد انتهاء الثورة و التي هزت مختلف الأوساط و من بينها الهجرة الداخلية أي من الريف إلى المدينة و هي التي ساهمت بشكل ملحوظ في ارتفاع عدد سكان الحضر و من ذلك حتمية ظهور مظاهر حضرية مصاحبة لها حيث إن"أكثر من 100الف شخص يهاجرون كل سنة إلى المدن بحثا عن حياة افصل عن طريق إيجاد عمل و سكن و قد تأثرت بهذه الهجرة المدن الكبيرة في الشرق الجزائري مثل قسنطينة،سطيف،عنابة و طبقا لإحصائيات سكان الجزائر لسنة1966قدر سكان الحضر و شبه الحضر ب:31 من مجموع سكان البالغين 12 و102الف"[1] مليون

كما استمرت الهجرة بعد ذلك بأعداد معتبرة ففي سنة 1996 ارتفع سكان الحضر بالجزائر إلى 38 من مجموع السكان كما سجلت أيضا هجرة 1.7مليون من المناطق الريفية إلى الحضرية بين 1967 و 1977 أي بمعدل 170 ألف شخص سنويا وعليه فكان 41من مجموع السكان يعيشون في الحضر سنة 1977"[2] وهذا ما أدى إلى بروز:

مشاكل حضرية داخل المدن اعتبرت كحتمية وواقع حتمي لتوافد هذا العدد الهائل من السكان الريفيين إلى المدن للعمل وكسب الرزق.

---

(1)،(2) بشير التجاني:التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1994،ص38-35.

	1966	1973	1977
1-مجموع السكان	11.8	14.7	16.9
2-سكان الحضر	3.9	5.7	7.10
3-النسبة المئوية للحضر	%33	%39	%42
4-سكان الريف	7.9	9	9.9
5-النسبة المئوية للريف	%67	%61	%58

جدول[1]1:السكان في الريف و الحضر بالجزائر(1966-1977)بالمليون.

وما يمكن استنتاجه من هذا الجدول مايلي أن الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية و ارتفاع نسبة سكان الحضر ما هو إلا نتيجة للبرامج الصناعية و الاقتصادية في الفترة بين 1966-1977و المبينة في ظهور التصنيع بكثافة لمدن الجزائر.و كنتيجة حتمية للهجرة التي كان لها تأثير كبير في ارتفاع عدد السكان بالمدن الجزائرية خاصة الفترة ما بين 1954-1966حيث قدر عدد الوافدين من الأرياف نحو المدن بحوالي2.1مليون نسمة كما كان لها دور كبير في تنمية و نمو المناطق الحضرية بالجزائر حيث ان أكثر من 50من المدن تمت بسرعة نتيجة الهجرة أكثر من الارتفاع الطبيعي للسكان فبين 1966مثلا و1977كانت نسبة الارتفاع الطبيعي أما الباقي و هي 58.5فرد إلى الهجرة الريفية و %للسكان الحضر في الجزائر 41.5 اكبر شريحة متضررة في المدن الجزائرية جراء الهجرة هي الشباب حيث عرف اغلبهم البطالة لكنها انخفضت في الآونة الأخيرة و هذا لعدم كفاية فرص العمل المقدمة آنذاك لكل الناجحين مما حتم على بعضهم السكن في أحياء فقيرة و انتظار

[1] علي مانع:المرجع السابق،ص158

فرص عمل أخرى هذا من جهة و من جهة أخرى فان ارتفاع عدد السكان له دور بارز في ظهور مشكلة جديدة و هي أزمة الإيواء بالمدن أي أزمة السكن التي كانت سببا في ظهور الأحياء المتخلفة و التي كانت كنتيجة حتمية لعدم وجود سياسة تنموية متوازنة بين مختلف الأقاليم و التركيز على المدن الكبرى و المتوسطة في مجال التنمية الحضرية بصفة خاصة و التنمية الاقتصادية و الصناعية بصفة عامة و الإخفاق في إيجاد سياسة تهيئية حكيمة في الأرياف و المناطق النائية. إضافة إلى إن ارتفاع معدل الهجرة الريفية نحو المدن و خاصة بعد الاستقلال كان له تأثير كبير في انتشار الأحياء المتخلفة،و انتشار الجريمة و انحراف الأحداث ذلك أن الريفي يصعب عليه التأقلم مع الوسط الحضري،فهو إذا لم يستطع التكيف مع البيئة الجديدة و بقي محافظا على عاداته تقاليده"فانه سينقاد حتما إلى ارتكاب العديد من الجرائم المختلفة لإثبات شخصيته بطريقة غير سوية،و هي سوية في نظره"[1].

و ما يمكن قوله:"يلاحظ أن اغلب المهاجرين إلى المدينة يعيشون في المنطقة الفقيرة لانخفاض مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي،ووجود اختلافات ثقافية بيتهم و بين سكان المدينة الأصليين".إضافة إلى ما أكدته بعض الدراسات عن الهجرة الريفية نحو المدن"إن الهجرة هذه تركت أثارا سلبية واضحة داخل المجتمع الحضري،و التي من بينها إنها السبب الرئيسي من أسباب النمو السريع للمدن،مما يؤدي إلى نمو عمراني غير منتظم،و هذا بدوره كان سببا في ظهور الأحياء المتخلفة".[2]

-العامل الأمني:

كما أن العامل الأمني من أهم العوامل التي أثرت على نزوح الأفراد من الريف إلى المدينة و قد لعبت الأحداث السياسية في الجزائر دورا لا يستهان به في تحريك السكان و دفعهم إلى الهجرة نحو التجمعات الحضرية"ولعل حرب التحرير تعتبر اكبر

---

(1) عبد ابو عياش:الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية،وكالة المطبوعات،الكويت،الطبعة الاولى،1980،ص195

(2) عبد الباسط محمد حسن:علم الاجتماع الصناعي،دار النهضة العربية،بيروت،الطبعة الثانية،1994،ص416

سببا و حدث أدى إلى زعزعة سكان الأرياف في الجزائر و توافدهم نحو المدن بسبب سياسة التقليل و الترشيد و التخويف و المضايقات التي سلطها الجيش الفرنسي على سكان الأرياف و انتهاجها سياسة حشد الأرياف في محتشدات محاطة بهذه المدن محاطة بالأسلاك الشائكة لمنعهم من الاتصال و مساعدة و تموين الثوار"[1] كل ذلك أدى إلى هجرة مكثفة من الريف نحو المدن خلال الفترة ما بين 1954-1962بحيث حقق معدل النمو الحضري السنوي خلال هذه المرحلة أعلى ارتفاع له في تاريخ التحضر بالجزائر محققا بذلك نموا سكنيا وصل إلى 8سنويا.

و لابد أن لا نزيل من أهم الأسباب تدهور الأوضاع الأمنية في الأرياف الجزائرية منذ1992بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد إلى غاية اجل غير محدد الأمر الذي جعل من الريفيين يحتاطون و يخافون على سلامتهم و هذا بتوافدهم نحو المدن و ضواحيها القريبة،هذه التغيرات السياسية التي حركت السكان و القرويين كانت نابعة من واقع سياسي متدهور و غير مستقر و متذبذب جعل أصحاب النفوذ يملكون السلطة و الحق في القتل و التهديم و الحرق و التدمير ابتدءا من الأرياف رغم انتمائهم للبلاد وعليه فان الأحداث السياسية لعبت دورا مهما في هذا السياق، كما أن التكفل الأمني بهذه الأرياف لم يكن كافيا إن لم نقل منعدما فيها كان حافزا من حوافز تغيير القرويين لاماكن أقامتهم مهما كان مصيرهم المستقبلي و هكذا استقروا بمناطق حضرية متدهورة و فقيرة سبب بدورها في نشأة الأحياء المتخلفة داخل المدن و انتشارها رغم عدم توفرها على الشروط الملائمة و الظروف المناسبة للسكن .

-أزمة السكن:

هناك مشاكل عديدة يواجهها المجتمع الجزائري و يعاني منها بحدة و التي قد تكون بدورها سببا في انتشار الأمراض الاجتماعية كالانحراف و العنف و مشاكل حضرية و عمرانية كانتشار الأحياء المتخلفة التي هي الأخرى بؤرة مشاكل عديدة كما أن

---

[1] بشير التجاني:المرجع السابق،ص56

أزمة السكن عامل ظهور هذا النوع من الأحياء بالمدن ، فالظروف السكنية كانت و لازالت تولد مشاكل عديدة في الجزائر و الذي يمكن ربطها بأسباب ديموغرافية و اقتصادية و سياسية و اجتماعية مختلفة.

إن السكن لم يكن من اولويات التنمية و لم يعط كأسبقية في برامج الحكومة ففي "السياسة الوطنية(1965-1977)أعطيت الأسبقية لبرامج التصنيع و قد كرست5% فقط من مجموع الاستثمار العام خلال المخطط الرباعي الأول الذي هو مخطط خلال المخطط الرباعي الثاني(1974-1977لصالح السكن %لإنجاز سكنات و 8 [1]كما انه و خلال "المخطط الرباعي الثاني1974-1977قدرت نسبة الإنتاج من المساكن ب:12.43 و هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع احتياجات السكان و كذا الطلبات على المساكن و يرجع هذا التدهور إلى العوائق و الصعوبات التي سادت من %كسوء التنظيم"[2].و تذكر احدى الباحثات"أن مجال السكن لم يزد نصيبه عن 08 اجمالي الاستثمارات ضمن خطط التنمية مقابل 45 لقطاع الصناعة فتزايد بذلك النقص في الإسكان الحضري من217الف الى566الف سكن"[3]

كذلك نتج عن الازدياد المرتفع للسكان الجزائريين طلب كبير على السكن فمنذ الاستقلال"تضاعف عدد السكان تقريبا من 10.6مليون سنة 1962 الى18.5مليون شخص سنة1980.

زيادة على ذلك فان الدولة الجزائرية لم تعالج هذا المشكل بجدية إلا في بداية الثمانينات و منذ هذا التاريخ بدأت الهيئات المسئولة في اتخاذ التدابير اللازمة للموازنة بين النمو الديموغرافي و الطلب على السكن غير أنها لم توفق في اغلب مساعيها خاصة في الآونة الأخيرة.

---

[1] علي مانع:المرجع السابق،159

[2] عبد الحميد دليمي:النمو الحضري وازمة الاسكان في الجزائر،دكتوراه دولة،معهد علم الاجتماع،جامعة قسنطينة،2000-2001،ص96

[3] فريدة بن المجات سلطان،مشكلة السكن في قسنطينة و دور قطاع البناء في معالجتها ما بين (1966-1995)،رسالة لنيل شهادة الماجستير،معهد علم الاجتماع،ص27

و طبقا"لإحصائيات 1977فان اغلب المنازل في الجزائر هي 56 كانت ملكية خاصة و معظمها قديمة و في حالة سيئة في المناطق الحضرية."[1]بالإضافة إلى نقص المنازل فان سياسة السكن الجزائرية لم تأخذ في عين الاعتبار نوع المسكن الذي يناسب العائلة الجزائرية فيما يخص تقاليدها و بنيتها فاغلب العائلات الجزائرية هي كبيرة الحجم و نظرا للطلب المتزايد على السكن لوحظ في العشرية الأخيرة مشكلا امنيا هدد معظم سكان الأرياف جعلهم يتوافدون إلى المدن و بالتالي ارتفاع الطلب على السكن ما قابله عدم قدرة الحكومة على استيعاب هذا العدد الهائل من الطلب مما أدى بالبعض منهم للسكن في أحياء متخلفة لا تستجيب للمعايير السكنية الدولية.

2- وضعية الأحياء المتخلفة بالمدن الجزائرية قبل و بعد الاستقلال:

إن ظاهرة انتشار و تواجد الأحياء المتخلفة ليست وليدة الصدفة بل كنتيجة حتمية لمجموعة من العوامل و المعطيات التي يمليها التغير الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و العمراني للمدينة الجزائرية فقد تزايدت في العشرين سنة أو ثلاثين سنة الأخيرة بالمدن الكبرى و المتوسطة الحجم و ترجع إلى العهد الاستعماري و يمكن القول أن هذه الظاهرة "برزت في الجزائر مع سياسة الاستيطان الأوروبي المكثف بها بعد الحرب العالمية الثانية و ما صاحبه من أنماط السياسة التنموية الاستعمارية في مختلف المجالات و القطاعات و الاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة القائمة من الأرياف لإنجاز مشاريعها الكبرى في إقامة الهياكل الأساسية كشق الطرق و مد السكك الحديدية و بناء و توسيع المواني و المدن" [1] حيث لم يكن هناك تفكير اجتماعي أو إنساني لتهيئة وسائل الاستقبال الوافدين الجدد من الأرياف ليقيموا بحواف المستوطنات الأوروبية في أماكن تحددها لهم الإدارة الاستعمارية يطلق عليها اسم الأحياء العربية و هي عبارة على عشش من الصفيح و أحياء شعبية .

---

[1] بشير التجاني:مرجع سابق،ص59

[1] بشير التجاني،المرجع نفسه،ص60

لقد كانت أنماط الاستيطان البشري في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تتمثل في خيم يقيم فيها البدو الرحل في الصحراء و الهضاب العليا و السهوب أو في بيوت ريفية مبنية بالماد المحلية من طوب و حجر و خشب مجمعة في مدا شر أو مبعثرة و متباعدة عن بعضها البعض في التل و المناطق الجبلية.أما بالنسبة لسكان الحضر فكانوا آنذاك يشكلون أقلية من مجموع السكان مستقرين بمدن تقليدية ذات طابع إسلامي و اند لسي في شبكة حضرية ذات توجه إقليمي تضبطه علاقات متينة بين الأرياف و المدن تحددها اختصاصات الأنشطة الحضرية و الريفية."[1]

أما الأحياء المتخلفة بالمدن الجزائرية لم تكن موجودة على الإطلاق في الجزائر قبل دخول المستعمر الفرنسي إليها بل توسعت مع وجوده من جراء عملية التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الأوروبي المكثف و سياسة التفرقة العرقية التي كانت متواجدة في الإسكان و التي نتج عنها في المدن.

ظهور الأحياء السكنية الراقية للأوروبيين و الأحياء العربية التي كانت تتواجد في المدن التقليدية أو أحياء من السكن المتدني و التي يطلق عليها اسم تجزئات السكن العربي و التي كانت مأهولة بالجزائريين فقط.

و قد تقلصت ظاهرة تواجد الأحياء المتخلفة بالمدن الجزائرية في المرحلة ما بين 1962-1970 نتيجة توفر حضيرة سكنية كافية متكونة في الغالب من السكن الشاغر بعد مغادرة ما يقرب من ثلاثة ملايين و نصف من الأوروبيين الجزائر.

لكن سرعان ما بدأت تستفحل هذه الظاهرة مع بداية مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة 1970 و تبني سياسة التصنيع في الجزائر مع تهميش التهيئة الريفية و إهمال تطوير و تنمية الفلاحة في القطاع الخاص بل قضى عليها بسبب التأميم و تطبيق نموذج الثورة الزراعية الذي أثبتت فشله فيما بعد و بالتالي فان هذه التحولات الاقتصادية أوجدت عوامل جذب قوية في القرى و الأرياف و المناطق النائية التي

أصبحت تعاني من ركود في مجال التنمية الأمر الذي أدى إلى تحريك ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن خاصة خلال مرحلة التخطيط المركزي ما بين 1970-1977 عندما سخرت جل مداخل النفط و الاستثمارات لعملية التصنيع في حين أهمل قطاع السكن و لم تعط له أهمية و الذي أصبح يعاني من عجز متزايد منذ 1970،و بسبب سوء التوازن بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن و جهود خطيرة السكن الحضري تواجدت الأحياء المتخلفة و استمر نموها و انتشارها بشكل سريع في المدن و فاق معدل نموها المقدر ب :حوالي 10 سنويا بمعدل النمو الحضري المقدر حوالي في اكبر تقدير[1]. و بحيث أصبحت اغلب المدن الجزائرية تحتوي على أحياء 5 متخلفة و متدنية المستوى العمراني و المعيشي مما عجز المصالح الإدارية و الجماعات المحلية من إيقافها و التحكم فيها إضافة إلى أنها برزت كمناطق عصيان و تمرد أمام السلطات المحلية للمدن. و هذا ما تم تجسيده كما حدث في الجزائر في الفترة الواقعة بين عامي 1985-1988 حيث تمت عملية عصيان من طرف سكان الأحياء المتخلفة أمام السلطات و قواتها الأمنية[2]. و من ثم انتشرت في العديد من المدن الجزائرية خاصة بعد اكتشاف أنها مقر الممارسات و الأفعال اللااخلاقية و المخالفة للدين و العرف و إن لم يوجد الحل العاجل لهذا التشوه العمراني في المدن فان جل المدن الجزائرية في المستقبل القريب ستصبح لهذه الأحياء انعكاسات خطيرة إضافة إلى أنها أماكن البؤس و الفقر.

---

[1] علي مانع:مرجع سابق،ص75-76

[2] احمد بوذراع،مرجع سابق،ص162

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للعمل الميداني

- تمهيد

1- تحديد فرضيات الدراسة

2- مجال الدراسة الميدانية (المجال الجغرافي + المجال الزمني)

3- العينة

4- المنهج وأدوات جمع البيانات

- الملاحظة

- المقابلة

- الاستمارة

5- تحليل البيانات الميدانية.

6- استخلاص النتائج

_تمهيد

تعتبر الإجراءات المنهجية للعمل الميداني من أهم الأطر الإمبريقية التي تميز الدراسات السوسيولوجية، فالجانب الميداني هو الدعم الأساسي للموضوع بعد دراسته نظريا وللتأكد من صحة الفرضيات أو بطلانها اعتمدت مجموعة من أدوات البحث الميداني لجمع البيانات والحصول على بعض المعطيات والإحصائيات.

وقد استخدمت الملاحظة البسيطة كأداة أولى في الدراسة من خلال القيام بزيارات استطلاعية في الحي. وبعدها إجراء مقابلات حرة مع سكان الحي وبعض المقابلات مع هيئات رسمية. ولتغطية الموضوع بالشكل الكافي قمت باستخدام أداة ثالثة وهي الاستمارة. حيث كانت كل أداة مكملة للأداة الأخرى. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين وهما القسم الأول تناولت فيه تحديد الفرضيات، مجال الدراسة، العينة، المنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات سابقة الذكر وتحليلها وفي الأخير استخلاص النتائج.

1-**تحديد فرضيات الدراسة**:

تساعد الفرضيات الباحث على طرح التساؤلات التي قد تثير مشكلة البحث لذلك "يجمع العلماء على أن الفروض أساسية في البحث العلمي، ويجب أن تكون نابعة من مشكلة البحث محققة لأهداف الدراسة ومجيبة على الأسئلة التي أثارتها، ذلك لأن الفروض والتساؤلات أسئلة تدور حول مشكلة البحث ولا يكون في ذهن الباحث إجابة مؤكدة عليه"[1].

وليتأكد الباحث من صحة فروضه وجب عليه اختبارها وتجريبها بالبحث العلمي الميداني، حيث يمكن صياغتها على شكل محاور أساسية لأسئلة الاستمارة على شكل

الفرضية العامة: تشكل الاحياء المتخلفة واقعا اجتماعيا صعبا.

الفرضية الاولى:يؤدي تدهور الاوضاع العمرانية للسكن الى تشكل حي متخلف.

الفرضية الثانية: يعيش سكان الاحياء المتخلفة اوضاع اجتماعية و اقتصادية صعبةحيث تفتقر لاهم المرافق.

الفرضية الثالثة:يطمح سكان الاحياء المتخلفة لتحسن اوضاعهم من خلال مشاركتهم في الانتخابات السياسية.

---

[1] فضيل دليو وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة قسنطينة "منتوري"، سنة 1999، ص120، ص121.

2-. مجال الدراسة الميدانية (المجال الجغرافي + المجال الزمني)

أ- المجال الجغرافي: حي يحياوي: طنجة.

يحتل مساحة معتبرة في المدينة، يتواجد في الجزء الشمالي الشرقي لمدينة سطيف يتكون هذا الحي من 3شوارع رئيسية متفرقة وهي: الشارع القديم، الشارع المركزي والشارع الشرقي، وقد صاحبت التغيرات الطارئة على المدينة تغيرات على مستوى الحي ومع حضور وتواجد حواجز فيزيقية بين مركز المدينة والحي، تتمثل في تواجد مركز الدرك الوطني حاليا ومقبرة سيدي السعيد ومركز الحماية المدنية. يبقى الحي يعاني نوعا من التهميش مقارنة بمركز المدينة.

(أنظر الخريطة رقم 10)

موقع الحي:

تطور الجزء القديم –الشارع القديم للحي- ونشأ بطريقة عشوائية مقارنة بالجزء الشرقي والمركزي.

يحتل الحي الموقع الشمال الشرقي لمدينة سطيف، يحده من الشمال والشرق« ZHUN » المنطقة الحضرية الجديدة، و من الجنوب مركز الدرك الوطني ومقبرة سيدي السعيد ومن الغرب مقر الحماية المدنية.

يتميز الحي بسكنات فردية، تتمركز بقوة في الغرب- غرب الحي- وقليلا في الشرق مع افتقار في المرافق العمومية.

مع الاشارة الى أن حدود هذا الحي ترجع إلى الظروف التاريخية في ظل الاحتلال الفرنسي فلأغراض أمنية بحتة وضع الفرنسيون هذا الحي، وقرروا بذلك مصير العرب، وذلك بإبعادهم قدر الإمكان عن أحيائهم. ومراقبة التغيرات التي تحدث في هذا الحي. فمن الشرق يحيط الحي بـــ"Parc à fourrage" الحماية المدنية حاليا والمقبرة المسيحية وثكنةPiccard الدرك الوطني حاليا من الجنوب ومن الجنوب الشرقي المقبرة الإسلامية. (أنظر الخريطة رقم 11).

تاريخ استغلال المجال: تزامن الاستقلال الأول لمجال سطيف[1] والمخطط "Cadastral" الصادر في1850، وللتمهيد للنشأة الأولى للمجال الحضري في هذه المدينة قامت مؤسسة"Danger de Paris" بالقيام بمسح أو تصوير طوبوغرافي، أين تموقعت الأراضي التابعة لـــ **يحياوي** في الشمال الشرقي للتجمع الأوروبي.

فبالإضافة إلى التهميش الذي فرضته السلطة الاستعمارية، في هذا الوقت، انتهجت بأعمال أكثر وحشية في الأرياف من حرق وتهديم وبالتالي رأت في هذا الحي الملجأ أو المستقبل الوحيد للهجرات الريفية والتي كانت في أغلبها من المناطق الشمالية. (أنظر الخريطة رقم 12)

ولفهم أكثر لكيفية استغلال هذا المجال نستعرض المراحل التالية:

*** قبل 1جويلية 1958**:

التجزئة في هذا المجال ابتدأت في 1940 بحيث تمت أول عمليات البيع تحت إشراف أو إدارة السيد قونزالس " Gonzales" وكافالييرCavalière" ممثلي مجتمع عمال سطيف Société ouvrière Sétifienne (S.O.S) والسيد يحياوي.

---

[1] Said Atoui : Ibid, P 125.

كما تم خلق أول البيانات في شمال الدرك الوطني أو Gardmobile سابقا بمساحة جوارية تقدر بـــهكتار واحد. وتزامنا مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 أخذت هذه المباني اسم "تجزئة الشرطة".

في القديم كانت بعض المساكن المتوضعة فوق الأراضي الحدودية للمدينة النواة، ولكن ومع اندلاع الثورة التحريرية والأحداث التي شهدتها الأرياف، دفع بالكثير من السكان للهجرة نحو المركز – سطيف المدينة - والاستقرار بضواحيها. مما سرع من بيع القطع الأرضية من طرف "يحياوي لحسن" المتوفي في 1940. (أنظر الخريطة

هذه الأراضي تحتل مساحة تقارب 100هكتار كانت معظمها ملك لعائلة يحياوي والكولون الأوروبي السيد بارادال"Paradal".

اهتم الكثير من المهندسين والباحثين ورجال الأعمال بتنمية وتطوير هذا الحي والذي أخذ عدة تسميات منها: حي الموثقين، حي المهندسين، حيParadelle، حي Boireau ليستقر في الأخير على اسم وراثي إن صح التعبير حي"يحياوي".

***من 1جويلية1958 إلى 1جويلية1959**:

البناء في هذا الحي نمى وتطور بسرعة، بحيث يعكس كل شارع فيه واجهته الخاصة، هذا النمو دفع بالشارع القديم أو "طنجة". لأن يشهد توسعات أخرى في أطراف عدة وهي على مستوى الحماية المدنية "Parc à Forage"، مزرعة يحياوي، سيدي السعيد والراسيدور (Ruisseau d'Or) أو المنابع الذهبية، ليأخذ الشارع 1جويلية1959 واجهته المكتملة والمعتادة. بحيث يشكل الحي خطوطا متوازية بمعايير تحترم مابين البناء والتوسع، أي أخذ شكل بنايات متراصة وفق خطوط مستقيمة.

لكن ومنذ بداية توسع هذا الحي، بقي يعيش أو يشهد مشاكل كثيرة، بحيث ظل ولسنوات طويلة يفتقد لقنوات صرف المياه والتجهيزات وخاصة لسياسة حضرية واضحة.

*** من 1جويلية1959 إلى 1جويلية1960**:

كان أول قرار اعتمد هو إيقاف البناء، والذي عملت به S.O.S والتي كانت على علاقة مباشرة مع السكان.

في سنوات الستينات 1960، استدعي المهندسان كالسات" Calsat"، وفيلي"Vili" لمناقشة اقتراحات خلق أو وضع المخطط الحضري الموجه لمدينة سطيف PUD، ووقع الاختيار في هذا الوقت على المخطط المقدم من طرف calsat وهو مخطط Calsat والذي اعتمد إلى يومنا هذا، بحيث أن المخطط الحضري الموجه PUD لسنوات 1982 اعتمد في خطوطه العريضة على PUD سنة 1960.

في هذه المناسبة كتب Calsat في سنة 1960 حول هذا الحي حيث يقول "حي يحياوي سرطان المدينة، فمنذ بداية البناء 1951 إلى غاية 1959 حيث يغلب عليه 30.000 ساكن كلهم مسلمون...حيث تم البناء بدون مخطط،...الشارع في مجمله لا يحتوي على أي مرفق عمومي كوسائل النقل، مصادر الغذاء، مرافق أخرى...

...العدوى التي بدأت تتطور في بادئ الأمر والتي شكلت خطرا على الشعب في كامل المجتمع المحلي...تضاعف الأحياء القصديرية والتي عرفت نمط بناء بمواد محلية صلبة وهو نمط غير أوربي".

ويضيف أيضا في هذا المجال ويقول: "إن بناء المساكن بهذه المواد المحلية...، وعليه يجب أن تتوفر في القطعة الواحدة أو المسكن الواحد الحماية التامة، وهذا قبل بناء منازل أخرى والتي يجب أن تكون في ظروف أحسن من سابقاتها كأصغر الأولويات...وعليه يجب دعوة بنائين ومراقبين ومحضرين قانونيين "لجنة المراقبة" لمعاينة ما تبقى من بناء الحي....وهذا لتفادي أكبر قدر ممكن من الانهيارات التي يمكن أن تحدث...".

خصائص الحي:

الشارع القديم:

يتموقع في غرب الحي[1]، يحتل 17هكتار، حسب المخطط العمراني الموجه P.U.D سنة 1977 يضم أعلى نسبة من السكنات (90مسكن في الهكتار)، وهذا راجع إلى صغر السكنات (50-150م²).

الشارع المركزي:

ينفصل عن الشارع القديم بمجموعة من المرافق العمومية، المسجد، سوق، مدرسة، مركز الشرطة، يحتل نسبة 9هكتار (44-55هكتار) حسب P.U.D 1977، السكنات (50-100)م²، وبالنسبة للسكنات المحاذية لشارع "Rue de Sillegue" بين (100-250)م²، وتعتبر مساحته كبيرة ومساكنه أيضا.

الشارع الشرقي:

يتربع على مساحة 14 هكتار بنسبة (26-40مسكن في الهكتار)، مساحة السكنات تتراوح (200-250)م²، وهو أحسن من حيث المرقع والمرافق العمومية وأقل من حيث السكنات.

بعض مرافق الحي:

الأسواق:

أهمها سوق العصر[2]وهو سوق مسائي، بحيث أصبحت الأسواق تشكل أشياء مهمة في حياة الفرد اليومية، يتموضع مساء في الشارع، حاليا فتحت محلات صغيرة ومقاهي بجانب هذا الطريق "Rue de Sillegue"، يباع كل شيء في هذا السوق وكان السكان يتوافدون إليه يوميا لقضاء حاجاتهم اليومية، كما كانت تسترزق منه طبقات أخرى في الماضي. كان سوق العصر مهما في غياب محلات طنجة، وبحكم موقعها لم يكن السكان فقط هم المتوافدون إلى هذا السوق، بل سكان المدينة أو الأحياء الأخرى المجاورة.

---

(1) Slah Boubalouta : Tanja- A Neighbourhoud Improvement study in Setif Algeria- School of Architecture university of New castle upontyne 1987. p61.

(2) Salah Boubalouta : Ibid. P37.

الحمام:

مهم جدا في الحياة التقليدية للأحياء الشعبية، يعتبر من المرافق الاجتماعية حيث يعتبر مقر تلاقي أو تجمع النسوة وعقد علاقات الصداقة، كما كانت في كثير من الأحيان تتم الخطبة.

وهناك دور آخر للحمام التقليدي وهو النظافة التي ترجع إلى الثقافة الإسلامية كما أن هذا الأخير كان كثيرا ما يتمركز أمام المسجد، وكانت تختلف ساعات عمل هذا الحمام ففي المساء يضمن للكثير من الناس قضاء الليل بأكمله – يمكن اعتباره فندقا-

المساجد:

نذكر مسجد جمعة والذي بني في 1964 والذي يعتبر مركز رئيسي لكل المسلمين (الدين، التعليم، السياسة، الحياة الاجتماعية...)

مرافق أخرى:

نذكر منها المقاهي، والدكاكين والمحلات التجارية بالإضافة إلى إقامة مرافق عمومية أخرى.

وقد تركزت دراستنا في الشارع القديم من حي يحياوي، يحده من الشمال المنطقة الحضرية الجديدة، ومن الجنوب مركز الدرك الوطني، ومن الشرق الشارع المركزي، والجنوب الشرقي سوق العصر، ومن الغرب الحماية المدنية.

ويعد حي طنجة من أقدم الأحياء بمدينة سطيف حيث يتميز بسكنات فردية ومباني متلاصقة وطرقات ضيقة، ويفتقر الحي للمساحات الخضراء وبعض المرافق الاجتماعية كالنوادي، المكتبات....الخ

بلغ عدد سكان الحي 42.872 ساكن سنة 1997.

3- العينة:

إن اختيار العينة بشكل علمي هو الذي يحدد مصداقية الأجوبة على أسئلة الاستمارة كما يمكن من خلالها اختبار مدى صدق فرضيات الدراسة، لذلك فهي نقطة منهجية أساسية في تطبيق الاستمارة حيث طبقت الاستمارة على عينة من سكان طنجة، وذلك باستخدام طريقة الكرة الثلجية حيث قمت بالاتصال بأول عائلة عشوائيا فطبقنا عليها الاستمارة، وهي بدورها وجهتني لباقي الأسر وهكذا إلى أن حصلت على 100 حالة.

4- المنهج وأدوات جمع البيانات:

أ-**المنهج المستخدم:**" المنهج يعني مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم إنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة.ويمكن وصفه على أنه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار

العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين،وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"[1].

وبالنسبة لموضوع دراستنا فقد اخترنا المنهج الوصفي الذي نراه الأكثر ملاءمة مع الموضوع إذ "لا يهدف الأسلوب الوصفي إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو بل إلى الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم هذا الواقع وتطويره"[2].

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد قمت باستخدام المنهج الوصفي لتقديم صورة وصفية لكل جانب من جوانب مجتمع البحث من حيث السكن،السكان،طريقة الحياة و كيفية التاقلم و ظروف الحي خاصة منها الاقتصادية و الاجتماعية.

فاتباع الأسلوب الوصفي بغرض توفير أكبر قدر من المعلومات والبيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة أو الظاهرة المدروسة.حيث يتطلب هذا المنهج تحديد المجال العام للمنطقة والذهاب لمجال البحث عدة مرات وتحديد المساكن وأنماط بنائها وطريقة حياة سكانها وتكيفهم داخل هذه الحياة على الرغم من التغيرات الحاصلة على مستوى المدينة.حيث قمت بزيارة استطلاعية للحي بهدف الكشف ومعرفة بعض الحقائق الخاصة بالحي خاصة من الجانب الفيزيقي والحصول على أكبر قدر من المعلومات.

ب-أدوات جمع البيانات: يعتمد نجاح البحث الاجتماعي وتحقيق أهدافه العلمية على حسن اختيار الأدوات الملائمة للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة التي تخص الظاهرة المدروسة لذلك وظفنا في دراستنا هذه مجموعة من الأدوات في عملية جمع البيانات ترتبط أساسا بالمنهج الوصفي الاستكشافي وهذا ما يساعد في الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة، وقد اعتمدت على ما يلي:

---

[1]، [2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات ،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر. الطبعة3 سنة 2001 ص99 –ص141

1- الملاحظة: تعد الملاحظة من أهم الأدوات تطبيقا في العلوم الاجتماعية إذ تنطوي على مميزات تجعلها أداة فعالة في جمع بيانات ومعلومات كثيرة ومحددة لا يمكن الحصول عليها بأداة أخرى وقد اعتمدنا على الملاحظة باعتبارها تعني: " توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه وقد عرفنها البعض بأنها: توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر"[1].

ولقد استخدمت منذ بداية الدراسة وهذا من خلال القيام بزيارات استكشافية عن الحي. حيث ساعدت على تحديد أهداف الدراسة، وكان التركيز في الملاحظة على المباني: نمط بنائها، وشكلها، وتخطيط الحي، وملاحظة أهم المرافق المنتشرة في الحي. وقد استمرت حتى أثناء القيام بالمقابلات مع سكان الحي وتوزيع (الاستمارة حيث سمح لي بالدخول إلى المنازل وبالتالي ملاحظة الوضعية الداخلية للمساكن، العلاقات بين الأمهات والأولاد كذلك ملاحظة لباس السكان، طريقة تعاملهم وسلوكاتهم .مثلما سيوضح في فصل تحليل الملاحظات.

2- المقابلة: تعد المقابلة إحدى أدوات جمع البيانات وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها من خلال الدراسة النظرية أو المكتبية، ويمكن تعريفها على أنها: "تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية"[2].

وقد قمت بمقابلات حرة، رسمية مع بعض المختصين في الهندسة المعمارية، ومقابلات استطلاعية مع سكان الحي وهي كالآتي:

---

[1] عمار بوحوش ومحمد الذنيبات، مرجع سابق، ص81.

[2] رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، طبعة1، سنة 2002، ص148.

- مقابلة مع أحد التقنيين في مديرية البناء والتعمير أين حصلت على بعض الخرائط الخاصة بمجال الدراسة، وأيضا حاولت إبراز وضعية الحي ومكانته بالنسبة للمدينة ومقارنته بالأحياء الأخرى مع الإشارة إلى بعض ملامح الحياة الاجتماعية التي تعكس الطابع الثقافي.
- مقابلة مع تقني سامي في الإعلام الآلي وعامل بمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وكساكن سابق بحي طنجة حيث أفادني بمعلومات قيمة عن الحي من خلال إبراز أهم الخصائص العمرانية الاجتماعية للحي. وساعدني في الحصول على بعض الخرائط والإحصائيات الخاصة بالحي مع تقديم بعض العائلات من الحي لتوزيع الاستمارة العشوائية وتجريبها.
- مقابلات مع سكان الحي وهي مختلفة. وهذا ما سنوضحه من خلال تقديم جدول المقابلات وتحليلها.

3- الاستمارة: تعتبر استمارة البحث الوسيلة الأساسية التي استعنا بها في جمع المعلومات والبيانات اللازمة وهي كما عرفها (ف. رايت F.WRIGHT): " الاستبيان واحد من الأدوات البسيطة المباشرة التي تستخدم في جمع البيانات المتعلقة بخبرات الناس واتجاهاتهم في علاقاتها بموقف معين، ويتم جمع البيانات من خلال الاستبيان عن طريق توجيه أسئلة إلى الناس، بطريقة مباشرة وشخصية"[1].

وتعتبر أيضا أداة رئيسية وهامة لجمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة الميدانية حيث قمت باستمارة تجريبية وزعت على عينة عشوائية قدرت بـــ 15 ساكن، وهذا بعد القيام بدراسات استطلاعية تضمنت مجموعة من الأسئلة تمحورت في أربع محاور رئيسية.

وهذا بهدف معرفة طبيعة الأسئلة وكيف تعامل السكان، حيث توصلت إلى حذف بعض الأسئلة وتغيير أخرى وإضافة أسئلة جديدة وترتيبها ترتيبا منطقيا بهدف بناء

[1] عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1997، ص371.

استمارة نهائية تغطي جميع متغيرات الدراسة وتجيب على الفرضيات المطروحة حيث استعملت الفرضيات كعناوين رئيسية للمحاور، وكما سبق الذكر تم تقسيمها إلى أربع محاور هي كالآتي:

- المحور الأول: متعلق بالبيانات الشخصية وقد تضمن 08 أسئلة.
- المحور الثاني: الاطار الفيزيقي للحي و المسكن، وتضمن 18 سؤالا.
- المحور الثالث: خاص بالخصائص الاجتماعية و الاقتصادية وتضمن 22 سؤالا.
- المحور الرابع: خاص بالاتجاهات و المشاركة السياسية حيث تضمن 07 أسئلة.

وهذا ما سيتم التطرق اليه في قسم تحليل بيانات الاستمارة.

5-. <u>تحليل البيانات الميدانية</u>:

1. جدول الملاحظات وتحليلها:

الرقم	تاريخ الملاحظة	مضمون الملاحظة
01	**28-12-2005**	من خلال الزيارة الأولى التي قمت بها في الحي لاحظت ما يلي: 1. مباني متماسكة ومتلاصقة، حيث لاحظنا تنوعا في

		الأنماط العمرانية بين النمط الريفي القديم والذي كانت بناياته ذات طابق أرضي مغطاة بالقرميد في المقابل نجد النمط العمراني الحديث الذي يضم الكثير من الأحيان أكثر من طابق. - ضيق الطرقات والشوارع وغياب الأرصفة بالإضافة إلى وجود الأزقة المعبر عنها بالمصطلح الشعبي "الزبوق" هذا من الناحية العمرانية. 2. انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والمتمثلة في انتشار الأسواق الشعبية كسوق العصر وانتشار الباعة المتجولين عبر الطرقات وأمام مواقف الحافلات، وما تسببه هذه الأنشطة من مشكلات بيئية خاصة بعث الروائح الكريهة والتي يتسبب فيها بائعي الأسماك خاصة أمام إكمالية ع.بخوش. بالإضافة إلى تداخل الأنشطة التجارية في الوحدة السكنية، حيث تم استغلال المباني في نشاطات أخرى غير السكن، كفتح محلات تجارية صغيرة أغلبها محلات الحلي والألبسة والدكاكين...
02	**15-01-2006**	أما في اليوم التالي فقد توجهت ملاحظتي الى : 1. أن الحي يشهد حركة سكانية وإقبالا كبيرا وهذا من خلال التجمعات السكانية أمام المقاهي والمحلات التجارية والمساجد وفي الأسواق كما أنه لا حرج لديهم عند احتكاكهم، حيث تشمل هذه التجمعات كل الفئات العمرية خاصة فئة الشباب، كما تضم كبار السن،

		الشيوخ، المتقاعدين خاصة في الفترة المسائية. 2. كما توجهت ملاحظتي إلى إبراز الخصائص العامة للمساكن الشعبية حيث لاحظنا وجود العتبة والستار على الأبواب بالإضافة وجود الكرمة داخل الحوش، حيث تحمل هذه الخصائص جملة من المدلولات السوسيوثقافية.
03	**23-01-2006**	في هذا اليوم ركزت في ملاحظاتي على المرافق الضرورية التي قد يفتقر إليها الحي فوجدت ما يلي: - انعدام المساحات الخضراء والحدائق، وأماكن توقيف السيارات، كما تنعدم أماكن مخصصة لرمي الأوساخ حيث نجدها أمام المساجد. بالإضافة إلى عدم توفر أماكن مخصصة للعب الأطفال، مما يجعلهم يعتمدون على الشارع كفضاء للعب. - كما يشهد الحي نوعا من الحركة خاصة في الفترة الصباحية تتمثل في قيام بعض السكان بعمليات تنظيف أمام مساكنهم. - توفر وسائل النقل كالحافلات حيث استفاد الحي من خطين 03-04.
04	**06-04-2006**	وفي الأخير فإن ملاحظاتي قد استمرت حتى أثناء القيام بمقابلات وتوزيع الاستمارة واستفدت من فرصة الدخول للمساكن والقيام ببعض الملاحظات المتعلقة بالوضعية الداخلية للمساكن خاصة المباني القديمة

		والتي تعاني من مشكل الرطوبة، تشقق الجدران، تشقق السقف والأرض، وصغر حجم الغرف، حيث تضم المساكن في الغالب غرفتين على الأكثر ومطبخ وحوش (مساحة محدودة)، بالإضافة إلى ملاحظة طريقة التعامل بين الأبناء مع بعضهم ومع الوالدين خاصة مع الأمهات أي هل هناك نوع من الاحترام والتقدير، ووجود سلطة للأم على أبنائها، أم تغيرت الأمور؟

من خلال الملاحظات المبينة في الجدول يمكن القول ما يلي:

-تقسيم هذه الملاحظات إلى جانبين، ملاحظات متعلقة بالجانب العمراني والأخرى متعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي، ففيما يخص الجانب العمراني، فإن المباني التي كانت سائدة في هذا الحي هي في الغالب ذات نمط ريفي –بمواد محلية وقرميد- لكن ومع التغيرات التي شهدتها المدينة خاصة من الناحية العمرانية أثرت على هذا الحي، بحيث هذا الأخير تغيرات على مستوى المساكن مسايرة وحاجيات السكان

الضرورية، كما أن ضيق الطرقات والشوارع يرجع إلى الكيفية التي شيد بها الحي لأول مرة والتي كانت تهدف إلى استغلال أكبر للمجال، كما تم إبراز الوضعية الداخلية لبعض المساكن القديمة من خلال الملاحظة رقم 04 وإبراز أكبر المشاكل التي تعانيها هذه المساكن من تشققات سواء بالنسبة للجيران أو السقف أو الأرض بالإضافة إلى الرطوبة وهذا ما يعكس لنا عجز السكان عن القيام بعمليات ترميم أو تغيير مساكنهم، نظرا للإمكانيات المادية والمستوى الاقتصادي المنخفض خاصة وأن أغلبية السكان يعانون من مشكل البطالة، وكذلك ضيق المسكن حيث لاحظنا صغر حجم الغرف والعدد الذي يتوفر عليه كل مسكن حيث يضم على الأكثر غرفتين مع كبر حجم الأسر مما يؤدي إلى ظهور مشكلات وهذا ما أكده أحمد بوذراع: في إبراز أهم الخصائص لهذه الأحياء وهي الازدحام السكاني إذ توصل إلى أن مثل الأحياء هي أماكن مزدحمة بالأبنية، أو بالأبنية المكتظة بالسكان أو كلتا الظاهرتين معا، وإن الكثافة السكانية لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج اجتماعية، وإنما الذي يؤدي إلى تلك النتائج بصورة حساسة هو شدة الازدحام داخل الغرفة الواحدة وضمن البيت الواحد*

- كما تشهد هذه الأحياء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بحيث يجد الباعة متنفسا للربح السريع والتهرب من الضرائب، كما أن الحركة التي يشهدها الحي تعود بالفائدة على هؤلاء الباعة، هذا رغم ما تفرزه هذه الظاهرة من مساوئ بحيث تخصص هذه الطرقات للبيع خاصة بائعي الأسماك والخضر وبالتالي تساهم هذه الفئة في تلوث المحيط البيئي ببعث روائح كريهة.
- بالإضافة إلى استغلال المباني في نشاطات غير السكن هذا للذين تتوفر لديهم الإمكانيات وبالتالي خلق فرص العمل والابتعاد عن عالم البطالة الذي يطغى على سكان هذا الحي.

* أنظر: أحمد بوذراع، مرجع سابق (خصائص الأحياء المتخلفة).

- يتميز الحي بحركة سكانية غير عادية وهذه ميزة من ميزات الأحياء الشعبية و المتخلفة، حيث يشكل السكان تجمعات منتشرة في كل أنحاء الحي، في المقاهي، الأسواق، المساجد، بالإضافة إلى إبراز أهم الخصائص العمرانية للحي الشعبي بمدينة سطيف والتي تحمل مدلولات سوسيولوجية، حيث نجد الكرمة في مختلف المساكن بها عدة مدلولات يمكن تلخيصها في أن للكرمة مدلولا يوضح العلاقة بين الإنسان والطبيعة، حاجة السكان للاخضرار وما له من تأثير على نفسيتهم، كما أن الكرمة تعتبر رمزا من رموز الخير لدى سكان هذا الحي بالإضافة إلى توفير الظل في فصل الصيف.

أما بالنسبة للستار أو الكلة فيعكس لنا ذهنية قاطني هذا الحي والتي تتميز بالحشمة والستر، حيث يعد الستر هو أسمى هدف للحياة الاجتماعية، داخل هذه الأحياء، وبالتالي منع تطفل الغرباء بالإضافة إلى ما ترمز إليه العتبة من حرمة للبيت وشكل من أشكال التقاليد، وبالتالي محافظة هؤلاء السكان على تقاليدهم الريفية، وجعلها أبرز الخصائص الخارجية لمساكنهم.

- كما أن نقص مختلف المرافق، كالمساحات الخضراء والذي يرجع إلى عدم تواجد مساحات مخصصة لهم في بادئ الأمر من طرف المعنيين بالأمر، كما يعكس إهمالا واضحا من طرف الدولة اتجاه هذه الأحياء.

2. **جدول المقابلات الرسمية:**

الرقم	التاريخ	مضمون المقابلة

01	-02-02 2006أجريت مع مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير	-حاول إبراز وضعية حي طنجة في بداية نشأته، وهذا بالمقارنة مع مركز المدينة والأحياء الأخرى، في بداية حديثه قال: أن الحي يعتبر من الأحياء المتخلفة الفقيرة كون سكانه من أصل ريفي، لكنه وبالمقارنة مع الأحياء الأخرى يعتبر أكبر مساحة وكثافة، وبناياته ذات نمط ريفي، فهي عبارة عن بيوت صغيرة مغطاة بالقرميد تضم على الأكثر غرفتين أو ثلاث مع ما يعرف بالحوش. - الحي يعتبر منعزل عن المدينة حيث الاتصالات بينه وبين المركز (وسط المدينة) كانت ضعيفة وتطورت حاليا، وسبب هذه العزلة هو المستعمر الذي وضع حواجز تمنع اختلاط سكان الحي بسكان المدينة، فكانت هذه العوارض عبارة عن مراكز عسكرية أو حواجز كبيرة تحيط بالحي، إضافة عدم وجود طريق مباشر يربط الحي بمركز المدينة، وغنما طرق غير مباشرة طويلة تعتبر شاقة بالنسبة لسكان الحي.

في هذه المقابلة قام بإكمال ما طرحه في المقابلة الأولى حيث قال: - إن الزائر لمدينة سطيف يلاحظ أنها تنقسم إلى قسمين مدينة عسكرية وأخرى مدينة وأن مركز المدينة يبدو مخطط بشكل يجعله يشبه لوحة الشطرنج، حيث أن موضع الوحدات الإدارية أو مراكز الخدمات الاجتماعية والإدارية تكون متمركزة في مناطق محدودة وبارزة بشكل يسمع لنا بالوصول إليها بسهولة، أما البنايات، فإنها لا تكون في منحدرات أو مناطق منخفضة بل تكون في الواجهة. - أما سور "ليرومبار" الذي يفصل مركز المدينة بالمناطق السكنية الأخرى غير الموجودة في مركز المدينة وإنما تقصد النواحي. - بالإضافة إلى تقديمه إلى بعض الملاحظات حول الحي الخاصة بالناحية العمرانية مثل وضع الستار على الأبواب خاصة الخارجية، العتبة الموجودة في مقدمة البيت، الحوش حيث في كل منزل يوجد حوش، الكرمة، الأسواق الشعبية مثل: سوق العصر، سوق المغرب، كما لاحظ أن المنازل صغيرة، فهي تكون ذات مساحة صغيرة بين 65-75م. إضافة إلى طرقها الضيقة.	

02	2006-02-20 أجريت مع تقني سامي في الإعلام الآلي بمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وأحد السكان السابقين بالحي	-في هذه المقابلة تم التطرق الى الحديث عن الحي و طريقة الحياة فيه: إن الحي قديم، كانت بدايات نشأته الأولى منذ 1954، بناياته قديمة مساحتها تقريبا بين 54م-150م. - يضم كل منزل غرفتين وحوش ومطبخ، حيث يكون الحوش أكبر مساحة في المنزل وتستعمل فيه كل النشاطات اليومية أي أنه أكثر استعمالا من أي مكان، كما توجد بالحوش كرمة لتزل المكان، تقيم بالحي تقريبا كل العائلات الممتدة، يسود بينهم الاحترام والتقدير والخجل وهي عائلات جد محافظة. - يمتاز سكان الحي بعلاقات جوارية وطيدة، حيث إذا كان أحد الجيران في حاجة إلى بناء مسكن مثلا يقومون بمساعدته ماديا كما يقومون بالبناء معه. - أرباب الأسر هم حرفيين وبنائين وعمال مصانع وبائعين.
	2006-02-26 إكمال المقابلة السابقة	- يعتبر حي شعبي وهو أكثر كثافة مقارنة بأحياء مدينة سطيف. - مساكنه ضيقة جدا، وهي تصعب من العيش بها، رغم علاقات الجوار الحسنة والحياة السعيدة التي نعيشها مع جيراننا، إلا أن ضيق

		المسكن كان دافعا وراء تغييرنا المسكن، كما فضلنا كراء المسكن دون بيعه وغن توفرت الإمكانيات المادية فسوف نقوم بإعادة بنائه وهذا راجع لشدة ارتباطنا بالجيران، وعلاقات الصداقة المكونة مع سكان الحي. - كما قال أنه ما زال يعبر عن الحي عند خروجه من العمل قبل الذهاب إلى المنزل الجديد رغم مرور عام على انتقالهم.

تحليل المقابلات:

المقابلة رقم 01: من خلال ما تم طرحه في المقابلة الأولى يمكن القول أنه كان لعامل الهجرة الريفية نحو المدن أثر كبير في نشأة الحي واحتلاله أكبر مساحة، أي أنه نشأ عشوائيا بطابع عمراني ريفي، حيث كان معزولا عن المدينة المركز وهذا بسبب الحواجز الأمنية التي وضعها المستعمر الفرنسي أثناء وجوده وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- منع اختلاط سكان الحي ذوي الأصول الريفية بالسكان الأوربيين الذين يتمركزون في وسط المدينة وبالتالي استفادتهم من كل الخدمات والمرافق الاجتماعية وبالتالي تهميش سكان الحي.
- كما تم إبراز شكل المدينة التي تشبه لوحة الشطرنج حيث تم تقسيم المدينة إلى قسمين مدينة عسكرية وأخرى مدنية، إضافة إلى تمركز الوحدات الإدارية ومراكز الخدمات الاجتماعية في مناطق محددة وبالتالي افتقار أحياء من هذه المراكز وبالتالي تهميشها ولتأكيد ما طرحه أعطى مثالا عن سور ""ليرومبار" والذي كان حاجزا بين المدينة المركز وباقي الأحياء السكنية.

المقابلة رقم 02: من خلال المقابلة الثانية تم إبراز الفترة الزمنية لنشأة الحي مع إعطاء المساحة التي يمكن أن يحتلها كل مسكن، وبالتالي إبراز جملة من الخصائص العمرانية للحي والتي تتمثل في النمط العمراني الذي بني به الحي وهو في الغالب نمط ريفي وإبراز أهم المشاكل التي يعانيها الحي والمباني، حيث تتسم المساكن بالضيق والقدم والضجيج.

أما بالنسبة للخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان فقد حاول إبرازها من خلال النمط الأسري الذي يسود الحي والذي في الغالب نمط العائلة الممتدة وهي عائلات محافظة. ثم يبين لنا نوع العلاقة السائدة بين الجيران وهي علاقات حسنة ويتجلى هذا من خلال ظاهرة التويزة وهي عبارة في شكل تضامن وتعاون مادي ومعنوي بين سكان الحي.

إضافة إلى إبراز بعض الملامح التي تحمل مدلولات سوسيوثقافية كالعتبة، الكرمة، الستار، والتي غالبا ما ترمز إلى الحرمة.

كما تم ذكر اهم الوظائف التي يمارسها سكان الحي حيث يعتبر النشاط الاقتصادي أحد أوجه الحياة الاجتماعية وبه يتحدد المستوى الاجتماعي، الثقافي، والاقتصادي للسكان حيث أن معظم سكان الحي هم حرفيين وبنائين وبائعين.

المقابلات مع السكان:

الرقم	التاريخ	مضمون المقابلة
01	05-04-2006	سيدة عمرها45سنة مدة السكن42سنة:لقد تغيرت طانجة زادت البنيات والمحلات من صيدلية، جزار، صائغي، مخبزة، الحمام، طبيب...أصبح موجود فيها كل شيء كانها وسط المدينة وهي أحسن من الأحياء الأخرى مثلا: حي بيلار، كما أن الزوار يأتوننا من كل جهة لأن

		فيها كل شيء إضافة إلى أنها بأثمان أقل مما هي عليه في وسط المدينة وكل هذه المحلات هي في معظمها ملك خاص، إضافة إلى الأسواق الشعبية التي تلبي كل متطلباتها الغذائية. وتضيف: (لو كان يديرونا برك جمعيات ثقافية يعلموا لبنات في الخياطة والطرز وحوايج أخرى لأن أولادنا ما يخليوش لبنات يروحو لوسط المدينة)، لأن في حين ما زالت البنت والمرأة تخجل من الجيران وتخاف الإخوة والأزواج أن يروها تخرج كل يوم أو تلبس لباس غير مستور. فنحن ما زلنا محافظين على عاداتنا وتقاليدنا وخاصة حرمتنا. لدي أولاد متزوجون وقسمت المنزل بيني وبين كل واحد فيهم لتفادي المشاكل مع أزواجهن ويبقى الاحترام والتقدير بيننا، نعيش حياة بسيطة جدا. في مقابل أحياء أخرى يعيش سكانها في راحة وبذخ مثل حي دلاس.
02	10-04-2006	موظف عمره 46 سنة مدة السكن بالحي منذ الولادة. الحياة في حينا هذه ممتعة ولا تنسى مدى الحياة حيث أن الحي هو منزل الجميع، كلنا نلعب في بيوت بعضنا وكما قال: (وين ناكلوها، نتغداو أو نتعشاو وين حكم علينا الليل نباتو، كنا كي الخاوة، آباؤنا آباء الجميع وأمهاتنا أمهات الجميع تقدر تقول دار وحدة). ننظف حينا لوحدنا أما البلدية فلم تولي لنا أي اهتمام، المسجد الذي أمامنا (جبناه حنا) أي يعود لنا الفضل في

		وجوده، حيث كان قبل هذا مكانا لتوقيف السيارات لكن لاحتياجنا لهذا المسجد استغنينا عن هذا الموقف وللأسف الشديد نجد أمامه الآن عدد هائل من القمامات (ما قدرناش نلموها) (والبلدية ما علابالهاش بينا) إضافة إلى ضيق الطرقات، فمثلا أصحاب دكاكين الحليب ومشتقاته يسدون علينا الطرقات عندما يقومون بتفريغ السلع من الشاحنات التي يستعملونها كل وقت ويقومون بتوقيفها أمام المحل فيسد بها الطريق، وإن قدر الله وحصل وان استعجلنا أحد المرضى فإننا لن نجد كيف نعبر الطريق إضافة إلى الضجيج المزعج الذي تسببه (كون تخطينا هذه الشاحنات كان كنا في رحمت ربي من غيرها حنا لا باس، وجيران بكري هوم جيران ذرك والحمد لله). ولو أنه لم تبق العلاقات بالمتانة التي كانت عليها سابقا ويضيف في كلامه عن البلدية فيما يخص مشكل صرف المياه كنا نعاني منه كثيرا ولقد عولج والحمد لله منذ عام بعد قيامنا بعدة مظاهرات وغلق الطريق العام عدة مرات ويقول أيضا: (طانجة تاع بكري تاع ذرك) لم يتغير فيها شيء وإن وجدت تغييرات فكانت في المحلات التجارية والأسواق والفضل في هذا يعود للشعب. إضافة إلى أن في الأفراح والمناسبات فالجيران جد متعاونون خاصة في الوفاة فإن الجيران هم الذين يقومون بفتل الكسكس والذبح والطبخ أي يقومون بكل

		شيء (حتان يتفرق الغاشي) وأنا وعائلتي وحتى الجيران لا نستطيع مفارقة حينا رغم كل شيء وسنيقى هنا حتى الممات والسلام عليكم.
03	10-04-2006	موظف عمره 32 سنة،مدة السكن بالحي 30 سنة، يعتبر حي طنجة من اقدم الاحياء في مدينة سطيف و هو بعيد عن مراقبة السلطات لذلك نجده يعاني من مشاكل كثيرة: الانحلال الخلقي، انتشار المخدرات والسرقة...، إضافة إلى ضيق وقدم المساكن الموجودة به وعدم احترام الجيران لبعضهم ووجود شكايات وخصومات دائمة إضافة إلى انتشار الفوضى، القمامات، فوضى النقل وضيق وازدحام الطرقات وكل هذا سببه السكان الجدد. أما فيما يخص العلاقات القديمة في السكن بالحي ما زالت تحافظ على العادات القديمة كاحترام الجيران واحترام الآباء والأمهات وهذا ما يبرز في سلوك هذا الجيل الذي يكن الاحترام الكبير لوالديه. وهذا ما لا نلاحظه على القادمين الجدد بالحي حيث نجد تفكك أسري رهيب، كلام قبيح في المنزل، شجارات دائمة. وأن تماسك الأسرة في هذا الحي بدأ في الزوال لتظهر الأسرة النووية فأخي مثلا بعد الزواج انفصل عن أبويه وهذا لاجتناب المشاكل فقط. ولضيق المسكن قام ببناء غرفة في فناء المنزل وهو على علاقة جيدة جدا مع أبويه. كما أنه يحرم بيته وبيتنا بطريقة جيدة جدا.

		أريد أن أضيف مشكلا تعاني منه الأسر في هذا الحي هو انعدام مرافق لتسلية وترفيه الأطفال مما يجعلهم ينحرفون.
04	18-04-2006	أجريت هذه المقابلة مع إحدى القاطنات تبلغ من العمر 72سنة، مدة سكنها بالحي حوالي 40سنة ،شهدت فترة الاحتلال الفرنسي وعاشت فترة إقامة هذا الحي ،في البداية كان الحديث عن نشأة الحي،ففي سنوات الخمسينات استفادت الكثير من العائلات بقطع أرضية تقدر بـــ 50، نادرا ما يكون أكثر من ذلك. بدأت البنايات الأولى لهذه العائلات وكان البناء بمواد محلية كالطين،كانت معظم البنايات تحوي غرفتين و فناء صغير – حوش- و كثيرا ما تستغل الغرفة الثانية في خدمات أخرى أي أن تكون غرفة للنوم وفي نفس الوقت مطبخ –النوالة- كما يفضل البعض تسميتها. وهذا يرجع الى العدد الكبير لحجم الأسر. يغطي سطح البنايات قرميد، الشوارع ضيقة على شكل أزقة أو (زبوق) ما عدا الشوارع الكبيرة. تزامن إنشاء هذا الحي والثورة التحريرية، تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار والأمن بسبب الحصار المفروض على الحي وعلى الأهالي بحيث كانوا يتعرضون من حين لآخر إلى تدخل مباغت من العسكر الفرنسي وحملة تفتيش واعتقال واسعة وحتى لا تكون المقابلة سردا تاريخيا مفصلا من الحين للآخر

		طرح بعض الأسئلة حول الحياة الاجتماعية وكانت الإجابة كما يلي: كان الأهالي يعيشون حياة ريفية بسيطة وقاسية في نفس الوقت. حيث تميزت بانتشار الأمراض والفقر والجوع مع غياب أبسط الضروريات كالماء والكهرباء والغاز فوسيلتهم –الكانكي- أما الغاز فهو إيقاد وإشعال النار واستغلالها في الطهي ورغم الظروف الأمنية والمعيشية القاسية إلا أنها تؤكد تواجد تكافل وتضمن بين الناس وتعاونهم رغم عدم توفر المادة، إلا أن التكافل المعنوي كان كبيرا جدا. بعد طرح السؤال عن الستار (الكلة) والعتبة، ترجع إلى أن وضع العتبة (الحجر المبني أمام باب البيت) يرجع إلى الأمطار الغزيرة في الشتاء التي كانت تحدث فيضانات مما تسبب في دخول الماء إلى البيت، مما يخلق حالة تأهب دائمة ليلا ونهارا والعمل على إخراج الماء من البيوت. أما الستار فترى أنه يستر أهل البيت لكن الدور الرئيسي له هو منع دخول الغبار والحشرات الطائرة... ونذكر أن أهل هذا الحي بقوا يعانون من هذه المشاكل حتى سنوات غير بعيدة فالاهتمام بهذا الحي بدا مؤخرا أي في العشر سنوات الأخيرة فقط –مرحلة التسعينات- تم تزويد الحي بأهم المرافق أي أصبح يتوفر على الماء، الكهرباء، الغاز وقنوات صرف المياه، وتعبيد الطرق، بالإضافة خلق المرافق العمومية كالبريد، فرع

		بلدي، النقل، الظروف الآن في رأيها أحسن بكثير من السابق أما عن تساؤلنا فيما يخص حياة السكان الحالية تذكر أشياء كثيرة تغيرت وزالت مع الوقت فجيران اليوم يختلفون عن جيران الأمس، بحيث كان الكل يشكل أسرة واحدة ومتماسكة ومتضامنة أما جيران اليوم فهم يتشاجرون لأتفه الأسباب خاصة فيما يتعلق بالأطفال الصغار. وفي حديثنا عن الجيران أثرنا نقاشات تتعلق ببعض مظاهر الحضرية في المجتمع خاصة فيما يتعلق بوسائل الإعلام التي غيرت طباع الناس فسهرات رمضان والتي كانت تضم العائلات الغائبة، فعائلة الناس اليوم هي التلفزة، والأعمال التي كانت تفخر بها المرأة سابقا غابت كالزرابي، النسيج، والتي كانت النساء تقضي وقتها في إنجازها وترى أنها مفيدة عكس وسائل الإعلام والتي تعتبرها معرقلة رغم أنها تسلي، تعلم، وتثقف، أما عن تعليم المرأة موافقة تماما وترى أن المرأة اليوم ليست بحاجة للرجل باستطاعتها توفير كل ما يلزمها دون الاستعانة به، أما عن الزواج و الأخذ برأي الفتى والفتاة في الزواج فهي ما بين البينين ترى أن الأخذ برأي الفتى والفتاة مهم جدا في حالة ما إذا كان أحدهما صالحا، أي إذا كان الفتى الذي يخطب ابنتها صالحا تجبرها على الزواج به وإذا كانت الفتاة التي اختارها ابنها غير

		مناسبة فهي تفضل أن تخطب له ابنة عائلة من اختيارها.

تحليـــل المقابلـــة رقـــم 01:

يتعاون سكان هذا الحي في الأفراح و الأحزان خاصة في المرض و المشاكل و يتعاملون و كأنهم عائلة واحدة، و هذا يؤكد قوة علاقات الجيرة و لم يصعب في هذا المستوى المعيشي البسيط لهم بل زاد في حدتها و هذا لمعايشة نفس ظروف الحياة القاسية على غرار الأحياء الجديدة الأخرى التي تسكنها العائلات الغنية. حيث توسع الحي على الأطراف و تحولت بعض السكنات القديمة إلى محلات تجارية و أضيف فوقها طابق آخر للسكن تغير بهذا نمط البناية الذي كانت عليه قديما و تنوعت هذه المحلات التجارية حسب متطلبات الحياة الحضرية هذا يعني انه هناك عمليات تجديد

و عمليات ترميم داخل هذا الحي مقارنة ببقية الأحياء المتخلفة الأخرى التي بقيت للسكن فقط (حي بيلير). و كل هذه المحلات هي ملك خاص هذا راجع لعدم توفر فرص العمل إذا لجأ سكان هذا الحي لمزاولة هذه النشاطات و حتى تجارة الأسواق الشعبية التي تميز هذا الحي و هي خاصية لم تزول. إضافة إلى أن سكان هذا الحي يعانون من نقص الخدمات الأساسية من جمعيات و نوادي و مرافق...التي تصعب الحياة رغم وجود هذه الأخيرة في مركز المدينة و بحكم بعد الحي عليه مما يحول انتقال الفتيات باعتباره مجتمع محافظ مازال متمسك بعاداته و تقاليده (خاصة حرمة الأنثى) .

تحليـــل المقابلـــة رقـــم 02:

من هذه المقابلة يمكن القول أن حي طانجة كغيره من الإحياء المتخلفة و الشعبية يتميز بوطادة علاقات الجيرة حيث تكون العلاقات جيدة و يكون الجيران أكثر تعاملا و تماسكا لأنهم يرون أن هذا الشيء أساسي لاستمرار الحياة و باعتبارهم ذو مستوى واحد فإنهم لا يجدون حرج في التعامل و التفاعل مع بعضهم البعض و رغم التطورات الحضرية التي عرفتها المدينة و الحي معا من جميع نواحي الحياة، إلا أن الحياة الاجتماعية مازالت متأثرة بالتفاعل المنسجم و المتكامل الذي يساهم في استمرار الحياة و التغلب على مصاعبها و نسيان متاعبها بهذه المساندات و المساعدات المتبادلة.

إضافة إلى هذا فان الحي يعاني من نقص في الخدمات الأساسية مثل النظافة، الأماكن العمومية... التي تعتبر من مهام الدولة و التي همشت هذه الأحياء الشعبية، إضافة إلى مشاكل الضيق في المنازل و الطرقات و الضجيج الذي تسببه الشاحنات و الدولة لم تقم بأي نوع من السياسات التنموية لمواجهة هذه الأنواع من المشاكل.

أما فيما يخص قيام سكان الحي بمظاهرات قصد تلبية البلدية لمطالبهم هذا يعني أنهم متحضرون و يحلون مشاكلهم بطرق سلمية ومتحضرة، و هم بهذا متمسكون

بعاداتهم و تقاليدهم من جهة و مواكبة التطورات في تفكيرهم و التعبير عن انشغالا تهم و حاجاتهم من جهة أخرى.

تحليـــل المقابلـــة رقـــم 03:

من هذه المقابلة يمكن القول أن حي طانجة من أقدم الأحياء في سطيف، و تنطبق عليه خصائص الأحياء المتخلفة، إذ تنتشر فيه أنواع مختلفة و متعددة و متنوعة من الآفات الاجتماعية كالسرقة، المخدرات، الانحلال الخلقي، الجريمة... من الآفات التي يساعد في انتشارها السريع طبيعة تخطيط هذه الأحياء، إضافة إلى الوافدين الجدد إلى هذا الحي، حيث يعتبر اغلبهم من طبقة متوسطة أو محتاجة و أن الأحياء المتخلفة هي المكان المناسب لها مقارنة بالأحياء الأخرى، التي يصعب عليهم شراء مسكن بها، أو حتى كرائه و لهؤلاء المهاجرين اثر كبير على علاقات الجيرة الجيدة التي كانت قائمة بين السكان الأصليين منذ عهد الاستعمار الفرنسي، حيث نقلوا معهم الكثير من المشاكل و الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري و الطباع السيئة و السرقة و التسول و الانحراف...

كما أن في هذه الأحياء زال نمط الأسرة الممتدة بها، و ساد نمط الأسرة النووية و هذا بسبب التأثر بسمات الحضرية و التطلع أكثر على خصائصها و الوعي بإيجابياتها إلى جانب استمرار العلاقات الجيدة و الاحترام في العلاقات القرابية و الجيرة معا. إضافة إلى هذا، هناك مشكل آخر يتمثل في نقص الخدمات الأساسية لهذا الحي من تسلية و ترفيه و مرافق...التي لها تأثير كبير على الحياة الاجتماعية، و البلدية لم تعره اهتمامها، مما عاد بالآثار السلبية على الأولاد و بالتالي انحرافهم، لان هذه الخدمات تساعد الوالدين في ضبط و توجيه أولادهم للتفاعل مع الحياة.

تحليل المقابلة رقم 04:

من خلال هذه المقابلة يمكننا القول أن الحي بني في ظروف قاسية والمتزامنة مع الثورة التحريرية كما أن المساحة المقدمة للبناء عليها هي صغيرة جدا، هذا ما يبرز لنا الضيق الذي تعانيه الأسر حاليا.نمط هذه البيوت هو نمط بناء ريفي تقليدي رغم أنه يختلف عن البناء الريفي في بعض الخصائص كغياب قاعة الاستقبال غرفة الضيوف، وهذا يرجع كما سبق الذكر إلى المساحة المحدودة كما عاش الحي تهميشا كبيرا من طرف المستعمر، حيث عانى سكان هذا الحي من الأمراض والفيضانات والفقر والجوع وعدم الاستقرار الأمني.

- رغم تغيير السكن ومكان الإقامة لهذه العائلة المهاجرة، إلا أنها أتت بعادات وتقاليد متميزة، وهذا التغير الجغرافي الذي فرضه الاستعمار على العائلة الجزائرية والذي حدث بشكل مكثف بعد الاستقلال لم يكن قوة كافية في تغيير الأسس الروحية للبنية الاجتماعية للعائلة والتي بقيت متماسكة بقيمها، بصفات سلوكها ، بعقليتها أو ذهنيتها الريفية.

إن سياسة التنمية التي اتبعتها الدولة خاصة في سنوات الثمانينات والتي ركزت أو حولت التنمية باتجاه المناطق الداخلية وبالتالي استفادت مدينة سطيف من عدة مشاريع بالإضافة إلى دعم مالي لترقية هذه المدينة وفي هذا الإطار استفاد الحي والذي أصبح جزء من هذه المدينة من عدة مرافق بالإضافة إلى تزويده بأهم الضروريات كالماء،الغاز ، الكهرباء، وتزويده بشبكة المواصلات، كما أن تزويد الأسر مساكنهم بمختلف التقنيات الجديدة من الآلات الكهرومنزلية والخاصة أيضا بالسمعية البصرية غير الكثير من الأدوار لهذه الأسر، فالمرأة اليوم خرجت عن إطار الحياة المنزلية نحو إطار التعليم والعمل ومسؤوليات أخرى ، بالاضافة إلى أن هذه العائلات اليوم تحسنت نظرتها اتجاه التعليم خاصة تعليم المرأة وخروجها للعمل ، وهذا تغيير إيجابي إن صح التعبير.

3. تحليل جداول الاستمارة:

جدول رقم 01: يبين الفئة العمرية للمبحوثين

الفئات	التكرار	النسب المئوية
28-18	30	%30
38-28	29	%29
48-38	22	%22
58-48	10	%10
68-58	9	%9
المجموع	100	%100

إن أكبر نسبة في عينة بحثنا كانت فئة الشباب والتي قدرت بـــ**30** % الذين تتراوح أعمارهم بين (18-28) سنة، وتليها نسبة **29** % التي تمثل الفئة العمرية (28-38) سنة، ثم (38-48) سنة بنسبة 22%، وأصغر هذه النسب للفئة العمرية (58-68) سنة بـــ 09%.

وعليه كما سبق ذكره فإن النسبة الأكبر كانت لفئة الشباب وهذا راجع تواجد هذه الفئة بدرجة كبيرة في الحي نظرا للظروف الاجتماعية التي تعيشها حيث يعاني معظمها البطالة، وعينة منها تعمل لحسابها الخاص، في مجالات تجارية وقد كان لتوجهنا غاية، ووهي رأي هذه الفئة في التغيرات الحاصلة وتطلعاتها باعتبارها فئة نشيطة حيوية.

تليها فئة الكهول بين (38-48) سنة والمقدرة بـــ 22%، والفئة العمرية (48-58) سنة التي قدرت بـــ 10%، وكانت معتبرة كون أننا وزعنا استماراتنا في كل أيام الأسبوع حتى عطلة نهاية الأسبوع التي كانت متعمدة لأهمية رأيها في دراستنا كما تضم هذه النسب عينة من النساء الماكثات بالبيت.

أما نسبة 09% تمثل الفئة العمرية(**58-68**)سنة وهي الفئة العمرية الأكبر سنا، تتواجد في الحي بنسبة معتبرة، كانت وجهتنا إليها باعتبارها عاشت أو مرت بتجارب عمرية مختلفة تسهل علينا فهم بعض الأمور خاصة المتعلقة بالحي ونسبة 09% كانت قليلة مقارنة بالنسبة للفئات العمرية الأخرى وهذا راجع لصعوبة تعاملها مع أسئلة الاستمارة ففضلنا إجراء مقابلات معها ولقد تعمدنا تنوع الفئات العمرية محاولة منا التعمق أكثر في حيثيات الموضوع الدراسة وخصوصا أن هذا التنوع ساعدنا في الحصول على معلومات.

جدول رقم 02: يبين جنس المبحوثين

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
ذكور	44	%44
إناث	56	%56
المجموع	100	%100

تمثل نسبة الإناث**56** % ، بينما بلغت نسبة الذكور 44%.

إن نسبة الإناث وهي النسبة الأكبر في عينة بحثنا وهذا لتواجدها بكثرة في المنازل من جهة وأكثر دراية بالعلاقات الاجتماعية خاصة الاحتكاك والتفاعل مع الجيران والمحرك الأساسي في الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، وباعتبارها الأكثر قابلية للتغيير ومواكبة تطورات العصر.

وعليه وباعتبار عينة البحث معظمها إناث، فقد ساعدنا ذلك على دخول المنازل والاحتكاك بالمبحوثات أكثر والتفاعل معهم ومن ثم تأسيس علاقات إنسانية جيدة، لأننا انطلقنا من فكرة: "اطمئنان" المبحوثين ومن ثم الحصول على معلومات تهم موضوع البحث.

أما النسبة الأقل فكانت للذكور بـــ 44% من عينة الدراسة، وهذا لصعوبة تعاملنا المباشر مع هذا الجنس، نظرا لثقافة المجتمع الجزائري وخصوصية هذا الحي بالإضافة إلى تواجدهم في العمل.

جدول رقم 03: يمثل الأصل الجغرافي للمبحوثين

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
داخل سطيف	72	%72
خارج سطيف	28	%28
المجموع	100	%100

بلغت نسبة المواليد داخل سطيف 72% ونسبهم خارج سطيف بـــ 28%.

وترجع ارتفاع نسبة المواليد داخل سطيف إلى أن معظم المبحوثين شباب ولدوا داخل المدينة بعد استقرار عائلاتهم بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمت هذه النسب أسرا لم تكن متواجدة في الأصل بالحي، بل انتقلت إليه منذ مدة زمنية حديثة بالإضافة إلى أسر انتقلت إلى هذا الحي من الأحياء المجاورة للمدينة، وليس من خارجها.

ونسبة 28% تمثل السكان النازحين من خارج المدينة لظروف تاريخية سبق ذكرها بالإضافة إلى أسباب اقتصادية واجتماعية تتمثل في العمل والرغبة في تحسين ظروف العيش أو لظروف أمنية خاصة في السنوات السابقة أو العشرية الأخيرة.

جدول رقم 04: يبين الحالة المدنية للمبحوثين

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
أعزب	37	%37
متزوج	45	%45
مطلق	08	%08
أرمل	10	%10
المجموع	100	%100

بلغت نسبة المتزوجين أعلى النسب بـــ 45% تليها نسبة العازبين بـــ 37% وبنسب أقل كل من الأرامل بـــ 10% والمطلقين بـــ 08%.

وعليه فارتفاع نسبة المتزوجين يرجع إلى أنها تضم جميع الفئات العمرية، تليها نسبة العازبين وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنسب الأخرى، وترجع إلى الظروف الاقتصادية الصعبة والاجتماعية لسكان الحي، والتي تتمثل في ضيق المساكن حيث

أن أغلبها يضم ثلاث غرف على الأكثر، بمقابل ارتفاع عدد الأفراد بالمسكن الواحد، ومن الناحية الاقتصادية عدم توفر الإمكانيات المادية من جهة، ومن جهة أخرى، تمثل هذه النسبة فئة الشباب التي تعيش نفس هذه الظروف على المستوى الوطني كالبطالة.

أما نسبة 10% فهي تمثل نسبة الأرامل خاصة فئة النساء كبار السن واللائي توفي أزواجهن لظروف الحرب التحريرية.

أما نسبة المطلقين وهي اصغر نسبة في العينة، فهي توحي لنا بحسن العلاقات الأسرية والتفاعل بين أفرادها، رغم التغيرات التي تعرفها المدينة والمكانة التي يحتلها كبار السن في التدخل لحل هذه المشاكل أو الإصلاح بينها.

جدول رقم 05: يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
لا شيء	**15**	**%15**
ابتدائي	**14**	**%14**
متوسط	**23**	**%23**
ثانوي	**26**	**%26**
جامعي	**22**	**%22**
المجموع	**100**	**%100**

بلغت نسبة الثانويين**26**% تليها المستوى التعليمي المتوسط 23% و الجامعي بـــ 22% وبنسب متقاربة الابتدائي بنسبة **14**% والأميين بنسبة 15%.

بلغت نسبة الثانويين أكبر النسب يليها المستوى الجامعي وتمثل هذه النسب معظمها الشباب هذا المستوى يسهل علينا في كثير من الأحيان من العمل والإجابة، ثم

تلي هذه النسب نسبة المستوى المتوسط، بعدها نسبة الأميين وتمثل هذه الفئة كبار السن والأفراد الذين لم يزاولوا تعليمهم بسبب الظروف الأمنية والاجتماعية التي عاشتها البلاد.

وفي الأخير الابتدائي بـــ 14% وتمثله الفئة التي لم تكمل دراستها كالفتيات اللاتي اضطررن للمكوث بالبيت.

وهذا لأنها رغبة رب الأسرة خاصة في مثل هذه الأحياء، حيث يقومون بتزويج بناتهم في سن مبكرة، وذلك بعد انتهائهن من مرحلة التعليم الابتدائي، كأقصى مستوى تعليمي وذلك لتفادي الوقوع في مشاكل اجتماعية لا تحمد عقباها. كما تمثل هذه النسب الذكور المسرحين من المدارس، وعليه وبصفة عامة يمكننا القول أن المستوى التعليمي لأفراد الحي بدأ في التحسن مما يعكس لنا أهمية التعليم، ووعيها بضرورته.

جدول رقم 06: يبين الحالة المهنية للمبحوثين

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
عامل	**42**	**%42**
عاطل	**49**	**%49**
متقاعد	**09**	**%09**
المجموع	**100**	**%100**

مثلت نسبة العاطلين عن العمل أكبر نسبة بـــ 49% تليها نسبة العمال 42% ونسبة المتقاعدين بـــ 09%.

من خلال عرضنا للنسب السابقة، فيما يخص الحالة المهنية، احتوت نسبة العاطلين عن العمل أكبر النسب وهي تمثل الفئة الشابة في معظمها، والتي لم تتوفر لديها فرصة العمل وغن كانت مالكة لشهادات تؤهلهم إلى عالم الشغل.

تلي هذه النسبة نسبة العمال والتي كان توجهنا إليها مع عطلة نهاية الأسبوع بحكم أنه يوم راحة بالإضافة إلى العمال المشتغلين لحسابهم الخاص بمحلاتهم التجارية على مستوى الحي.

ونسبة المتقاعدين أصغر هذه النسب والتي فضلنا إجراء مقابلات معها.

جدول رقم 07: يمثل عدد أفراد الأسرة

الفئات	التكرار	النسب المئوية
1-4	21	%21
4-7	40	%40
7-10	19	%19
10-13	16	%16
13-16	04	%04
المجموع	100	%100

أخذت الفئة من (4-7) فرد أكبر النسب بحيث قدرت 40%،تليها الفئة (1-4) فرد بسبة 21 %وبنسب متقاربة للفئتين (7-10) فرد، (10-13) فرد، فالاولى قدرت

نسبتها ب 19% و الثانية ب **16**%،واصغر النسب كانت للفئة **(13-16)** فرد و قدرت ب **04**%.

إن أكبر نسبة للفئة (4-7) فرد يعكس لنا توجه العائلات نحو النسل مقارنة بالفترات السابقة، وهذا يرجع إلى السياسة التي تنادي بها الدولة نحو تنظيم النسل هذا بالإضافة إلى ظروف المسكن (الضيق) والدخل المحدود.تليها الفئة من **(1-4)** فرد و هي تمثل نمط الاسرة النووية او الحديثة.

تليه الفئة من (7-10) ومن (10-13) فرد بنسب متقاربةوهي تمثل نمط العائلات الممتدة، كما أن للوازع الديني تأثير كبير على توجه العائلات نحو النسل.

وأضعف النسب هي من (13-16) فرد وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع النسب الأخرى، وهذا يرجع إلى التغير الحاصل على مستوى العائلة الجزائرية والتي بدأت في النزوح نحو الاستقلالية و الخروج من دائرة العائلة و بالتالي زوال مفهوم العائلة او الاسر الممتدة و طغيان الاسر النووية.

جدول رقم 08: يبين مدة السكن بالحي للمبحوثين

الفئات	التكرار	النسب المئوية
1-20	21	%21
20-40	44	%44
40-60	35	%35
المجموع	100	%100

أخذت الفئة (20-40)سنة نسبة 44% تليها الفئة (40-60) سنة بنسبة 35% ،اما الفئة (1-20) سنة فقد اخذت نسبة 21%.

قدرت أكبر نسبة للفئة (20-40) سنة تليها الفئة (40-60) سنة وتمثل هاتين الفئتين السكان الأصليين لهذا الحي، وهذه النسب توضح شدة تمسكهم بحيهم رغم التغيرات

الحاصلة بالمدينة، كما لا ننسى أن ننوه أنهم يعيشون ظروف اقتصادية صعبة تردعهم من مغادرة الحي.

أما أصغر نسبة للفئة (1-20) سنة وهم النازحين الجدد هذا راجع إلى انخفاض سعر العقار في هذا الحي مقارنة بالأحياء الأخرى بالإضافة إلى كونه يتوسط المدينة، فهو يجذب هؤلاء النازحين.

جدول رقم 09: يبين توزيع السكن

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
مستأجر	20	%20
ملك خاص	80	%80
المجموع	100	%100

قدرت نسبة الملاك الخواص للمساكن بـــ 80% اما نسبة المستأجرين فقدرت بنسبة 20%.

تعكس هذه النسب أن سكان هذا الحي معظمهم مالكين وهذا يرجع إلى رغبة سكان هذا الحي في الملكية، وهذا ينطبق على ذهنية الجزائريين بصفة عامة، كما أن سعر العقار يخول الملكية للجميع.

أما نسبة المستأجرين وهي نسبة منخفضة مقارنة بالأولى وهذا راجع إلى تمسك المالك بمسكنه

بحيث يفضل استئجاره بدلا من بيعه.

جدول رقم 10 يوضح مساحة المسكن

المساحة	**التكرار**	**النسبة**
50-100 م²	**23**	**%23**
100-150 م²	**45**	**%45**
150-200 م²	**19**	**%19**
200-250 م²	**13**	**%13**
المجموع	**100**	**%100**

من خلال الجدول قدرت اكبر نسبة فيما يخص مساحة المسكن التي تتراوح ما بين 100- 150نسبة 45%،والن التي تقدر مساحتها ما بين 50-100،تليها نسبة 19% للمساكن التي تتراوح مساحتها ما بين 150-200،و في الأخير نسبة 13 للمساكن التي تتراوح مساحتها ما بين 200-250.

و منه نستنتج إن صغر حجم مساحة المساكن راجع بالدرجة الأولى إلى عامل الاستعمار و ذلك بهدف جذب اكبر عدد ممكن من السكان خاصة من الأرياف بهدف خنق الثورة و القضاء عليها و بالتالي أصبحت هذه الأحياء أكثر الأماكن عرضة للازدحام و الاكتظاظ السكاني فهي تمثل مأوى للنازحين الأمر الذي أدى هو الأخر إلى ضيق المساحة، و صعوبة التوسع في البناء على المستوى العمودي لضعف

الامكانات،و كثرة المضايقات من طرف السلطات المحلية للمدينة من ناحية أخرى.
أما فيما يخص انسب المتبقية فهي تمثل فئة ذوي الدخول المرتفعة و القادرين على تغيير مساكنهم التوسع في البناء سواء أكان توسع أفقي و ذلك بشراء العقارات المجاورة أو التوسع العمودي و هي فئة قليلة إذا ما قورنت ببقية أحياء المدينة.

جدول رقم11: يمثل عدد الطوابق

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
أرضي	43	%43
طابق	48	%48
طابقين	09	%09
أكثر	00	00
المجموع	100	%100

من خلال هذا الجدول تبين أن:
نسب الطوابق لسكنات أصحاب العينة هي كالتالي: 43% تمثل الطابق الأرضي و48% تمثل السكنات ذات طابق الواحد أما السكنات ذات طابقين فكانت نسبتها 09% بالنسبة للسكنات الأكثر من طابقين فهي معدومة في عينة بحثنا.

نستنتج من هذه النتائج أن السكنات ذات الطابق الواحد هي السائدة لأنه نمط عمراني ريفي الذي بني به الحي لأول مرة ومازال هذا النمط موجودا حتى الآن رغم التطورات الحضرية التي عرفتها المدينة والحي بصفة خاصة وهذا راجع للمستوى المعيشي أو الحالة الاقتصادية التي يعيشها سكان الحي وبالتالي صعب عليهم تغيير سكناتهم. أما بالنسبة للسكنات ذات الطابق والطابقين فإن أصحابها كان لهم الحظ في توفير الإمكانيات المادية التي مكنتهم من إعادة المساكن.

جدول رقم 12: يمثل عدد الغرف

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
غرفة	34	%34
غرفتان	15	%15
3 غرف	26	%26
أكثر	25	%25
المجموع	100	%100

من خلال الجدول تبين لنا ما يلي:

أن سكنات عينة بحثنا في هذا الحي كانت عدد غرفها كالآتي:

بالنسبة للتي تحتوي على أكثر من 3غرف، كانت نسبتها 25% أما التي تحتوي على 3غرف كانت نسبتها 26% وذات غرفة واحدة كانت بنسبة 43% وذات الغرفتان كانت بـــ 15%.

نستنتج من هذه النسب أن ارتفاع عدد الغرف إلى أكثر من ثلاثة في المسكن الواحد هذا يعني أن هذه المساكن تحتوي أكثر من طابق وهذا يعكس لنا وجود تحول عمراني من التقليدي البسيط إلى عصري حديث وهذا تماشيا مع التطورات الحضرية والتغيرات الحاصلة خاصة على مستوى المدينة مما أثر في تنوع الأنماط العمرانية وتأثر حي دراستنا بها وبالنسبة لاحتواء المساكن على غرفتين فهي تمثل المساكن التي بقيت محافظة على النمط القديم (غرفتان+ حوش+ مطبخ صغير) تتربع على مساحة ما بين (50م^2-إلى 70م^2) وبالنسبة للمساكن ذات الغرفة الواحدة فهي تمثل المساكن المستأجرة.

جدول رقم 13: يبين حالة المبنى

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية

جيدة	29	%29
مقبولة	32	%32
سيئة	39	%39
المجموع	100	%100

بلغت نسبة المباني السيئةبـــ 39% وهي أكبر نسبة مقارنة بالمباني الجيدة التي قدرت بـــ 29%، أما عن حالة المباني المقبولةفقد وصلت على 32%.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن حالة المباني المقبولة معظمها خضع لعمليات الترميم، نظرا لقدم المبنى والمواد المحلية البسيطة التي بني بها أول مرة، حيث لم تصبح صالحة للعيش، كما أن أغلبية أفراد هذه العينة ذوي الدخل البسيط أما عن المباني السيئة، والتي لم تخضع لأي ترميم بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية أي عينة الدخل الضعيف التي تعيش أوضاع مزرية، كما تضم المباني المؤجرة التي لا يولي أصحابها أي عناية وأهمية اتجاهها، كما تأكد في إحدى المقابلات أن المباني السيئة تضم المباني المتنازع عنها متعلقة بالإرث. وأما عن المباني الجيدة فهي تمثل المباني المعاد بناؤها وتغييرها عن طريق عمليات الهدم والإزالة ثم إعادة بناء مساكن مكانها.

جدول رقم 14: يمثل توزيع الإجابات ما إذا كان المبنى يضم أكثر من عائلة

الاحتمالات	**التكرار**	**النسب المئوية**
نعم	66	%66
لا	34	%34
المجموع	100	%100

بلغت نسبة المباني التي تضم أكثر من عائلة 66% في حين المباني تضم أقل قدرت بـــ 34%.

إن ارتفاع نسبة العائلات في المباني يعود إلى خصائص الأسر الجزائرية التي تتميز بالامتداد، حيث تضم الجدين والوالدين والأحفاد، حيث تشغل الأسرة النووية داخل العائلة غرفة على الأكثر وتتقاسم بقية الأماكن (مطبخ، مرحاض، حوش) مع أفراد العائلة.

وما تتصف به الأحياء الشعبية الجزائرية في الغالب نمط عمراني الحارة، حيث نلاحظ غياب هذه الخاصية في حينا، كما لا ننسى المساكن التي يقوم أصحابها بتأجيرها.

أما أصغر نسبة فهي تضم الأسر النووية أو الأسرة التي تملك مساكن ضيقة لا تستوعب عائلات أخرى، وهذه النسبة ضئيلة في الأحياء الشعبية مقارنة بباقي الأحياء حديثة النشأة والتي تحوي عددا أكبر من الأسر النووية.

جدول رقم 15: توزيع المشاكل التي يعاني منها المبنى

المتغير	التكرار	النسب المئوية
ضيق	53	%53
تشقق الجدران	16	%16
تشقق السقف	09	%09
تشقق الأرضية	15	%15
نقص التهوية	12	%12
الشمس	14	%14

الضجيج	46	%46
لا يوجد	05	%05

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكبر المشاكل التي يعانيها المبنى هي الضيق حيث وصلت إلى 53% وبنسب متقاربة الضيق بـــ الضجيج 46%، تشقق الجدران بـــ 16% و تشقق الأرضية بنسبة **15%**،و مشكل التعرض لأشعة الشمس بلغ نسبة **14%**،أما مشكل نقص التهوية فقدر بـــ 12% وتشقق السقف قدر بـــ 09%وهي اصغر النسب.

إن مشكل الضيق يرجع إلى المساحة التي تشغلها اغلب المساكن حيث تقدر ب:**50**م في معظمها، الأمر الذي يؤكد معظم المبحوثين و يرجع السبب في صغر المساحة إلى السياسة الاستعمارية و التي كان لها هدف من وراء تحديد مساحة المساكن و هذا لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الريفيين و ذلك لخنق الثورة و القضاء عليها هذا ما صعب على السياسات التنموية إحداث تغييرات في الحي.

-و أما فيما يخص مشكل الضجيج و الذي يعد من ابرز المشاكل التي تمثل أكبر النسب في هذا الحي حيث يعد احد ابرز الخصائص التي تميز الحي الشعبي والذي يتمثل في هتافات الناس وأصواتهم والتي لا يرون حرجا في إصدارها بالإضافة إلى المركبات كالسيارات والشاحنات والتي تشكل ازدحاما في الحي وضجيجا، كما أنها تشكل خطرا على أهل الحي والتلوث الشيء الذي ينجم عنه نظرا لضيق شوارعها، والتي لا تسمح إلا بمرور الراجلين، بالإضافة إلى الهلع الذي يسببه بعضهم في إحداثه خاصة في الليل (الشجار، الدراجات النارية، تناول المخدرات...) كما لا ننسى الفترة الصيفية بحيث لا ينام ذلك الحي وهذا راجع إلى الأعراس وسهر بعض الشباب وبعض الفرق، مما يؤدي إلى خلق الضجيج.

- فيما يخص مشكل تشقق الجدران والسقف فهي تمثل حالة أو وضعية المباني السيئة والقديمة التي لم يستطع أصحابها إجراء ترميم بسبب الظروف الاقتصادية، كما

أن سياسة الدولة اقتصرت على مجال الإسكان والبناء ولم تخصص إعانات مالية لترميم هذه السكنات. ونقص التهوية راجع إلى الكيفية التي أقيمت بها السكنات في بادئ الأمر، حيث لا تتوفر على نوافذ وإن توفرت فهي صغيرة الحجم، أما عن العينة التي أجابت بعدم وجود مشاكل، فهي التي وضعية مبانيهم جيدة والتي أعيدت بنايتها وفقا لمقاييس تصميم المسكن جديدة.

ويبقى مشكل الشمس والتي يقصد تعرض أو عدم تعرض المساكن للشمس، وهذا راجع إلى اللاتجانس بين المباني حيث مباني تضم أكثر من أرضي (أرضي + طابق أو أكثر) بالمقابل مباني تضم الأرضي فقط.أما عن الفئة التي صرحت بعدم وجود أي مشكل من بين المشاكل المطروحة في المبنى فهي الفئة التي قامت بتغييرات حول المبنى و حاولت خلق نمط عمراني يتأقلم و طريقة الحياة المرغوب فيها و هذه الفئة تمثل أصحاب الدخل المرتفع.

جدول رقم 16: يمثل القيام بتغيرات في المسكن

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	57	%57	**توسيع**	23	%40.35
			فتح أو غلق نوافذ	12	%21.05
			إضافة حمام	00	%00
			إضافة مرحاض	06	%10.56
			إضافة غرفة	10	%17.54
			تغييرات أخرى	06	%10.56
لا	43	%43	**المجموع**	57	%100

المجموع	100	%100			

من خلال هذا الجدول تبين لنا ما يلي:

أن نسبة 57% تمثل الجماعات من عينة البحث التي قامت بتغييرات في المسكن وهذه التغييرات تختلف حسب النسب حيث نجد التوسيع كان بنسبة 40.35% ،فتح أو غلق نوافذ بنسبة 21.05%، و اضافة غرفة بنسبة 17.54%.

أما إضافة الحمام فكانت نسبتها معدومة، و إضافة مرحاض فكانت بـــ 10.56% إضافة إلى تغييرات أخرىبنفس النسبة 10.56% ،أما فيما يخص المساكن التي لم يحدث فيها تغيير فكانت نسبتها 43%.

نستطيع القول أن معظم جماعات العينة قاموا بتغييرات وهذا راجع لتوفر نوع من الإمكانيات أو حبا في التجديد وتمثلت هذه التغييرات في توسيع المسكن أو إضافة غرفة أو مرحاض على حساب مجال آخر خاص بـــ (الفناء أو الحوش) والذي كيفه أصحاب هذه العائلات ومتطلباتها وكانت بنسب متفاوتة وهذا راجع لأفضلية وأهمية تغيير عن آخر. حيث قدرت نسبة توسيع المسكن بأكبر النسب وتمثلت في ظهور نمط جديد هو الطابق إضافة إلى فتح وغلق النوافذ للقضاء على نقص التهوية ومشكل الشمس التي لا تتوفر عليها المباني القديمة وكانت التغييرات الأخرى في طلاء الجدران وتغيير البلاط...وهذا رغبة في مواكبة التطورات الجديدة.

أما الذين لم يقوموا بتغييرات في مسكنهم من أفراد العينة وهذا راجع لانعدام الإمكانيات أو الرغبة في الانتقال للاستفادة من سكنات أكثر ملائمة خارج الحي.

جدول رقم 17: يمثل الطرف الذي قام بالتغيير

الاحتمالات	**التكرارات**	**النسب المئوية**	**الاحتمالات**	**التكرارات**	**النسب المئوية**
نعم	57	%100	**المالك**	57	%100
			المستأجر	00	00

تعاون الجيران		00	00	

من خلال هذا الجدول نجد أن نسبة التغييرات التي قام بها الملاك كانت 100% وانعدمت عند المستأجر والجيران.

نستنتج من هذه النتائج أن الملاك هم الذين لهم حرية التصرف في مساكنهم وقاموا بتغييرات لوحدهم لحاجتهم للتغيير وتوفير الراحة وهذا حسب الإمكانيات كما تمثل الملاك الذين قاموا بتأجير مساكنهم وهذا للحفاظ على وضعية المساكن ولجذب المستأجرين باعتبار المسكن وسيلة ربح ودخل ثاني.

أما انعدام التغيير في فئة المستأجرين من عينة البحث فهو راجع لعدم مبالاة هذه الفئة باعتبار أن وضعية المسكن لا تعنيهم (مسكن مؤقت). أما بالنسبة لتعاون الجيران فهذا يدل على أن تعاون الجيران يكون خارج نطاق السكن كما أن نمط بناء هذا الحي الشعبي يختلف عن الأحياء الشعبية،و المتخلفة المبنية على شكل حواري مما يؤدي إلى ضرورة التعاون.

18: يمثل نوع الغرف التي يحتويها المسكن

المتغير	**التكرار**	**النسبة**
غرفة النوم	**100**	**%100**
غرفة الاستقبال	**51**	**%51**
غرفة الاطفال	**25**	**%25**

من خلال هذا الجدول نجد:

أن نوع الغرف التي يحتوي عليها مسكن هذا الحي تتنوع بين غرفة النوم بنسبة 100% وهي أكبر النسب وبين غرف الاستقبال بـــ 51%.

أما الغرف الخاصة بالأطفال فهي تمثل25%.

نستنتج من خلال هذه النسب أن كل المساكن تحتوي على غرف النوم لأن هذه الأخيرة مهمة جدا للحياة لذا بلغت أكبر نسبة وهي تلعب دورين أساسيين النوم والاستقبال معا وهذا لضيق المنزل أما غرف الاستقبال التي يحتويها المساكن فرغم الضيق إلا أن العائلة الجزائرية تخصص مكانا لاستقبال الضيوف على حساب أمور أخرى وهذا راجع لعاداتهم وتقاليدهم وميزتهم (كرم الضيافة) كما تقوم في نفس الوقت هذه الغرف بدور النوم في الليل والاستقبال في النهار. أما بالنسبة للغرف الخاصة بالأطفال فهي تمثلها الأسر القليلة العدد ولها عدد أكبر من الغرف وغالبا هي الأسر الحديثة النشأة (أسر نووية).

جدول رقم19: بين استغلال المباني في نشاط غير السكن

المتغير	الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية	المجموع	
				التكرار	النسبة المئوية
نعم	ورشة	1	%4.54	22	%22
	مكتب	01	%4.54		
	مخزن	0	%0		
	محل تجاري	18	%81.81		
	نشاطات أخرى	02	%9.09		
لا				78	%78
المجموع				100	%100

يبرز لنا هذا الجدول نجد أن نسبة 22% تمثل استغلال المبنى في نشاطات غير السكن بأنواعها كما تشير نسبة 78% إلى عدم استغلال المبنى في نشاطات غير السكن، وأخذت نسب استغلال المبنى في نشاطات غير السكن وتنوعت حيث أخذت المحلات التجارية 81.81% ونشاطات أخرى 9.09%،أما فيما يخص المكتب و ورشة فقد أخذت نسبة 4.54% ، أي أن معظم المباني تستغل للسكن فقط نظرا للمجال –المساحة- التي تشغلها المساكن، كما تمثل المباني القديمة التي لم تتعرض لأي تغيير إذا انحصرت وظيفتها في السكن فقط أما الفئة التي قامت باستغلال المبنى في نشاطات أخرى فهي تمثل الفئة التي عملت على تغيير نمط المسكن الخاص بها، وفق متطلبات الحياة ويرجع الكثيرين إلى تغيير نشاط المسكن إلى انعدام الحي على مرافق خاصة تلبي احتياطات السكان، وبالتالي الاستثمار في هذا الحي وبهذه الطريقة يعد مربحا كما نلمس غياب سياسة من طرف الدولة واضحة المعالم، فيما يخص هذه الأحياء، والتي ظلت لفترة طويلة مهمشة، وتتنوع هذه النشاطات وبنسب متفاوتة وأكبرها ه المحلات التجارية وترجع إلى أهمية هذه المحلات في توفير أو قضاء حاجيات السكان من جهة، بالإضافة إلى امتصاص من هذه المحلات للبطالة التي يعاني منها فئة الشباب.

أما النسب التي تمثل استغلال المبنى في فتح مكاتب ونشاطات أخرى وهذا تماشيا واحتياجات السكان من جهة ومن جهة أخرى حسب خير له في مجال معين (حلاق، نجار، صائغي...).

جدول رقم20:يمثل توزيع حالة الشوارع

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
ضيقة	78	%78
واسعة	22	%22

المجموع	100	%100

يمثل لنا هذا الجدول أن نسبة الشوارع الضيقة أكبر النسب حيث قدرت 78% أما الشوارع الواسعة فبلغت نسبتها 22%.

يرجع ارتفاع نسبة الشوارع الضيقة إلى نمط الحي التكويني عليه، الذي ركز على أكبر استغلال للمجال، وبالتالي استقطاب عدد هائل من العائلات بحكم الظروف التاريخية والأمنية التي ميزت الثورة التحريرية، كما ترجع إلى الكثافة السكانية التي عرفها الحي من جهة، ومن جهة أخرى دخول المركبات (وسائل النقل) مما تصعب حركة المرور والتنقل حيث لا تصلح هذه الشوارع إلا بمرور الراجلين.

أه

ال

الجدول رقم21: توزيع النقل

الاحتمالات	**التكرار**	**النسبة المئوية**
متوفر	89	%89
غير متوفر	11	%11
المجموع	100	%100

من خلال الجدول، تمثل نسبة 89% عدد المبحوثين المصرحين بأن النقل كافي أما نسبة 11% عدد المبحوثين الذين صرحوا بعدم كفاية النقل.

إن نسبة المبحوثين والمصرحين بأن النقل كافي هي أكبر النسب، وهذا ما يبرز لنا اهتمام الدولة بهذا المجال من خلال حملة السياسات التنموية في شتى المجالات حيث عرف قطاع النقل مرحلة متقدمة في هذه المدينة خاصة في العشرية الأخيرة ولقد استفاد الحي من خطين هما –02- والخط رقم -03- بالإضافة إلى خطوط أخرى يمكنها الإيصال للحي، مما يسهل من حركة تنقل سكان الحي، ويخل اتصالا مباشرا مع مركز المدينة.

أما المصرحين بالنقل غير كافي فهي نسبة ضعيفة تمثل الفئات البعيدة عن موقف الحافلات. وهذا تماشيا مع التغيرات الحاصلة على مستوى المدينة (التوسع الذي شهدته هذه الأخيرة) مما جعل هذا الحي و الذي كان في وقت سابق معزولا، اصبح اليوم يحتل موقعا ممتازا.

جدول رقم 22: يمثل المعاناة من مشكل صرف المياه

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	75	%75
لا	25	%25
المجموع	100	%100

هذا الجدول يبين ما يلي:

فئة الأفراد الذين يعانون من مشكل صرف المياه من العينة كانت تمثل نسبة 75% أما الأفراد الذين لا يعانون من مشكل صرف المياه كانت نسبتهم 25% نستنتج من هذه النسب المئوية ارتفاع نسب المبحوثين الذين لا يعانون من مشكل صرف المياه

وهذا راجع إلى حداثة وضع هذه القنوات من طرف البلدية بسبب السياسة التطورية التي ابتلعتها الدولة في فترة التسعينات اتجاه هذا الحي. هذا ما ساعد من التخفيف من حدة المشاكل التي يعانيها الحي نظرا لموقع الحي ريب من مركز المدينة.

أما بالنسبة للفئة التي تعاني من مشكل صرف المياه فهذا ممكن يكون راجع إلى تلف هذه القنوات رغم إصلاحها الراجع لعدم الصيانة أو عدم إتقان عمل الدولة في إصلاح قنوات صرف المياه هذه.

جدول رقم 23: توزيع وصول المياه باستمرار

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
نعم	**75**	**%75**
لا	**25**	**%25**
المجموع	**100**	**%100**

من خلال الجدول بلغت نسبة المبحوثين الذين تصلهم المياه باستمرار إلى 75% في حين الذين لا تصلهم قدرت بـــ 25%.

إن ارتفاع نسبة الذين تصلهم المياه تعود إلى اهتمام الدولة بتوفير وتنظيم توزيع المياه حيث يستفيد يوميا من المياه لفترة زمنية محددة من 4 صباحا إلى 11 نهارا في أغلب الأحيان أي بمعدل 5-7 ساعات يوميا، وهي معتبرة مقارنة بفترات سابقة خاصة السنتين الماضيتين حيث عرفت المنطقة جفافا كغيرها من مناطق الوطن، ومقارنة بالأحياء الأخرى والتي لا تصلهم المياه بفترات متقطعة تتجاوز اليومين في غالب الأحيان، أما عن النسبة التي لا تصلهم المياه فهي ضئيلة، وهذا نتيجة لموقع المساكن وضعف قوة الضخ وتعطل القنوات في بعض الأحيان بحيث يستفيد بعضها من المياه يوميا والأخرى نادرا.

جدول رقم 24: يبين النظافة في الحي

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
نعم	59	%59
لا	41	%41
المجموع	100	%100

من خلال الجدول قدرت نسبة الذين يعانون مشكل النظافة بـــ 59% ونسبة قريبة بلغت نسبة المستجوبين الذين لا يعانون هذا المشكل 41%. أما الذين يعانون من مشكل النظافة، فهذا راجع لعدم احترام المواقيت المحددة لجمع القمامات من جهة ومن جهة أخرى غياب الأماكن المخصصة لذلك، فمن خلال ملاحظتنا وجدنا تجمع القمامات أمام المساجد، بالإضافة إلى انتشار الباعة على الأرصفة خاصة (باعة السمك، الخضر..) مما يؤدي إلى انتشار الروائح وتلوث واتساخ الأحياء-و اما عن النسبة التي لا تعاني من مشكل التلوث و النظافة فهذا راجع بالدرجة الاولى الى ثقافة السكان و دورهم في الحرص على نظافة حيهم و مدى وعيهم بتفشي الامراض المعدية و الخطيرة و التي تتسبب من خلال التلوث و عدم نظافة الحي و هذا الامر اكده الدكتور احمد بودراع من خلال دراسته في مدينة باتنة اذ توصل الى ان:المناطق الحضرية المتخلفة تتصف بصورة عامة بمستوى صحي منخفض جدا، و هذا نتيجة لانعدام الوقاية الصحية حتى اصبحت تلك المناطق اماكن خصبة لانتشار الامراض و ارتفاع معدل الوفيات، و هذا لقذارة المناطق الحضرية المتخلفة بسبب قلة الوسائل الفعالة للتخلص من الاوساخ و القمامة في تلك المناطق المزدحمة[12]. لذلك تعمل بعض الفئات و خاصة الطبقة الواعيةو المثقفة بالحرص على نظافة الحي انطلاقا من نظافة المسكن .دون ان ننسى الاهتمام الكبير الذي توليه البلدية فيما يخص هذا المجال حيث تحتل مدينة سطيف المراتب الاولى في النظافة على المستوى الوطني،تحت شعار

1احمد بودراع،المرجع السابق،ص30

سطيف مدين نظيفة و بالتالي التوجه نحو هذه الاحياء حتى لا تبقى تعيش نوعا من التهميش و العزلة.

جدول رقم 25: يبين توزع العاملين على تنظيف الحي

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
السكان	30	%30
البلدية	70	%70
المجموع	100	%100

من خلال الجدول قدرت نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن عمليات التنظيف التي تقوم بها البلدية قدرت بـــ 70% أما التنظيف من طرف السكان فبلغت نسبته 30%.

إن ارتفاع نسبة عمليات التنظيف التي تقوم بها البلدية، ترجع إلى مساهمة البلدية في عملية النظافة، خاصة بهذا الحي الذي يأخذ فيه النشاط غير الرسمي قسطا كبيرا بالإضافة إلى أنه أحد الأنوية الكبرى المشكلة للمدينة، لكثافته السكانية والمساحة المشغولة لذلك يستوجب عملية تنظيف يومية، لتجنب المشاكل التي قد يتعرض لها أفراد الحي –مشاكل صحية- أما نسب مساهمة السكان فهي قليلة مقارنة بالبلدية وتنحصر عملية التنظيف أمام مساكنهم –خاصة في الفترة الصباحية- بالإضافة إلى مبادرة بعض السكان في مساعدة البلدية للقيام بعملها حسب بعض المبحوثين.

جدول رقم 26:يمثل توزيع الشبكة الكهربائية

الاحتمالات	التكرار	
معممة	**98**	**%98**
غير معممة	**02**	**%02**
المجموع	**100**	**%100**

من خلال الجدول تبين أن الشبكة الكهربائية موزعة على أنحاء الحي بنسبة 98% ،أما نسبة 02 %

فهي النسبة المتبقية التي تعاني من مشكل الكهرباء. و من خلال النسب المتحصل عليها يمكن القول إن معظم الأحياء المتخلفة تعاني من مشكلة توصيل الشبكة الكهربائية و تعميمها على جميع أبنية الحي،إلا أن حي طنجة و حسب النسب المقدمة فهو يحتوي على شبكة كهربائية معممة على جميع الأبنية بنسبة98%،و تبقى نسبة 02% للأبنية التي تعاني من هذا المشكل و هي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت ببعض الأحياء المتخلفة و في مدن أخرى كما هو الأمر في مدينة باتنة حيث توصل الدكتور احمد بوذراع إلى انه توجد شبكة كهربائية إلا أنها غير معممة على جميع الأبنية السكنية في هذه المناطق، الشيء الذي أدى إلى انتشار ظاهرة استعارة الأسلاك الكهربائية من المساكن المجاورة،و دفع قيمة الاستهلاك مناصفة حيث تظهر هذه المناطق مكسوة بخيوط كهربائية مدت للأبنية التي تخلو من الإنارة،و هذا هو الشيء الذي لم نجده بحي طنجة بالرغم انه يحمل بعض خصائص الأحياء المتخلفة إلا أن هناك بعض المميزات لم تنطبق عليه مقارنة بأحياء متخلفة في مدن أخرى.

جدول رقم 27: بين العلاقة بين الجيران

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
جيدة	55	%55
متوسطة	35	%35
ضعيفة	10	%10
المجموع	100	%100

من خلال الجدول تبين أن النسبة الأكبر كانت بـــ**55** % وهي تمثل العلاقات الجيدة بين الجيران تليها نسبة**35** % التي تمثل العلاقة المتوسطة بين الجيران، أما النسبة الأقل فهي للعلاقات الضعيفة بين الجيران بـــ**10** %.

-و في إطار الحديث عن علاقات الجوار يصدر بنا التمييز بين نوعين من الجوار قبل تحليل النسب المتوصل إليها و هما كالأتي:الجوار المكاني و الجوار الفيزيقي،حيث تتميز العلاقات بالعزلة النسبية بين وحدات هذا الجوار،أما النوع الثاني و هو الجوار الشخصي ذو الصبغة الاجتماعية و يتميز بوجود أنماط من الأنشطة الاجتماعية يتبادلها أعضاء الجوار ،و يصاحب هذه الأنشطة علاقات اجتماعية تتفق مع طبيعة و نوع الروابط التي تسود الجيرة.إذ تعتبر الجيرة اصغر وحدة اجتماعية في المجتمع المحلي الحضري،يسودها نمط العلاقات الأولية التي تسمح بالتالف و يصاحبها تجانس يسمح بوجود جماعات أولية تتميز بإحساس قوي بالشعور الذاتي،و تقوم هذه العلاقات بدور واضح في الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

ومن خلال هذه النسب يمكن القول أن علاقة الجيرة في هذا الحي الشعبي هي مجملها جيدة وهذا راجع كونهم من طبقة واحدة، مما يسهل الاحتكاك ببعضهم بشكل كبير إضافة إلى المدة الزمنية التي عاشها سكان الحي مع بعضهم أما النسبة المتوسطة فهي راجعة ممكن للسكان الذين لا يحبون هذا النوع من العلاقات لتفادي المشاكل، أو راجع لطباعهم، أما النسبة الضعيفة فهي تشمل السكان المهاجرين الجدد الذين لم يسمح لهم الوقت بإقامة علاقات جيرة بنوعيها المتوسطة أو الجيدة كما يتحكم عامل المدة الزمنية في هذه العلاقات، فنجد تواجد نوعين من الأسر، الأسر المتنقلة إلى الحي حديثا، فبعضهم يسعى لإقامة علاقات جيرة ولكن يحذر، وهذه العلاقات متوسطة، كما نجد الأسر التي لا ترغب في إقامة علاقات جيرة ولكن يحذر، وهذه للمشاكل كما تميزه الأسر المهاجرة للريف والتي تعاني تهميشا، أو تهمش نفسها وفي هذا الوسط بالإضافة إلى أننا نلحظ بداية التوجه نحو الانعزال لدى هذه الأسر، وهذا يعد سمة عن السمات الحضرية التي تفرضها الحياة في المدينة، وبالتالي إلى حدوث **تغيير على مستوى الحياة الاجتماعية الأولى** للأفراد.

-وفي ضوء التعريف السابق لمفهوم الجيرة و تحليل نسب الدراسة التي أجريت بالحي حول علاقات الجوار و التي توصلت إلى أنها علاقات جيدة نوعا ما مقارنة ببعض المناطق المتخلفة المدروسة إلا انه يمكن تعميم مايلي:إن مجتمع طنجة و كما جاء به محمد حسن الغامري في كتابه"ثقافة الفقر" حول مجتمع الكرانتينة،على انه منطقة جوار تشتمل على جماعة محلية يسودها أنماط من العلاقات الاجتماعية تتباين حسب طبيعة الروابط بين الوحدات القرابية أو الجماعات المتجاورة،و تؤثر هذه الروابط في علاقات الجوار من حيث أوجه التعاون و المشاركة في منا شط الحياة الاجتماعية و الاقتصادية،و قد تظهر علاقات الجوار بين الوحدات القرابية على أنها وثيقة و قوية و لكنها تتصف دائما بالتوتر،كما تتميز العلاقات بفقدان المعايير و انعدام

الأمن و انتشار الفوضى و الإحساس بالعزلة و هذا ما سيتضح في العناصر الآتية ،رغم التقارب و التجاور الفيزيقي.إضافة إلى كل هذا لا ننسى الدراسة التي قام بها السيد حنفي عوض حول الأحياء المتخلفة في مدينة بورسعيد حيث توصل في هذا المجال إلى مايلي:تظهر علاقات الجوار بين الوحدات القرابية على أنها دقيقة و قوية،و لكنها تتصف دائما بالقلق و تخفي وراءها مشاعر السلبية و توترات نتيجة مشكلات الأطفال،و ما يترتب عليها من نزاع بين النساء، كما يبدو أيضا من مشكلات المراهقين الذين يتطفلون على الحياة الخاصة للزوجين،أو صرا عات هؤلاء المراهقين حول العلاقات العاطفية و الجنسية مع المراهقات.وهذا ما أكدته احد المبحوثات في مقابلة أجريت معها إذ تضيف أن هناك عمليات اعتداءات بدنية بين سكان الحي و تذكر هناك عملية اعتداء بالسلاح الأبيض على شاب في شهر رمضان الماضي.و معنى هذا يبقى التوتر يسود بين سكان الحي مهما كانت العلاقات جيدة في معظمها و ربما نلتمس هذا النوع من العلاقات و ما نسميه بالاندماجية بين جماعات النساء و الفتيات الأتي يجلسن طوال الوقت معا.إضافة إلى عامل الفترة الزمنية بين الجيران حيث يؤدي في الغالب إلى توطيد العلاقات بشكل ايجابي.

جدول رقم28:يمثل المشاركة أو عدم المشاركة في الحفلات التي ينظمها الجيران

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعـــم	73	%73
لا	27	%27
المجموع	100	%100

من خلال الجدول نسبة المبحوثين حيث الذين يشاركون في الحفلات التي ينظمها الجيران بـــ 73% أما نسبة الذين لا يشاركون في هذه الحفلات بـــ**27** %.

إن مشاركة الأهالي في الحفلات تعكس لنا التضامن المعنوي والمادي الكبير الذي تساهم به، بحيث يفرحون لبعضهم البعض، كما أن صغر المجال الذي يميز معظم مباني الحي، يدفع بالجيران لمنازلهم، بحيث يضطرون لتفريغه وتركه شاغرا في متناول المنظمين لهذه الحفلات خاصة الأعراس، أما نسبة غير المشاركين فهي ضئيلة، رغم أنها بدأت تطغى لدى العديد من الأسر والذين لا يفصلون إقامة أي علاقة مع جيرانهم.

جدول رقم29: يبين تعاون الجيران

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية
نعم	79	%79
لا	21	%21
المجموع	100	%100

في هذا الجدول نجد أن نسبة**79** % تمثل الإجابة التي تعكس تعاون الجيران، أما نسبة**21** % فهي الإجابات بعدم تعاون الجيران.

تعكس لنا نسبة الجيران المتعاونين أكبر النسب، وهذا يعكس أن الروح التعاونية بين الجيران ما تزال سائدة، وسكان الحي في سعي دائم للمحافظة عليها، باعتبارها أساسا لاستمرار علاقات الجيرة، ويكون هذا التعاون ماديا أو معنويا مثلا البناء، في الأعراس، في الموت، المرض...وهو ما يعرف بالتويزة المنتشرة بين سكان الحي وهي من العادات والتقاليد، ورغم التطورات الحضرية فهي ما تزال سائدة حتى الآن، وما يزيد في استمرارها وقوتها هي المدة الزمنية التي عاش فيها سكان الحي، بجوار بعضهم البعض، أما النسبة الأخرى التي تعتبر أقل بكثير مقارنة بالأولى وهذه النسبة تمثل السكان الجدد أو الذين لا يستطيعون تقديم مساعدات بنوعيها وهذا راجع ربما لمستواهم المعيشي من جهة وعدم الرغبة في الاختلاط، وعليه فرغم التغيير الحاصل

على مستوى المدينة والأفراد، فسكان هذا الحي لا يزالون محافظين على الكثير من الخصوصيات التي تميزهم عن سكان الأحياء الأخرى.

جدول رقم30: يمثل كيفية عقد علاقات الجيرة

المتغير	التكرار	النسب المئوية
طريقة سهلة	73	73%
طريقة صعبة	27	27%
المجموع	100	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة المستجوبين الذين أكدوا بسهولة عقد علاقات الجيرة قدرت**73** %، أما النسبة الباقية فهي تمثل المستجوبين الذين وجدوا صعوبة في عقد علاقات الجيرة حيث قدرت بـــ**27** %.

فمن خلال النسبة المتحصل عليها، يتبين لنا أن سكان هذا الحي لا يجدون صعوبة في إقامة علاقات مع سكان الحي، وهذا نظرا لجملة الاعتبارات التي تتمثل في المدة الزمنية التي تجاوروا فيها وكذلك كون سكان هذا الحي هم أفراد اجتماعيون، حيث يغلب طابع البساطة في علاقاتهم وتعملهم مع السكان المجاورين، حيث تقوم هذه العلاقات على المعرفة الشخصية أي علاقة الوجه للوجه لا على أساس المصلحة، فبالرغم من انتماء الحي للمدينة وقربه للمركز إلا أننا نلمس غياب بعض الخصائص المميزة للحياة الاجتماعية الحضرية والتي تتمثل في العلاقات الرسمية التي تخضع لقواعد الضبط الرسمي.

أما النسبة التي تجد صعوبة في عقد هذه العلاقات وهي الفئة التي تحب العزلة والابتعاد عن المشاكل، ففي رأيهم أن عقد أكبر قدر من العلاقات يؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية وبالتالي توجه هذه الفئات نحو اكتساب مظاهر الحياة الخضرية التي تتميز بالإبهام التام للفرد وعلاقات فاترة قائمة على أساس المنفعة.

جدول رقم31: يمثل الرغبة في الجلوس مع سكان الحي

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	45	%45			
لا	55	%55	**متخلفون**	45	%45
			تفادي المشاكل	50	%50
			تعاطي المخدرات	55	%55
			أسباب أخرى	05	%05
المجموع	100	%100			%100

من خلال الجدول تبين لنا ما يلي:

أن النسبة الأكبر هي**55** % وهي للسكان الذين لا يرغبون الجلوس مع بعضهم في الحي وهذا لعدة أسباب منها: أنهم متخلفون بنسبة 45% أو لتعاطي المخدرات التي كانت نسبته 55% أو لتفادي المشاكل التي كانت بنسبة 50% وأيضا لأسباب أخرى بـــ 05%. أما النسبة الأخرى التي أجابت برغبة الجلوس مع بعضهم البعض والتي تمثل نسبتها45 %. وهي أقل من الأولى.

رغم العلاقات القوية والجيدة بين سكان هذا الحي إلا أنهم لا يرغبون الجلوس مع بعضهم البعض لتفادي كثرة الكلام والبلبلة التي تؤدي إلى الكثير من المشاكل هذا من جهة. ومن جهة أخرى وفي رأي بعض المبحوثين أنهم اكتشفوا في بعض الجماعات التخلف وتعاطي المخدرات والانحلال الخلي وهذه المشاكل التي ساعد في انتشارها الحي والخصائص التي تميزه وقد تكون ناجمة عن النازحين الجدد.

أما النسبة الأخرى التي تفضل الجلوس مع أصحاب الحي فهذا رغم المشاكل التي ذكرناها سابقا إلا أن الاعتياد على بعضهم جعلهم لا يستطيعون الاستغناء على تلك الجلسات الحارة والحميمة التي توطد أكثر علاقات الجيرة وتقضي نوعا ما على الفراغ الذي يحس به الشيخ أو الشاب بسبب عطله عن العمل.

جدول رقم32: يمثل التناقش مع سكان الحي

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية	الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	69	%69	**أمور سياسية**	40	%40
			أمور اقتصادية	35	%35
			أمور اجتماعية	65	%65
			مشاكل الحي	60	%60
			أمور أخرى	10	%10
لا	31	%31	**المجموع**		%100
المجموع	100	%100			

من خلال قراءتنا لهذا الجدول تبين لنا ما يلي:

أن نسبة**69** % تمثل الأشخاص الذين يتناقشون مع سكان الحي وذلك في الأمور الاجتماعية التي تمثل65% ومشاكل الحي التي تمثل 60% ثم الأمور السياسية بنسبة 40% تليها نسبة الأمور الاقتصادية بـــ 35% وأخيرا الأمور الأخرى بـــ 10%، أما الأفراد اللذين لا يتناقشون مع سكان الحي فكانت نسبتهم**31** %.

من خلال هذه النسب نستنتج أن النسبة الأكبر هي للذين يرغبون في النقاش في كل الأمور المتعلقة بالحياة اليومية للأفراد وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها وحتى المشاكل الخاصة بالحي إضافة إلى أمور أخرى مثل: الدين، المشاعر...الخ. وهذه الأمور يختلف النقاش فيها حسب أهمية الموضوع لدى الجماعات ومدى تأثيره في نفسيتها ومدى معايشة السكان للأوضاع السائدة حيث أن الأمور الاجتماعية هي الأكثر أهمية لديهم مثل: الحياة العائلية وما يدور فيها من مشاكل ومشاغل مختلفة ثم المشاكل الخاصة بالحي والتي تعتبر مهمة لأن أصحاب هذا الحي أكثر تفاعلا ويتعاملون مع بعضهم كأنهم أسرة واحدة بعدها تأتي الأمور الاقتصادية والسياسية وأمور أخرى التي هي أقل أهمية وتكون بدرجات متفاوتة وهذا راجع لوعي هؤلاء السكان وتطلعهم على التغيرات الحضرية وتأثير هذه الأخيرة على تفكيرهم وتعاملهم بحكمة وأكثر تعقل.

الجدول رقم 33: يمثل الاستعانة بالجيران في حالة وقوع مشاكل

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	54	%54
لا	46	%46
المجموع	100	%100

من هذا الجدول يتبين لنا أن الذين أكدوا على استعانتهم بسكان الحي كانت نسبتهم54 % في حين مثلت النسبة الأخرى**46** % عدد المبحوثين الذين أكدوا عدم استعانتهم.

نستنتج من هذه النتائج أنه وبالرغم من العلاقات الحسنة التي تربط بين السكان إلا

المشاكل إضافة إلى مظاهر الحياة الحضرية التي سادت في هذه الأوساط، حيث أصبح سكان الحي لا يطلبون يد المساعدة وهذا لعدم بغية إدخال أطراف أخرى في حل مشاكلهم من جهة، واعتقادا منهم أنهم لا يستطيعون تقديم يد العون لهم، أو يرجع إلى التوجه نحو العلاقات الفاترة التي تفرضها الحياة في المدينة.

أما الفئة التي ما زالت تستعين بجيرانها فهم من الذين ما زالوا محافظين على علاقاتهم بجيرانهم القدامى، والتي لا حرجا بإشراكهم في مشاكلها وطلب المساعدة منهم.

الجدول رقم 34: يمثل ما إذا كان يشعر المبحوث بالراحة في الحي

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	85	%85
لا	15	%15
المجموع	100	%100

من خلال الجدول بلغت نسبة المبحوثين الذين يجدون راحتهم بالحي**85** % أمخا النسبة الثانية فهي للمبحوثين الذين لا يجدون راحتهم بهذا الحي وهي**15** %.

نستنتج من هذه النسب أن حسن العلاقات الجوارية والتعود على نمط الحياة الذي يفرضه هذا الحي وبالتالي لا يستطيعون الانتقال بحكم التمسك الروحي بهذا الحي، وما يعنيه لهم من قيم وتشبع بالمبادئ الاجتماعية فيعتبرون أنفسهم السكان الأصليين.

أما الفئة التي لا تجد راحتها فهي من السكان الذين تضايقوا من التغيرات الحضرية الحاصلة وتأخر الحي في مواكبة هذه التغيرات، وانتشار الآفات الاجتماعية مثل: السرقة، المخدرات، الجريمة. حيث أصبح هذا الحي بؤرة لمداراة هذه الأعمال.

الجدول رقم 35: يمثل الشعور بالفخر للانتماء للحي

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	83	%83
لا	17	%17
المجموع	100	%100

من هذا الجدول نجد ارتفاع المبحوثين الذين يشعرون بالفخر لانتمائهم لهذا الحي والتي بلغت 83%، أما فئة الذين لا يشعرون بالفخر لانتمائهم لهذا الحي بلغت 17%.

نستنتج من هذه النسب أن فئة الذين يشعرون بالفخر لانتمائهم للحي هم السكان القدامى لهذا الحي ويعود الفضل لهم في نشأته، وهم أكبر نسبة لذا يشعرون بالفخر لاعتبارهم أن الحي هو أصلهم وهم يعتزون به وهو من أعرق الأحياء في مدينة سطيف وأكثرها شعبية.

أما بالنسبة للفئة التي لا تشعر بالفخر لانتمائها للحي فهي تمثل الفئة المهاجرة (الساكنين الجدد) وترى أن الحي متخلف لا يتماشى وتطورات العصر، فهي تخجل من انتمائها إليه، لكن الظروف هي التي أجبرتها على الإقامة به.

جدول رقم 36: يمثل التضايق من مرور الغرباء

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	24	%24
لا	76	%76
المجموع	100	%100

من خلال الجدول يتضح لنا ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لا يتضايقون من مرور الغرباء حيث قدرت بـــ**76** % في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين يتضايقون بـــ**24** %.

نستنتج من هذه النسب أن عدم تضايق سكان الحي من مرور الغرباء يرجع إلى طبيعة هذا الحي وهو حي شعبي والذي يتميز بحراك اجتماعي وكثافة سكانية عالية كما أن الموقع الذي يحتله الحي جعل منه مركز عبور الراجلين من أحياء أخرى

بالإضافة إلى احتوائه على مجموعة من المحلات التجارية والأنشطة الاقتصادية والتي يسترزق منها سكان الحي وهنا نلمس مظهر من مظاهر الحياة الحضرية وهو الإبهام التام للفرد، أم الفئة التي تتضايق من مرور الغرباء فهي تكون في الغالب تسكن الأزقة ويتجمع بها الجيران فيصعب دخول الغريب إليها مما جعل هؤلاء السكان ينكرون الغرباء وباعتبارهم أكثر محافظة وتمسكا بعاداتهم وتقاليدهم (الحرمة).

الجدول رقم 37: يمثل الرأي في تعليم المرأة وخروجها للعمل

الاحتمالات	التكرارات	النسب المؤوية
ضد تعليم المرأة وخروجها للعمل	19	%19
مع تعليم المرأة وخروجها للعمل	81	%81
المجموع	100	%100

من خلال هذا الجدول نجد أن نسبة المبحوثين الذين أكدوا بأنهم مع تعليم المرأة وخروجها للعمل بلغت**81** %، أما الذين هم ضد تعليم المرأة وخروجها للعمل فقد قدرت نسبتهم بـــ**19** %.

نستنتج من هذه النسب أن سكان هذا الحي مع تعليم المرأة وخروجها للعمل، وهذا راجع إلى تغيير الكثير من المفاهيم لدى العائلة الجزائرية، حيث كان تعليم المرأة وخروجها للعمل –عيبا- إذ أن العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة بين سكان الحي تعد عقبة كبيرة أمام المرأة التي حرمتها من حقوقها، من التعلم ومتابعة الدراسة خاصة بعد المرحلة الابتدائية، أما الآن فتعلم المرأة وخروجها لميدان العمل أصبح أمر ضروريا خاصة الأهمية التي توليها الدولة لمجال التعليم وبالتالي فتح المجالات للمرأة لتحسين وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية بدمجها في مجال العمل، وكل هذا لتعزيز دور المرأة .

الجدول رقم38: -أ- يمثل المرافق الثقافية للحي

المرافق	التكرارات	النسب المئوية
مكتبة	25	%35
دار الشباب	45	%45
نادي الانترنت	35	%35
نادي ثقافي	00	%00
سينما	00	%00
مسرح	00	%00

من خلال الجدول يبرز لنا اختلاف النسب في المرافق الثقافية المنتشرة في الحي، حيث قدرت نسبة المستجوبين بوجود دار الشباب بـــ 45%، نادي الانترنت35%، المكتبة 25%، أما المرفق الأخرى فهي منعدمة تماما.

من خلال النسب المقدمة نلاحظ غياب تام لأهم المرافق الثقافية المنتشرة في الدول المتقدمة كالمسرح، والسينما، الجمعيات الثقافية حيث وجودها يؤدي إلى التطور الثقافي لهذه الدول. وإن وجدت هذه المرافق فهي تتمركز في وسط المدينة، إضافة إلى أن معظم المدن تفتقر هي الأخرى لمثل هذه المرافق خاصة المدن الداخلية، حيث نجد أن المدن الساحلية هي المستفيدة الوحيدة غالبا من هذه المرافق والمشاريع . وهذا راجع لعدم اهتمام الدولة بقطاع الثقافة خاصة في إطار السياسات التنموية . أما المرافق المتوفرة فهي منحصرة في دار الشباب، المكتبات، نوادي الانترنت والتي هي مبادرة من القطاع الخاص. كما نجد أن هذه المرافق لا تؤدي الدور المنوط بها حيث تفتقر لأبرز التجهيزات الداخلية وبالتالي ضعف المستوى الثقافي للسكان خاصة في الأحياء المتخلفة والفقيرة.

الجدول رقم38: -ب- يمثل الإقبال أو عدم الإقبال على المرافق الثقافية

الاحتمالات	التكرار	النسب المؤوية
نعم	39	%39
لا	61	%61
المجموع	100	%100

من خلال الجدول يتضح لنا ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم ذهابهم لهذه المرافق حيث قدرت بـــ 61%، أما المبحوثين الذين يقبلون على هذه المرافق فقدرت نسبتهم بـــ39%.

أن ارتفاع نسبة المستجوبين الذين لا يذهبون إلى المرافق الثقافية يرجع إلى النظرة السلبية الموجهة لهذه المرافق خاصة دار الشباب، حيث يعتبرونها أماكن مشبوهة ويغلب على المقبلين إليها فئة الشباب من الذكور. في حين نجد الفتيات يجدن صعوبة في التوجه لهذه المرافق خاصة مع أفراد العائلة، مما ينعكس سلبا على المستوى الثقافي للفتاة، كما لا ننسى أن ننوه بأن المكتبات والتي تابعة لدور الشباب حيث نجد توافد الطلبة إليها بشكل كبير خاصة تلاميذ الثانوية –القسم النهائي- أما نوادي الانترنت والتي تستقطب عددا كبيرا من فئة الشباب ما يزال الإقبال عليها في هذا الحي ضئيلا، وهذا يرجع إلى الحالة الاقتصادية التي يعاني منها أغلبية الشباب (البطالة).

أما الفئة التي تتوافد على هذه المرافق خاصة دور الشباب فهي تضم الفئات المشاركة أو المنخرطة فيها، بغية التعليم حيث تقدم هذه المرافق دروس الدعم، دروسا في الخياطة والحلاقة إعلام آلي بالاضافة إلى الاستفادة من الأنشطة الرياضية والفنية، كما تنظم هذه الأخيرة سهرات ورحلات وتبقى فئة الذكور هي الأكثر حظا واستفادة من هذه المرافق، على عكس الفتاة خاصة في مثل هذه الأحياء وهذا خوفا من نظرة السكان والتي تعكس توجههم باتجاه هذه المرافق.

هذا ورغم الأهمية التي يمكن أن تقدمها هذه المرافق حيث تساهم في استقطاب أكبر عدد من الشباب وبالتالي التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية كالانحراف والتسول في الشوارع، حيث يجد الفرد مكانا للترويح والترفيه والاستفادة، لكن ما نلاحظه حاليا أن دورها انعكس وأصبحت لا تؤدي الدور المنوط بها.

الجدول رقم39: يمثل المشاركة في التظاهرات الثقافية

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية

نعم	17	%17
لا	67	%67
لم تجب	16	%16
المجموع	100	%100

يتضح لنا من الجدول ارتفاع نسبة المستجوبين الذين لا يشاركون في التظاهرات الثقافية حيث بلغت نسبتهم 67%. أما نسبة المستجوبين الذين أكدوا مشاركتهم فبلغت 17%، والنسبة الباقية 16% لم تجب.

يرجع ارتفاع نسبة الذين لم يشاركوا إلى نقص هذه التظاهرات، حيث تنشط في الصيف وفي المناسبات وفي بعض الأحيان يكون العدد محدودا. كذلك بسبب الإمكانيات المادية، فكما سبق الذكر أن سكان هذا الحي من ذوي الدخل المتوسط الذي يكفي تغطية المتطلبات دون النظر لتحقيق الكماليات، فبالرغم من الرغبة الملحة خاصة للشباب للمساهمة في مثل هذه التظاهرات إلا أن المستوى الاقتصادي يبقى عائقا أمام تحقيق رغباتهم،كذلك وبالنظر إلى المشاكل التي قد تنجم في مثل هذه التظاهرات يحاول السكان الابتعاد عنها أو تجنبها.

الجدول رقم40: يمثل المرافق الاجتماعية

المتغير	**التكرار**	**النسب المئوية**
دار الحضانة	10	%10
مساحات خضراء	0	%0
سهول لألعاب الأطفال	0	%0
نوادي رياضية	0	%0
حواضر السيارات	64	%64
منظمات تعالج مشاكل الشباب	0	%0

والحي		
لا توجد مرافق	25	%25

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة المستجوبين عن المرافق الاجتماعية الموجودة في الحي كانت كما يلي: دار الحضانة بنسبة 10%، حواضر السيارات بنسبة 64%، ، أما الذين أجابوا بعدم توفرها فبلغت نسبتهم 25%.

ومن خلال النسب المطروحة نقول أن المرافق الاجتماعية قليلة جدا في هذا الحي ولا تفي بالغرض المطلوب، وهذا راجع للمساحة المخصصة لهذا الحي. حيث لم يترك مجالا أو مكانا ولم يستغل خاصة مع فترة تواجده وبالتالي لم يلق هذا الحي أي تغيير خاصة من الناحية العمرانية إلا في السنوات الأخيرة ومن طرف السكان الذين توفرت لهم الإمكانيات حاولوا تغيير مساكنهم، وفتح بعض المرافق كدار الحضانة فهي ملك خاص، حيث اختلف مفهوم هذه المرافق لدى سكان الحي فمثلا لجنة الحي تعرف عندهم بأنها مجموعة من السكان في شارع معين من الحي يتفقون على عدة أمور خاصة بحيهم كالنظافة، ولم تكن هناك لجنة خاصة بالحي تسهر على القيام بكل ما يحتاجه سكان الحي. كما أنه لا توجد أماكن مخصصة لتوقيف السيارات وإنما توقف في الشوارع حيث يقوم بحراستها أشخاص مقابل أجور. أما عن المساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال فهي منعدمة، حيث يفتقر إليها الحي الشعبي وتقريبا كل أحياء المدن، نظرا لعمليات التخطيط الأولى التي تقوم على تجاهل مثل هذه المرافق الضرورية لحياة الفرد الاجتماعية.

جدول رقم 41: يمثل المرافق الإدارية

المتغير	**التكرار**	**النسب المئوية**
مركز البريد	**76**	**%65**
فرع بلدي	**76**	**%76**

تكوين مهني	**08**	**%08**
مصالح عمومية أخرى	**54**	**%54**

من خلال الجدول قدرت نسبة المستجوبين عن المرافق الإدارية كما يلي: مركز البريد والفرع البلدي بنسبة 76% لكل منهما، تكوين مهني بـــ 08% ومصالح عمومية أخرى بنسبة 54%.

ومنه نستنتج اهتمام الدولة بتنمية هذا الحي وتلبية حاجيات المواطنين، وبالتالي التخفيف من المشاكل الإدارية التي يواجهها المواطن هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة القضاء على ظاهرة الطوابير والتخفيف من حدة الاكتظاظ على المراكز الإدارية الموجودة في مركز المدينة.

أما بالنسبة لمركز التكوين المهني فلا يوجد مركز قائم بذاته وإنما قصدوا به التكوين داخل دار الشباب، حيث يساهم في تكوين الفئات الشابة خاصة الفتيات اللاتي لم تكملن دراستهن، حيث استفدن من فرص في مجالات مختلفة كالخياطة والطرز والحلاقة.

جدول رقم 42:توفر الحي على مركز الامن

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	88	%88
لا	12	%12
المجموع	100	%100

من خلال الجدول قدرت نسبة المستجوبين حول توفر مركز الأمن بالحي ب:88%،أما النسبة الباقية فهي تمثل12%. و من خلال النسب المقدمة يمكن استنتاج مايلي:

اهتمام الدولة بأمن واستقرار المواطنين و هذا نتيجة ما تشهده هذه الأحياء أو الساكن بصفة خاصة من عمليات اعتداء،السرقة،تناول المخدرات الأمر الذي لفت انتباه السلطات المحلية و ذلك بهدف القضاء ومحاربة انتشار مثل هذه الجرائم و تجذرها خاصة و أن الحي قديم و مزدحم بالسكان و بعيد عن الأنظار مما يسهل من انتشار تلك العمليات،و بالتالي فعامل الأمن مطلوب و خاصة في مثل هذه الأحياء لذلك عمات السلطات المحلية على توفير هذا العامل.ولكن سيتضح مدى فعالية هذا العامل في الجداول الاتية.

جدول رقم 43:انتشار بعض السلوكيات اللاخلاقية بالحي

المتغير	التكرار	النسبة
السرقة	46	%46
القتل	05	%05
التعدي على الفتيات	22	%22
تناول المخدرات	56	%56

من خلال قراءتنا للجدول ،فقد بلغت نسبة المستجوبين حول انتشار بعض السلوكيات غير الأخلاقية بالحي مايلي:تناول المخدرات 56%،ثم تأتي السرقة بنسبة 46%،و قدرت نسبة التعدي على الفتيات ب22%،أما القتل فقدرت نسبته ب05%.

و ما يمكن استنتاجه هو انه بالرغم من توفر مركز لحفظ و امن استقرار المواطن داخل هذا الحي إلا أننا نجد استفحال هذه الظواهر بسرعة إذ أصبحت هذه الأحياء بمثابة بؤر لانتشار الآفات الاجتماعية خاصة و كما يصرح احد المبحوثين في أوساط الفئة الشابة و يضيف قائلا انه لكل شخص ظروف قادته نحو الدخول إلى هذا العالم و خاصة النزوع نحو تناول المخدرات إذ فاقت نسبة انتشارها 50% هذا هو الأمر الذي يهدد سكان الحي و المدينة بصفة عامة وبالتالي انتشار ظاهرة جنوح الأحداث و الجريمة في مثل هذه المناطق وهذا ما أكده الدكتور احمد بوذراع في دراسته بمدينة باتنة إذ توصل إلا أن اغلب الجانحين ينتمون إلى اسر ذات منزلة اجتماعية متدنية، و هذا ما يؤكد بان أماكن جنوح الأحداث هي المناطق الحضرية المتخلفة و بذلك فان اغلب نشاطاتهم و ممارساتهم اليومية هي التسول و بيع المخدرات و المتاجرة في السوق السوداء كما أنهم يزاولون لعب القمار ، ومن ثم يتحولون تدريجيا إلى أحداث مشردين. وللتوضيح أكثر تطرقت إلى أسباب انتشار مثل هذه الأفعال و هذا من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم 44:سبب الانتشار

	التكرار	النسبة
البطالة	57	%57
مشاكل أسرية	54	%54
عدم توفر الأمن	34	%34
أسباب أخرى	06	%06

من خلال الجدول فقد بلغت نسبة المستجوبين الذين أكدوا أن البطالة وراء انتشار السلوكيات المنافية للمجتمع ب57%،و الذين أكدوا على المشاكل الأسرية فقد بلغت نسبتهم 54%،ثم تأتي نسبة الذين أكدوا على عدم توفر عامل الأمن ب34%،و أما النسبة الباقية و هي 06%يرجعونها إلى أسباب أخرى.

من خلال النسب الموضحة في الجدول يمكن استنتاج مايلي:إن ارتفاع نسبة البطالة بين سكان الأحياء المتخلفة من العوامل السلبية التي تؤدي بسكانها إلى اكتساب الشرور و الآفات الاجتماعية.و هناك من يرجعها إلى المشاكل الأسرية إذ المحيط الأسري يلعب دورا هاما في عملية التنشئة و هذا ما يؤكده "حسن شحاتة سعفان" في كتابه علم الجريمة إذ يقول "و مما لا شك فيه أن التنشئة الاجتماعية الحسنة و النظام المدرسي الموجه لهما اثر كبير في حماية الطفل و الشباب من الانحراف،حيث أظهرت بعض الدراسات التي أجريت حول معاملة الآباء للأبناء الذين يقيمون في المناطق الحضرية المتخلفة،على أنها كانت قاسية للغاية و تقليدية بعيدة عن الموضوعية و غير واعية اتجاه الأبناء و إنما كانت سببا في هروب الأطفال و التسكع في الشوارع و الطرقات دون موجه.كانت إحدى الأسباب الدافعة إلى تحويل مجموعات الأطفال العادية إلى عصابات صغيرة تحول نشاطها إلى أعمال معادية للمجتمع الحضري،و ذلك بداية بالسرقات البسيطة و ينتهي بارتكاب الأعمال الإجرامية الخطيرة و غالبا ما يمتهن أولئك الأطفال في البداية مهنا حقيرة و بسيطة،منها جمع السجائر و مسح الأحذية و عليه توصل الباحث إلى رأي قراره(كلما اقتربت منطقة ما من التخلف أو ابتعدت عنه كلما ارتفعت فيها نسبة الجريمة أو قلت).و عليه فان المناطق الحضرية المتخلفة تتميز بالضعف في الروابط الأسرية،و الضوابط الاجتماعية و صعوبة إحلال القوانين الرسمية داخل نظامها و بالتالي تصبح الجريمة ظاهرة من الظواهر الملازمة للمدن و مناطقها الحضرية المتخلفة.

جدول رقم45:نوع النشاط الاقتصادي الممارس

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
موظف حكومي	49	%49
أعمال حرفية	18	%18
التجارة	20	%20
أعمال رثة	36	%36

من خلال الجدول الموضح حول النشاط الاقتصادي الذي يمارسه سكان هذا الحي يتبن لنا ان اكبر نسبة اخذتها فئة موظف حكومي بحيث قدرت ب49%،ثم تاتي فئة الباعة في الاسواق و الباعة المتجولين بنسبة 36% ،لتاتي فئة اصحاب التجارة بنسبة 20% ،و اخيرا فئة العمل الحرفيين بمختلف اشكالها حيث قدرت ب18.

جدول رقم 46:ممارسة عمل إضافي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	%16
لا	84	%84
المجموع	100	%100

من خلال الجدول تبين انخفاض نسبة الذين يزاولون أعمال إضافية حيث بلغت 16% ،أما نسبة 84% ،فتمثل الفئة التي لا تمارس أي عمل إضافي .

و من خلال النسب المبينة يمكن القول و انه بالرغم من أن ممارسة أي عمل إضافي ممنوعة من طرف قانون العمل في الجزائر إلا أننا نجد نسبة معين من سكان الحي تقوم بهذا العمل ا هذا نظرا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها اغلب السكان و نظرا للدخول المنخفضة و التي لا تلبي في معظم الأوقات الحاجات الأساسية لذلك نجد من اتيحت له فرصة عمل إضافي فانه لا يضيعها، خاصة الآباء لأنهم يحسون بمسؤولية اكبر تجاه عائلاتهم حتى و إن اضطروا للعمل ليلا و نهارا و ذلك لتحقيق الحاجات الاساسية و المتنامية بالمقارنة ايضا بحجم الاسر، اما الفئة الباقية فهي تحوي نسبة قليلة من ذوي الدخول المرتفعة اضافة الى صغر حجم اسرها و بالتالي ممارسة عمل واحد يكفيها.

جدول رقم47:الراتب الشهري يلبي او لا يلبي الاحتياجات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	34	%34
لا	66	%66
المجموع	100	%100

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة المستجوبين الذين صرحوا بعدم كفاية الراتب الشهري حيث قدرت ب66% ،أما الفئة المتبقية فقدرت نسبتها ب34%.و مما سبق نستنتج انه نتيجة الظروف الاقتصادية التي تميز سكان الأحياء المتخلفة و ارتفاع حجم الأسر و ارتفاع تكاليف العيش في هذه المناطق الأمر الذي يؤدي إلى عدم كفاية الراتب الشهري و تلبية كل متطلبات الحياة بحيث فاقت نسبة المستجوبين غير القادرين على تلبية كل الاحتياجات 50%،و بالتالي يصبح شبح الفقر يهدد هذه الفئات لذلك نجد أن الأحياء لمتخلفة و من ابرز سماتها انتشار الفقر هذا الأخير الذي أطلق عليه علماء الاجتماع و الانثروبولوجيا تسمية"ثقافة الفقر".اما عن النسبة المتبقية فهي تمثل فئة ذوي الأجور المرتفعة الذين يشغلون مناصب في التوظيف لحكومي و أصحاب المهن الحرة.

جدول رقم 48:

المتغير	التكرار	النسبة
تلفزة	100	%100
بارابول	75	%75
ثلاجة	94	%94
فيديو	25	%25

غسالة	45	%45

من خلال الجدول نجد أن جميع سكان الحي يملكون تجهيزات داخلية،باختلاف أنواعها و بنسب متفاوتة،فالتلفزة تمثل نسبة 100% ،بارابول75% ،ثلاجة94% ،فيديو25% ،و غسالة 45%.

و من خلال ما سبق يتضح لنا أن نسبة التلفزة و الثلاجة و البارابول مثلت أكثر من 50% و هذا راجع إلى فائدة هذه التجهيزات من جهة، و يرجع إلى بداية استخدام الوسائل الحياة الحضرية و التي أصبحت من الضروريات،في حين كانت من الكماليات في أوقات مضت، و هذا ما يفسر التغير الذي بدا يطرأ على الحياة الاجتماعية داخل هذه الأحياء رغم بساطة الحياة فيها و الظروف الاقتصادية التي يعيشها سكانها و هذا ما أكده الدكتور حنفي عوض في دراسته لسكان العشش بالإسكندرية وانطلاقا من طرحه للتساؤل الأتي:هل سكان العشش الذين يقتنون الأجهزة الكهربائية،و الملابس المصنعة في الخارج و يستهلكون المواد الغذائية المستوردة،يمكن أن نضعهم على خط واحد مع فقراء الأحياء الحضرية المتخلفة في مصر؟ فيجيب الواقع و كما يبدو في كل أنحاء العالم،إن التغير الاجتماعي للمستوى المعيشي يرتبط بطبيعة الحال بالنمط الاقتصادي،و الشيء المسلم به أن رفاهية المكان الذي لا يعتمد على أنماط الاقتصاد الإنتاجي يستنزف أصوله في الاستهلاك من اجل الترف الوقتي. و من ناحية أخرى،فان إي مدينة أو منطقة تتمتع بالترف أو الثراء،لا يحول دون تباين في بنائها الاقتصادي الداخلي و تأثيره على المجتمعات الأخرى و من ثم تصبح المدينة منطقة جذب تموج بالمهاجرين و العاطلين بحثا عن ظروف معيشية أفضل و في إطار ظروف المكان لموقع المدينة و حدودها،و حجم سكانها،تبدو إشكال الأحياء الحضرية المتخلفة بأنماطها المختلفة[3].

جدول رقم 49: جدول يمثل تجديد الحي

1 حنفي عوض ،مرجع سابق،ص241-242.

المتغير	التكرار	النسب المئوية
نعم	81	%81
لا	19	%19
المجموع	100	%100

من خلال الجدول اتضح لنا ارتفاع نسبة الراغبين في تجديد الحي حيث قدرت نسبتها بـــ 81% أما الذين لم يقبلوا بتجديد الحي فبلغت نسبتهم 19%.

فنظرا للوضعية التي يعيشها السكان من ضيق المساكن، ضيق الشوارع والطرقات، انعدام المساحات الخضراء والافتقار للمرافق الاجتماعية والثقافية كذلك نجد ارتفاع نسبة الراغبين في تجديد حيهم، وهذا لجعله يتماشى ومتطلبات سكانه الضرورية، حيث يوفر لهم الراحة ويقضي على المشكلات الاجتماعية والعمرانية الناجمة عن الحي القديم.

وهذا حتى يصبح المسكن أو الحي قبلا للعيش فيه، كما أن هذا التجديد بإمكانه أن يضفي على المدينة لمسة فنية خاصة وأن هذه الأخيرة حديثة النشأة، وبالتالي فإن فكرة التجديد ستقضي على الكثير من المعاناة اليومية، ويبقى عمليات التجديد مبادرة من طرف الدولة للحفاظ على حضرية مدنها.

جدول رقم 50: يمثل رفض/ قبول الحصول على مسكن خارج الحي

المتغير	الاحتمالات	التكرار		النسب المئوية	
نعم	تفضل العمارة	25	74	%33.78	%74
	المسكن غير لائق	40		%54.05	
	أسباب أحرى	09		%12.16	
لا		26		%26	

المجموع	100	%100

من خلال الجدول يتضح لنا ارتفاع نسبة السكان الذين قبلوا بالحصول على مسكن خارج الحي حيث قدرت نسبتهم بـــ 74%، أما الذين رفضوا قدرت نسبتهم بـــ 26% فقد تباينت النسب في القابلين بالحصول على مسكن خارج الحي، ومنهم من أرجعها على أن المسكن غير لائق حيث قدرت نسبتهم بـــ 54.05%، أما الذين يفضلون السكن في العمارة فقدرت نسبتهم بـــ 33.78%، ومنهم من أرجعها لأسباب أخرى بنسبة 12.16%.

بالنسبة للذين رفضوا مغادرة الحي فرغم المشاكل المختلفة التي يعانون منها داخل حيهم وخاصة على مستوى السكنات، إلا أنهم يفضلون البقاء في حيهم وذلك لأنهم تعودوا عليه وعلى جيرانهم وما تربطهم بهم من علاقات جيدة، حيث تعكس تمسكهم بهذا الحي وبالتالي لا يستطيعون مغادرته.

أما الذين يرغبون في المغادرة وهم كثيرون حيث مثلوا أكبر النسب، وتتعدد أسباب تفضيلهم للمغادرة، فعدم صلاحية المسكن والحالة التي آلت إليها معظم السكنات خاصة غير المرممة تدفع بالكثيرين لقبول المغادرة.

أما نسبة الذين يفضلون العمارة فهي ضئيلة مقارنة بباقي النسب وتمثلها الأسر النووية حديثة النشأة، كما تمثل الشباب الذين يفضلون هذا النمط من العمران الحديث، أم الأسباب الأخرى فأرجعها السكان إلى المشاكل التي يعني منها الحي كالضجيج، ضيق الطرقات، ضيق المساكن، بالإضافة إلى كون هذه الأحياء أصبحت تشكل بؤرا لانتشار بعض الآفات الاجتماعية، وقلة المرافق الضرورية.

الجدول رقم51: يمثل ترميم المسكن

المتغير	**الاحتمالات**	**التكرار**		**النسب المؤوية**	
نعم	**وجوده وسط المدينة**	22	51	%43.13	%51
	الأحباب والأصدقاء	21		%41.17	

	أسباب أخرى	08		%15.68	
لا	**ضيق المسكن**	25	49	%51.02	%49
	عدم وجود مرافق	18		%35.29	
	عدم الرغبة في البقاء	03		%6.12	
	لا يتماشى وتطورات العصر	03		%6.12	
المجموع	-	100		%100	

من خلال الجدول نجد أن نسبة المبحوثين الذين يقبلون بالعيش في المنزل بعد ترميمه هي 51%، وهذا لعدة أسباب: لأنه وسط المدينة بنسبة 43.13%، لوجود الأحباب والأصدقاء بنسبة 41.17%، أما النسبة الباقية والمقدرة بـــ 15.68% فأرجعها المبحوثين إلى أسباب أخرى .

وقدرت نسبة المبحوثين الذين رفضوا العيش في المنزل بعد ترميمه بـــ 49% وهذا لضيق المسكن الذي كانت نسبته 51.02%، عدم وجود المرافق بنسبة 35.29%، وعدم الرغبة في البقاء بنسبة 06.12%، و نفس النسبة 06.06% أرجعها المبحوثين إلى أن الحي لا يتماشى وتطورات العصر.

نستنتج من هذه النسب أن فئة المبحوثين الراغبين في البقاء كانت أكبر وهذا لأن الحي موجود وسط المدينة وبالتالي قربه من المرافق، التي تلبي متطلبات الحياة ولوجود أيضا الأحباب والأصدقاء الذين تكونت أو نشأت بينهم علاقات حميمة، أما بالنسبة للذين لا يرغبون في البقاء رغم ترميم المسكن فيرجع من جهة لضيقه وهذا ما أكده أحد المبحوثين من خلال إجراء مقابلة معه حيث أكد أن السبب الوحيد وراء مغادرة مسكنهم هو الضيق، بالإضافة إلى أنه أصبح لا يتماشى وتطورات العصر خاصة من الناحية العمرانية. ومن جهة أخرى النقص الكبير للمرافق في هذا الحي

رغم قربه من وسط المدينة وسهولة التنقل إلى المرافق الموجودة في الأحياء المجاورة.

جدول رقم 52:يمثل المشاركة في الانتخابات و التنظيمات السياسية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	75	%75
لا	25	%25

المجموع	100	%100

من خلال الجدول بلغت نسبة المستجوبين الذين صرحوا بالمشاركة في الانتخابات السياسية ب75%،أما الذين أكدوا عدم المشاركة فبلغت نسبتهم 25%.و من خلال هدا الجدول نلاحظ أن نسبة كبيرة من سكان هذه الأحياء تشارك في التنظيمات السياسية على غرار بعض الأحياء المتخلفة بمدن أخرى الآمر الذي يوضح لنا مدى وعي سكان هدا الحي بحقوقهم السياسية و اكتساب الخصائص الحضرية رغم ما يعانه الحي من نقص الخدمات والمرافق الاجتماعية التي غالبا ما توجه نحو الأحياء جديدة و بالتالي يعيش سكانه نوعا من التهميش إلا أنهم يمارسون حقهم السياسي.

جدول رقم 53:تدخلات قادة الاحزاب

الاحتمالات	**التكرار**	**النسبة**
نعم	03	%03
لا	97	%97
المجموع	100	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين صرحت بعدم تدخل قادة الأحزاب على مساعدتهم و تزويد الحي بالخدمات و المرافق الضرورية حيث بلغت97% ، أما النسبة الباقية فقدرت ب03% .

ومن خلال الجدول فنه رغم نسبة مشاركة السكان في الانتخابات و التنظيمات السياسية إلا أن مصير خذا الحي يبقى بعيدا عن أنظار السلطات المحلية و قادة الأحزاب في تقديم يد المساعدة للسكان من خلال توفير بعض المراكز الضرورية و إعادة إدماج الحي بالمدينة حتى لا يبقى سكانه يعيشون نوعا من التهميش و العزلة الاجتماعية.

جدول رقم 54:يمثل الحملات التحسيسية حول امكانية تجديد الحي

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	10	%10
لا	90	%90
المجموع	100	%100

من خلال هذا الجدول فقد قدرت نسبة وجود حملات تحسيسية فما يخص تقديم مبالغ مالية للسكان ب10% اماالنسبة الباقية فقدرت ب90%و هي تمثل التي تنفي وجود مثل هذه الحملات.

ومما سبق يتضح لنا انه و مهما كانت أو وجدت نسبة ما تؤكد بان هناك ملات تحسيسية قيما يخص هذا الحي إلا أنها تبقى مجرد وعود إلى حين انتهاء الحملة الانتخابية و يبقى السكان يعلقون أمالا كبيرة على هذه الحملات في اطار المساعدة فيما يخص تقديم مبالغ مالية لاعادة ترميم مساكنهم و توفير بعض المرافق الاجتماعية و الصحية و الثقافية بهف توعية السكان و محاولة ادماجهم في الوسط الحضري

جدول رقم55: يمثل نسبة المشاريع التي يحتاجها الحي

المتغير	التكرار	النسب المئوية
بناء مساكن جديدة تتلاءم وتطورات	45	%45

العصر		
إقامة حدائق ومساحات خضراء	60	%60
توسيع الطرقات والشوارع	75	%75
توفير مرافق اجتماعية هامة	75	%75
تخصيص أماكن لرمي القمامات والأوساخ	80	%80
إصلاح شبكة المياه	30	%30

يبين هذا الجدول أهم الاقتراحات والمشاريع التي تحتاجها المنطقة حيث اقترحت أكبر نسبة لتخصيص أماكن لتخصيص أماكن لرمي القمامات والأوساخ، أما إقامة حدائق ومساحات خضراء بنسبة 75.75%، وبنسب متساوية لتوسيع الطرقات والشوارع وتوفير مرافق اجتماعية ثقافية بنسبة 72.72%، بالإضافة إلى بناء مساكن جديدة تتلاءم وتطورات العصر بنسبة 45.45%، وإصلاح شبكة المياه بنسبة 30.30%.

إن سكان الحي بحاجة كبيرة لعدة نذكر منها تخصيص أماكن ارمي القمامات والأوساخ، حيث أن المخطط الذي بني وفقه الحي وتوسع من خلاله، أهمل التخصيص لمثل هذه الأماكن، لأن الوتيرة السريعة التي نمى بها هذا الحي لم تترك المجال للاعتناء بمثل هذه المرافق، وعليه حاجة السكان كبيرة من أثر على صحة الفرد وعلى البيئة والمحيط.

أما بالنسبة للمرافق الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تسهيل قضاء الحاجات اليومية للفرد، كما تساهم في التخفيف من حدة المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها الشباب، فالانخراط في مثل هذه النوادي الثقافية والترفيهية تساهم في تحسين الأوضاع التي يعاني منها الشباب كالبطالة والتهميش، هذا التهميش الذي يدفعهم للمخدرات والسرقة والجريمة...، كما أن الكثير من العائلات تطمح لتوفر حدائق قريبة من الحي للترفيه

والاسترخاء والترويح عن الأطفال خاصة. كما تحتاج لمثل هذه الحدائق فئة الشيوخ خاصة المتقاعدين منهم والذين يعيشون فراغا كبيرا تفاديا لجلوسهم في الشارع، كما تطمح فئة الشباب بالخصوص لبناء مساكن جديدة تتلاءم وتطورات العصر حيث تسمح لهم ببناء حياة أسرية هذا من جهة وإعطاء المدينة لمسة جمالية من جهة أخرى تواكب هذه المساكن التغيرات الجديدة.

7- استخلاص النتائج العامة:

من خلال إجراء الملاحظات و المقابلات حول الحي مجال الدراسة تم استخلاص ما يلي:

معرفة عوامل نشاة الأحياء المتخلفة والتي يمكن إجمالها في عاملين أساسيين هما:

- عامل الاستعمار و دوره في رفع عملية التحضر داخل المدينة و نشاة الأحياءالمتخلفة.

- عامل الهجرة الريفية إلى المدن، حيث أدت إلى ارتفاع الكثافة السكانية بالمدينة و بالتالي بروز أحياء عشوائية غير مخططة و ظهور الأحياء الشعبية و المتخلفة.

2- معرفة خصائص الاحياء المتخلفةو التي تتمثل في:

- الخصائص العمرانية و هذا من خلال إبراز النمط العمراني للحي، مساحة المسكن، المشاكل التي يعانيها السكان داخل المسكن و الحي.

- الخصائص الاجتماعية و الثقافية للحي المتخلف و التي تتمثل في علاقة الجيرة،التعليم،الانشطة الاقتصادية الممارسة.

أما فيما يخص النتائج المستخلصة من الاستمارة فهي كالتالي:

<u>البيانات الشخصية:</u>

يتبين لنا من خلال استقرائنا للنسب المتحصل عليها ، أن معظم فئة العينة هـــم شباب، وهذا لتواجد هذه الفئة بكثرة في الحي مقارنة بالفئات الأخرى. وتضم أغلـــب هذه الفئات الإناث، وهذا يرجع إلى تواجد هذه العينة بالمنازل وسهولة تكوين علاقات

معهن، تمكن من فهم أمور كثيرة تخص الحي أما فيما يخص فئة الذكور والتي هي أقل من الإناث، وهذا راجع إلى صعوبة تعاملنا مع هذه الفئة ويرجع إلى الطابع المحافظ الذي يتميز به أغلبية سكان الحي، بالإضافة إلى المضايقات التي نتعرض إليها من الجنس الآخر خصوصا في بعض الشوارع.

معظم فئة المبحوثين من داخل المنطقة وهذا يرجع إلى أن هذه الفئة والتي يكثر عليها فئة الشباب، وهم الفئة التي ولدت بالمنطقة، بعد تنقل أهاليهم. كما أن فئات العينة معظمهم "عزاب" رغم أن السن القانوني يؤهلهم لتأسيس أسرة. إلا أن المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة تقف دون تحقيق ذلك. كما أن المستوى التعليمي الذي وصل إليه سكان هذا الحي في الغالب مستوى جامعي، إلا أن معظم هؤلاء المتمدرسين أو المتخرجين لا يزالون عاطلين عن العمل، وهذا يرجع طبعا إلى الحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وتفاقم أزمة البطالة وانتشارها على المستوى الوطني. كما أننا شاهدنا ازدحام الأبنية والغرف الذي يعبر عن توجه هذه العائلات تجاه الإنجاب. وبالتالي فالمساكن لا تتناسب مع عدد الأسر الأمر الذي يخلق الازدحام السكاني في الوحدة السكنية، كما أن قدم تواجد الأسر بهذا الحي يعكس تمسك الكثيرين به من جهة، كما أن للفترة الزمنية دور كبير لإبراز ما إذا حدث تغيير في الحياة اليومية لسكان هذا الحي.

الخصائص العمرانية:

- معظم السكان هم مالكين لمساكنهم، كما يضم المبنى عائلة على الأكثر والذي يرجع إلى المساحة المحدودة للمجال، أما إذا كان المبنى يضم أكثر من طابق فهو يضم عائلات ممتدة. وتضم مختلف البنايات طابق أو طابقين، وهذا ما يوضح لنا حصول

تغيرات على مستوى المبنى، فالنمط الذي بني عليه الحي والذي يضم طابق أرضي مغطى بالقرميد بدأ في الزوال حيث نزح السكان نحو إعادة بناء مساكنهم تماشيا مع متطلباتهم، كما تميز المساكن غرفة أو غرفتين للتي ما تزال تحافظ على البناء التقليدي الأول الذي يعاني من عدة مشاكل كتشقق الجدران، تشقق السقف والأرضية والتي ترجع إلى قدم هذه البنايات، ونقص التهوية والتي ترجع إلى صغر النوافذ، بالإضافة إلى أن نمط الحي الذي بدأ في التغيير خلق تجاور بنايات القرميد بأخرى أكثر من طابق وتحتوي أكثر من ثلاث غرف، هذا ما حجب الشمس عن البنايات ذات الطابق الأرضي، كما أن الضيق الذي تعاني منه هذه العائلات والذي يرجع إلى المساحة الصغيرة التي يحتلها المسكن، هذا الضيق يفقد المسكن عدة وظائف والتي يؤديها باعتباره مكان للراحة، التربية، وظائف سوسيوثقافية في حياة الأسر وليس مكان للنوم فقط.

كما أن احتواء معظم المساكن على تجهيزات داخلية يعكس سيطرة مظاهر الحياة الحضرية وهذا راجع إلى أهمية بعض المتطلبات كالثلاجة والتلفزة، أما التجهيزات الأخرى التي لا يمكننا حصرها والتي أصبحت العائلات اليوم تتنافس لامتلاكها كالغسالة والبارابول هذا الأخير له تأثير كبير على الفرد بحيث يعيش الفرد في الليل حياة أمريكية ليستيقظ في النهار على واقعه المر. كما أن المسكن اليوم ليس للسكن فقط بل أصبح يشغل نشاطات أخرى وذلك بفتح محلات تجارية كالحلاقة والمرشات...الخ.

أما بالنسبة للمشاكل التي يعانيها هذا الحي ، فلقد بدأت في الانخفاض وهذا يرجع للاهتمام الذي بدأت توليه البلدية بهذا المجال. حيث قامت بتسوية مشكل النقل والمياه والنظافة، وإن كان مشكل النظافة ما يزال مطروح، وهذا لغياب أماكن مخصصة لرمي الأوساخ والقمامات من جهة ومن جهة أخرى الأنشطة غير الرسمية التي تنتشر في هذا الحي والتي تساهم في تلويث محيطه.

الخصائص الاجتماعية والثقافية:

رغم أن العلاقات بين الجيران جيدة، وهذا يرجع إلى كون العائلات تربطهم علاقات حميمة ورغم العادات والتقاليد المشتركة والدين الإسلامي الذي يحث على حسن علاقات الجيرة، فالمشاكل والصعوبات حالت دون أن يبقى الناس على صلة وطيدة وبالتالي بدأت بعض العائلات تفضل العزلة والانطواء بدلا من إقامة علاقات جوارية، وإن كانت تفضل إجراء علاقات خار ج إطار الجيرة، علاقات الصداقة والزمالة في العمل. وهذا ما أصبحت تفرضه الحياة الحضرية وإن كانت هذه العائلات ما تزال تتواصل فيما بينها خاصة في الأفراح والأحزان والمرض والذي يدخل في إطار الواجب الذي تتضمنه تعاليم الدين الإسلامي،. كما أن أفراد هذا الحي يتناقشون في أمور الحياة الاجتماعية وخاصة حياتهم اليومية في هذا الحي، وهذا ما يبرز نوع من التضامن والذي يعبر عنه "إيميل دوركايم" بالتضامن العضوي أي في إطار المنفعة العامة.

كما تبين لنا نتائج الدراسة تغيير العديد من الخصائص والمفاهيم لدى العائلة، كما نلمس تغيير واضح نحو المرأة حيث أصبحت تحتل مكانة اجتماعية متميزة وأصبحت تتقاسم المسؤولية مع الرجل، كما أن أبناء اليوم أصبحوا يفرضون آراءهم حيث أصبحت لديهم الحرية في اختيار شريكة حياتهم، في حين كان في وقت سابق الأب هو رب الأسرة المتولي لكل الأمور.

ومن جانب آخر تبين لنا انعدام للمرافق الثقافية وندرة مختلف التجهيزات الاجتماعية والإدارية، هذا ما يجعل سكان الحي يقصدون المرافق الموجودة بمركز لمدينة من جهة وبالتالي يصبح الحي مركز طرد للسكان وليس جذبهم.

الآراء والاتجاهات:

- قمنا بتوظيف هذه الأسئلة في الاستمارة للكشف عن مدى تمسك السكان بحيهم من جهة، ومن جهة أخرى الكشف عما يطمحون إليه من إقامة مرافق في حيهم وترقيته، و معرفة مدى وعيهم بممارسة حقهم السياسي و بالتالي مدى قدرتهم على طرح مشاكلهم باسلوب حضاري، ورغم محدودية المجال فسكان الحي يطمحون لتحسين أوضاعهم وتلبية حاجاتهم. فإذا رمم المسكن فالأغلبية تفضل العيش فيه، وهذا لشدة تمسكهم به، ولموقعه واعتباره مهد الطفولة بالنسبة للكثيرين، أما الرافضين البقاء فهم يعتبرون أنفسهم مهمشين في غياب مختلف المرافق، والمشاكل التي بدأت في الظهور، إلا أن سكان الحي بحاجة ماسة إلى تجديده وترقيته ليسهل عليهم العيش فيه.

كما أن الحي بأمس الحاجة لتخصيص أماكن لرمي القمامات والأوساخ حيث ومن خلال ملاحظتنا وجدنا أن بعض الأهالي يستغلون فرص توفر مجال فارغ لرميها، وتعدت هذه الظاهرة حتى رميها أمام المساجد وعدم احترامها، كما يطالبون البلدية باتباع إجراءات تعالج قضايا الباعة غير الرسميين.

كما يطمح سكان الحي إلى إصلاح شبكة صرف المياه خاصة بعض الشوارع، والتي يعاني سكانها كثيرا في فصل الشتاء خاصة في الجهة الشمالية من الحي والشمالية الغربية، بالإضافة إلى توفير أو فتح مراكز ومرافق ثقافية واجتماعية والتي تعد متنفسا يقضي سكان الحي حاجاتهم منه، خاصة المرافق الثقافية للشباب للترويح عن أنفسهم من جهة، والتخفيف من حدة المشاكل من جهة أخرى. كما نجد ان مشاركتهم السياسية تبقى مجرد شكليات لا غير.

الخاتمة:

يبدو أن ظاهرة الأحياء المتخلفة قديمة قدم المدن،منتشرة عبر أنحاء مدن العالم ،ذات خصائص مشتركة و إن تعددت أراء و أسباب وجودها و كذا تعدد تسمياتها،وقد استفحلت هذه الظاهرة خاصة في دول العالم الثالث بسبب عامل الاستعمار،و تبقى الأحياء المتخلفة في الجزائر و رغم اشتراكها في بعض الخصائص إلا أنها تختلف من مدينة لأخرى حسب نسب انتشار هاو طرق إدماجها في الوسط الحضري،حيث تحتاج مثل هذه الأحياء لدراسات مكثفة و ذلك لإبراز أهم انشغالات المواطنين و المشاكل التي يعانونها داخل هذه الأحياء حيث تفتقر لأهم المراكز الخدماتية و بالتالي طرح آراءهم و اتجاهاتهم باعتبار أن هذه الأحياء لا زالت تعيش تهميشا و نوع من الإقصاء الأمر الذي ينتهي بها لان تصبح مناطق طرد السكان و بؤر لانتشار مختف أنواع الجرائم و الآفات الاجتماعية كما هي عليه بعض مدن العالم النامي و حتى في الدول المتقدمة خاصة منها أحياء الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا كله نتاج ما يعرف بالتهميش الحضري،حيث يؤدي إلى زعزعة و تهديم ميكانيزم النظام الكلي للمدينة.

قائمة المراجع باللغة العربية

***الكتب**:

1-احمد بوذراع:التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن،منشورات جامعة باتنة.

2-احمد حويتي:سياسة التصنيع في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائر.

3-احمد علي اسماعيل:دراسات في جغرافية المدن،مكتبة سعيد رافت القاهرة 1982.

4-احمد النكلاوي:الانسان و التحديث،قضايا فكرية و دراسات واقعية،مكتبة نهضة الشرق،.1980

5-احمد النكلاوي:دراسة المدينة،مدخل نقدي،دار النهضة العربية،القاهرة،.1976

6-اسماعيل قيرة:أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية،مخبر الانسان و المدينة،جامعة منتوري ،قسنطينة.

7-السيد حنفي عوض:سكان المدينة بين الزمان و المكان،المكتب العلمي للنشر و التوزيع،الإسكندرية،.1997

8-السيد الحسيني:المدينة،دراسة في علم الاجتماع الحضري ،القاهرة،.1980

9-السيد الحسيني :نحو نظرية اجتماعية نقدية،دار النهضة العربية،بيروت،1985.

10-السيد عبد العاطي السيد:علم الاجتماع الحضري،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،الطبعة الأولى،1991.

11-السيد عبد العاطي السيد:علم الاجتماع الحضري دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،الجزء الثاني،.2000

12-السيد عبد العاطي السيد:علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق،مشكلات و تطبيقات،دار المعرفة الجامعية،.1987

13-السيد عبد العاطي السيد:الايكولوجيا الاجتماعية،مدخل لدراسة الإنسان و البيئة و المجتمع،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،.1981
14-بشير التجاني:التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر.
15-تشارلز أبرامز:المدينة و مشاكل الإسكان،دار الآفاق الجديدة، بيروت.
16-ثروت إسحاق،علم الاجتماع دراسة السكان،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1986.
17-جيرالد بريز:مجتمع المدينة في البلاد النامية،ترجمة محمد محمود الجوهري،القاهرة.
18-حامد عبد الهادي:المجتمعات الجديدة بين العالمية و المحلية دراسة للحالة المصرية،مكتبة الغريب للنشر.
19-حسن الساعاتي:المسح الاجتماعي،قسم باب الشعرية،القاهرة،مطبعة عين شمس،.1961
20-حسن شحاته سعفان:علم الجريمة،الطبعة الثالثة،القاهرة،.1966
21-حسين عبد الحميد احمد رشوان:مشكلات المدينة،المكتب العلمي للكمبيوتر النشر و التوزيع،الاسكندرية.1997
22- حميد خروف و آخرون:الاشكالات النظرية و الواقع،مجتمع المدينة نموذجا،منشورات جامعة قسنطينة.
23-رشيد زرواتي:تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،الطبعة الأولى،.2002
24-شريف رحماني:الجزائر غدا،ملفات التهيئة العمرانيةANAT.
25-عاطف غيث:المشاكل الاجتماعية السلوك الانحرافي،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،الطبعة الأولى.

26-عاطف غيث:تطبيقات في علم الاجتماع،دار الكتب الجامعية،القاهرة،.1970
27-عاطف غيث:علم الاجتماع الحضري،مدخل نظري،دار الكتب الجامعية الاسكندرية،.1972
28-عبد الباسط عبد المعطي:البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه و أبعاده،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،.1997
29-عبد الباسط محمد حسن:علم الاجتماع الصناعي،دار النهضة العربية،بيروت،الطبعة الأولى،1994.
30 -عبد الرحمان بن خلدون:المقدمة،دار العودة،بيروت،1981.
31 -عبد اللطيف بن اشنهو:الهجرة الريفية في الجزائر،المؤسسة الوطنية،المطبعة التجارية،الجزائر،1976.
32-عبد الله ابو عياش:الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية،وكالة المطبوعات،الكويت،الطبعة الأولى،.1980
33-عبد الله الخليفة:اثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض.
34-عبد الفتاح وهيبة:جغرافية المدن،دار النهضة،بيروت،.1973
35-عبد المنعم شوقي:مجتمع المدينة،مكتبة القاهرة الحديثة،.1967
36-عبد المنعم شوقي:مجتمع المدينة،دار النهضة العربية، لبنان،.1981
37-عبد المنعم شوقي:مجتمع المدينة،المجتمع الحضري،الطبعة الرابعة ،القاهرة،.1986
38-علي مانع:جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة،ديوان المطبوعات الجامعية،.2004
39-عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات:مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،الطبعة الأولى،2002.

40-فضيل دليو و آخرون:أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية،منشورات [1]جامعة منتوري قسنطينة،.1998
41-مجيد سعيدي:دور و مهام شرطة العمران و حماية البيئة،نيابة مديرية حفظ النظام و الأمن العمومي.
42-محمد السويدي:مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائر.
43-محمد الكردي :التحضر دراسة اجتماعية،الأنماط و المشكلات،الجزء الثاني،دار المعارف،القاهرة،.1987
44-محمد بومخلوف:التحضر،التوطين الصناعي و قضاياه المعاصرة،شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،ماي.2001
45-محمد حسن الغامري ثقافة الفقر،دراسة في انثروبولوجيا التنمية الحضرية،المركز العربي للنشر و التوزيع،الإسكندرية.
46-محمد التومي الشيباني،الأسس النفسية و التربوية لرعاية الشباب،دار الثقافة،بيروت،الطبعة الأولى.
47-محمد عبد المنعم نور،الحضارة و التحضر،دراسة أساسية في علم الاجتماع الحضري،الطبعة الأولى،القاهرة،.1970
48-محمد محمود الجوهري و علياء شكري:علم الاجتماع الريفي و الحضري،دار المعارف،القاهرة،.1980
49-مصطفى الخشاب،*علم الاجتماع الحضري،دار المعارف*،الإسكندرية،*1978*.

***المقررات و الجرائد**

50-مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع الى المؤتمر الخامس1979-1983الجزء الاول،نشر و توزيع قطاع الاعلام و التنشيط.

51-مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية،مصلحة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية،ولاية سطيف بالارقام،الطبعة الحادية عشر.1995

52-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،بعض القوانين و الاوامر و المراسيم المتعلقة بالعمران و هي:

-الامر01/85الصادر في 13اوت1985المحدد انتقاليا لشغل الارض

-مرسوم رقم 211/85الصادر في 13اوت1985المتعلق برخصة البناء

-الامر212/58الصادر في 13اوت1985و المتعلق بالبناءات غير القانونية

-القانون رقم 29/90الصادر في 1ديسمبر1990و المتعلق بالتهيئة و التعمير

-القانون رقم 29/90الصادر في 1ديسمبر1990القسم الثالث و المتعلق بمخطط شغل الاراضي.

***الرسائل الجامعية:**

53-ذيب بلقاسم:المجال العمراني و السلوك الاجتماعي،رسالة ماجستير في العمران،جامعة قسنطينة،.1995

54-ذيب بلقاسم:اثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني،رسالة دكتوراه دولة في الهندسة المعمارية،جامعة قسنطينة،1997-.1998

55-شوقي عبد الله بوزيد:النمو الحضري و آليات الأطراف،رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية،جامعة قسنطينة،دورة جوان.2002

56-عائشة بن قطيب:التحضر و تغير بناء الأسرة الجزائرية،رسالة لنيل شهادة الماجستير،مدينة البليدة،1992-.1993

57-عبد الحديد دليمي:أزمة الإسكان في الجزائر،دكتوراه دولة،معهد علم الاجتماع،جامعة قسنطينة2000-2001.
58-فريدة بن المجلت سلطان:مشكلة السكن في قسنطينة ودور قطاع البناء في معالجتها،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع.
59-محمد بوقشور:الهجرة الريفية ووضعية السكن لمدينة قسنطينة،ماجستير في علم اجتماع التنمية،معهد علم الاجتماع،جامعة قسنطينة1997-1998.

*<u>**القواميس و المعاجم:**</u>

60-احمد زكي بدوي:معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،بيروت،مكتبة لبنان،الطبعة الثانية،1993.
61-جميل صليبا:المعجم الفلسفي،بيروت،دار الكتاب اللبناني،الطبعة الاولى 1973.
62-علي بن هادية و زملائه،القاموس الجديد للطلاب،تقديم محمود المسعدي،الطبعة السابعة،الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب،1991.

قائمة المراجع الاجنبية

Abde laziz Bahlouli situation de l habitat en algerie article ou vont les villes algerienne organize par laboratoire projet urbain ville et territoire-P-U-V-T.
-Denise Morel setif de ma jeunesse septembre 2001
-Mohamed Nasser Thabet le secteur hydrocarbure et le developpement economique de l Algerie Entreprise national de livre edition 84/88/02 Alger 1989.
-Said Atoui problematique de l urbanisation spontane en Algerie (cas de setif) these de magistere architecture2001-2002.
-Salah Boubalouta Tanja a neighbour hood inprovement study in setif-Algeia school architecture university of New upontyne1987.
-Setif et sa region commune de setif(APC de setif) septembre1986.
-www.google.com.http/setif.19.com.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يمثل الملاحظات	153
02	جدول يمثل المقابلات الرسمية	158
03	جدول يمثل المقابلات الاستطلاعية	162
04	جدول يمثل سن المبحوثين	172
05	جدول يمثل جنس المبحوثين	173
06	جدول يمثل مكان ميلاد المبحوثين	174
07	جدول يمثل الحالة المدنية للمبحوثين	175
08	جدول يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين	176
09	جدول يمثل الحالة المهنية للمبحوثين	177
10	جدول يمثل عدد أفراد أسر المبحوثين	178
11	جدول يمثل مدة سكن المبحوثين بالحي	179
12	جدول يمثل ملكية السكن للمبحوثين	180
13	جدول يمثل مساحة المسكن للمبحوثين	181
14	جدول يمثل عدد الطوابق للمبحوثين	182
15	جدول يمثل عدد الغرف المبحوثين	183
16	جدول يمثل حالة مبنى المبحوثين	184
17	جدول يمثل ما اذا كان المبنى يضم اكثر من عائلة	185
18	جدول يمثل المشاكل التي يعاني منها مبنى المبحوثين	186
19	جدول يمثل اتغييرات بمسكن المبحوثين	188
20	جدول يمثل الطرف الذي قام بعملية التغيير	190
21	جدول يمثل نوع الغرف التي يحتوي عليها مسكن المبحوثين	191
22	جدول يمثل استغلال المبنى في نشاطات غير السكن	192

23	جدول يمثل حالة الشوارع	193
24	جدول يمثل توفر شبكة النقل	194
25	جدول يمثل المعاناة من مشكل صرف المياه	195
26	جدول يمثل وصول المياه	196
27	جدول يمثل مشكل النظافة	197
28	جدول يمثل الطرف الذي يقوم بعملية التنظيف	198
29	جدول يمثل توفر الشبكة الكهربائية	199
30	جدول يمثل نوع العلاقة بين الجيران	200
31	جدول المشاركة في الحفلات التي ينظمها الجيران	202
32	جدول يمثل تعاون الجيران	203
33	جدول يمثل كيفية عقد علاقات الجيرة	204
34	جدول يمثل الجلوس مع سكان الحي	205
35	جدول يمثل المناقشة مع سكان الحي	207
36	جدول يمثل الاستعانة بالجيران	208
37	جدول يمثل الاحساس بالراحةفي الحي	209
38	جدول يمثل الشعور بالفخر للانتماء للحي	210
39	جدول يمثل التضايق عند مرور الغرباء	211
40	جدول يمثل الراي في تعليم المراة و خروجها للعمل	212
41	جدول يمثل وجود مرافق ثقافية بالحي	213
42	جدول يمثل مدى الاقبال عليها	214
43	جدول يمثل المشاركة في التظاهرات الثقافية	215
44	جدول يمثل توفر الحي على المرافق الاجتماعية	216
45	جدول يمثل توفر الحي على مرافق ادارية	218

46	جدول يمثل توفر الحي على مركز لحفظ الامن	219
47	جدول يمثل انتشار بعض السلوكيات اللاخلاقية بالحي	220
48	جدول يمثل سبب الانتشار	221
49	جدول يمثل نوع النشاط الاقتصادي الممارس	222
50	جدول يمثل ممارسة عمل اضافي	223
51	جدول يمثل الراتب الشهري يلبي او لايلبي الاحتياجات	224
52	جدول يمثل توفر التجهيزات الداخلية	225
53	جدول يمثل قابلية مشروع تجديد الحي	226
54	جدول يمثل قبول مسكن خارج الحي	227
55	جدول يمثل قبول السكن في مسكن مرمم	229
56	جدول يمثل المشاركة في الانتخابات السياسية	230
57	جدول يمثل تدخلات قادة الاحزاب	231
58	جدول يمثل الحملات التحسيسية حول امكانية تجديد الحي	232
59	جدول يمثل المشاريع التي يحتاجها الحي	233

خريطة رقم 01 الموقع الروماني و البزنطي في سطيف
خريطة رقم 02 مدينة سطيف سنة 1872
خريطة رقم 03 مدينة سطيف سنة 1920
خريطة رقم 04 مدينة سطيف سنة 1930
خريطة رقم 05 مدينة سطيف سنة 1933
خريطة رقم 06 مدينة سطيف سنة 1962
خريطة رقم 07 مدينة سطيف سنة 1933
خريطة رقم 08 مدينة سطيف سنة 1970
خريطة رقم 09 سطيف و ضواحيها سنة 1977
خريطة رقم 10 مدينة الأماكن المحيطة بحي طانجة قديما
خريطة رقم 11 الشوارع الرئيسية الثلاثة للحي
خريطة رقم 12 الأصل الجغرافي لسكان حي طانجة
خريطة رقم 13 خريطة تمثل توزيع الأراضى على عائلة يحياوي
خريطة رقم 14 حي يحياوي سنة 1992
صورة رقم 01 استخدام المواد المحلية البسيطة في البناء
صورة رقم 02 استخدام المواد المحلية البسيطة في البناء
صورة رقم 03 نمط البناء الريفي بحي طانجة
صورة رقم 04 أزقة و شوارع الحي
صورة رقم 05 مجال شاغر بنيت عليه مدرسة في الوقت الحالي
صورة رقم 06 شارع يتموقع شمال الحي يتميز بالانحدار و الضيق و تماسك مبانيه
صورة رقم 07 النمط الأول الذي بني عليه الحي
صورة رقم 08 النمط الذي أصبحت عليه البنايات

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص حضري

استمارة بحث ل:

واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف
حي طنجة نموذجا

إعداد الطالبة :
العلوي جميلة

إشراف الأستاذ:
د.عبد الحميد دليمي

ملاحظة:معلومات هذه الاستمارة سرية و لا تستعمل إلا لأغراض علمية

السنة الجامعية:**2006-2007**

أسئلة الاستمارة:

ضع علامة (**X**) في المكان المناسب:

أولا البيانات الشخصية:

1-السن: ☐

2-الجنس: ذكر☐ أنثى ☐

3-مكان الميلاد: داخل مدينة سطيف ☐ خارج المدينة ☐

4-الحالة العائلية:أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

5-المستوى التعليمي:أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

6-الحالة المهنية:عامل ☐ عاطل عن العمل ☐ متقاعد ☐

7-عدد أفراد الأسرة: ☐

8-مدة السكن بالحي: ☐

ثانيا الإطار الفيزيقي للحي و المسكن:

9-السكن:مستأجر ☐ ملك خاص ☐

10-ما هو معدل مساحة المسكن ☐

11-عدد طوابق الدور السكنية:ارضي ☐ طابق ☐ طابقين ☐

أكثر ☐

12-عدد الغرف المسكن:**01** ☐ **02** ☐ **03** ☐ أكثر ☐

13-حالة المبنى: جيدة ☐ مقبولة ☐ سيئة ☐

14-هل يضم المبنى أكثر من عائلة؟نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم، فما هو العدد ☐

15-المشاكل التي يعاني منها المبنى:ضيق ☐ تشقق الجدران ☐
تشقق السقف ☐ تشقق الأرضية ☐ نقص التهوية ☐ الشمس ☐
الازدحام ☐

16-هل قمتم بتغييرات في المسكن؟نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم،ما نوع التغييرات:توسيع ☐ فتح أو غلق ☐
نافذة ☐ إضافة حمام ☐ مرحاض ☐ غرفة ☐ مطبخ ☐

*تغييرات أخرى:.....

17- من طرف من كان التغيير:المالك ☐ المستاجر ☐ تعاون ☐
الجيران

18-هل يحتوي المسكن على غرفة النوم ☐ غرفة الاستقبال ☐
غرفة خاصة بالأطفال ☐

19-هل يتم استغلال المبنى في نشاطات غير السكن؟نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم:ورشة ☐ مكتب ☐ مخزن ☐
محل تجاري ☐

نشاطات أخرى:.....

20- ما هي المشاكل التي يعاني منها الحي الذي تسكنه؟

-الطرقات و الشوارع ضيقة ☐ واسعة ☐

21-هل وسائل النقل متوفرة ☐ غير متوفرة ☐

22- هل يعاني الحي من مشكل صرف المياه؟نعم ☐ لا ☐

23-هل تصلكم المياه باستمرار؟نعم ☐ لا ☐

24-هل يعاني الحي من مشكلتي التلوث و عدم النظافة؟نعم ☐
لا ☐

25-من يقوم بتنظيف الحي؟السكان ☐ الهيئات المعنية ☐

26- هل الحي مزود بشبكة كهر بائية معممة على جميع الأبنية؟نعم ☐ لا ☐

ثالثا الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية:

27-ما نوع العلاقة بين الجيران؟جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة

28-هل تتبادل الزيارات مع الجيران؟الأعياد ☐ الأفراح و ☐ الأحزان ☐ زيارة المريض ☐ مناسبات أخرى ☐

29-هل تشارك في الحفلات التي ينظمها الجيران كالأعراس و المناسبات؟نعم ☐ لا ☐

30-هل الجيران متعاونون؟نعم ☐ لا ☐

31-هل تحب الجلوس مع سكان الحي؟ نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة ب:لا،ما هو السبب؟ تعاطي المخدرات ☐ تفادي المشاكل ☐

أسباب أخرى:.....

32-هل تتناقش مع سكان الحي؟نعم ☐ لا ☐

*في حالة نعم:في أي الأمور تتناقش معهم؟ -أمور سياسية ☐ - أمور اقتصادية ☐ -أمور اجتماعية و ثقافية ☐ - مشاكل خاصة بالحي ☐

-أمور أخرى:.....

33-هل تستعين بهم عندما تصادفك مشاكل؟ نعم ☐ لا ☐

34-هل تجد راحتك في هذا الحي؟ نعم ☐ لا ☐

35-هل تتضايق عند مرور الغرباء؟ نعم ☐ لا ☐

36-بما ذا تشعر كونك تنتمي إلى هذا الحي؟.....

37-ما رأيك في تعليم المراة و خروجها للعمل؟-ضد تعليم المراة و خروجها للعمل ☐

-مع تعليم المراة و خروجها للعمل ☐

- في حالة الإجابة ب لا، ما هو السبب؟ السبب هو:.....

38-هل توجد في الحي مرافق ثقافية؟ مثل:مكتبة ☐ دار الشباب ☐ نادي ثقافي ☐ نادي الانترنيت ☐ جمعيات ثقافية ☐ سينما،مسرح ☐

*إذا كانت الإجابة ب:نعم ،هل تذهب إلى هذه المرافق؟نعم☐ لا ☐

39-هل تشارك في التظاهرات الثقافية؟نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة ب:لا،لماذا؟.....

40-هل توجد بالحي مرافق اجتماعية؟ دار الحضانة☐ مساحات خضراء ☐سهول لألعاب الأطفال ☐ حواضر السيارات☐ منظمات تعالج مشاكل الشباب و الحي ☐

41-هل يتوفر الحي على مرافق إدارية؟مركز البريد ☐ فرع بلدي ☐ مركز التكوين المهني ☐ مصالح عمومية أخرى ☐

42-هل يتوفر الحي على مركز لحفظ امن و استقرار السكان؟نعم ☐ لا ☐

43-هل تنتشر في حيكم سلوكيات ومشاكل غير أخلاقية؟مثل السرقة☐ القتل ☐ التعدي على الفتيات ☐ تناول المخدرات ☐

* في حالة نعم هل قمت مرة بهذه الأعمال؟نعم ☐ لا ☐

44-حسب معلوماتك،ما هو سبب انتشار مثل هذه السلوكيات؟

البطالة ☐ مشاكل أسرية ☐ عدم توفر الأمن ☐

45-ما نوع النشاط الاقتصادي-العمل- الذي تمارسه؟ موظف حكومي ☐ أعمال حرفية (سائق،بناء،نجار،حلاق،ميكانيكي) ☐ التجارة ☐ أعمال رثة(بائع في السوق، بائع متجول) ☐

46هل تمارس عمل إضافي؟ نعم ☐ لا ☐

47-هل راتبك الشهري يلبي احتياجات البيت؟ نعم ☐ لا ☐

48- هل يحتوي المسكن على كل التجهيزات الداخلية؟نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم،هل تملك ثلاجة ☐ تلفزة ☐ مدفأة ☐ فيديو ☐ غسالة ☐ بارا بول ☐

<u>ثالثا الاتجاهات و المشاركة السياسية</u>:

49-هل تقبلون مشروع تجديد الحي؟نعم ☐ لا ☐

50-إذا حصلت على مسكن خارج الحي الذي تسكنه، هل تقبله؟نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم لماذا؟المسكن غير لائق ☐ ظروف الحي غير ملائمة ☐ أسباب أخرى:.....

51-لو تم ترميم المسكن و إصلاحه،هل ستبقى فيه؟نعم ☐ لا ☐

*في حالة نعم،لماذا؟وجوده وسط المدينة ☐ علاقته بالسكان ☐ أسباب أخرى:.....

*في حالة لا ،لماذا؟ضيق المسكن ☐ افتقاده للمرافق الضرورية ☐ لا يتماشى و تطورات العصر ☐

52-هل تشاركون في الانتخابات و التنظيمات السياسية؟نعم ☐ لا ☐

53-هل هناك تداخلات من طرف قادة الأحزاب السياسية على مساعدتكم و تزويد الحي بالخدمات و المرافق الضرورية ؟نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم،هل تم فعلا تطبيقها أم بقيت مجرد وعود إلى حين انتهاء الحملة الانتخابية؟نعم ☐ لا ☐

54- هل هناك حملات تحسيسية(كتقديم مبالغ مالية للسكان) من طرف الهيئات المعنية،حول إمكانية تجديد الحي و تزويده بما ينقصه؟نعم ☐ لا ☐

55-ما هي المشاريع التي يحتاجها حيكم؟بناء مساكن جديدة تتلاءم و تطورات العصر ☐

توفير مرافق اجتماعية،ثقافية ☐ إقامة حدائق و مساحات خضراء ☐

توسيع الطرقات و الشوارع ☐ تخصيص أماكن لرمي القمامات ☐

إصلاح شبكة المياه ☐

الفهرس

الموضوع الصفحة

-المقدمة
-الفصل الأول:تحديد الإطار التصوري و النظري للدراسة
1-الإشكالية.....01
2-أهمية الموضوع.....04
3-دوافع اختيار الموضوع.....04
4-أهداف الدراسة.....05
5-تحديد المفاهيم:الواقع،الحي المتخلف،مجتمع المدينة.....06
6-الدراسات السابقة.....18
-الفصل الثاني:التطور التاريخي و العمراني والسكاني لمدينة سطيف
-تمهيد.....21
1-البيئة الطبيعية لمدينة سطيف.
1-1الموقع.....22
1-2الموضع.....23
1-3جيولوجية المدينة.....24
2-التطور التاريخي لمدينة سطيف
2-1سطيف ما قبل الرومان.....26
2-2سطيف في العهد الروماني.....27
2-3سطيف في العهد الإسلامي.....28
2-4سطيف في عهد الاحتلال الفرنسي.....29
3-التطور العمراني لمدينة سطيف

3-1مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي.....30
3-2مرحلة الاحتلال الفرنسي
-من1830-1940:إنشاء المدينة النواة.....31
-من1940-1962:ظهور الأحياء المحيطة.....34
3-3مرحلة الاستقلال.
-من1962-1970:المخطط الثلاثي للتنمية.....36
-من1970-1985:التجمعات السكنية الكبرى المخططة.....37
-من1985-2002:الوكالات العقارية.....38
4-التطور السكاني لمدينة سطيف
-من1954-1966ارتفاع معدل النمو السكاني.....40
-من1966-1977تراجع في معدل النمو اليموغرافي.....41
-من1977-1987استمرار الانخفاض في النمو الديموغرافي.....42
-من1987-1998انخفاض معدل النمو الديموغرافي.....43
-استنتاج.....44
الفصل الثالث:المداخل النظرية لدراسة الأحياء المتخلفة
تمهيد.....45
*المكان.....47
-الأنماط.....47
-الشكل الفيزيقي.....49
*السكان.....51
-الهجرة.....54
-النوعية البيولوجية.....56
-السلوك الانحرافي.....57

-ثقافة الفقر.....61
-استنتاج.....65
الفصل الرابع:الدراسات الامبريقية في مجال الأحياء المتخلفة
تمهيد.....66
1–الدول المتقدمة
1.1 قوانين الإسكان و التشريعات السكنية.....68
2.1 المساعدات غير المباشرة للحكومة.....69
3.1 التدخل المباشر للحكومة.....70
1.3.1 الإسكان الحكومي.....70
2.3.1 إزالة الأحياء المتخلفة.....70
*تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.....71
*تجربة بريطانيا.....74
*تجربة روسيا.....76
2- في الدول النامية.....79
1.2 تجارب التطوير الحضري.....80
1.1.2 تجربة أمريكا اللاتينية.....81
2.1.2 تجربة دول آسيا..... 82
3.1.2 تجربة دول إفريقيا..... ...83
4.1.2 تجربة بعض الدول العربية..... .84
3-في
الجزائر.....87*المرحل
ة الأولى 1830-1954:مرحلة الاستعمار الفرنسي.....88
*المرحلة الثانية 1954-1966:ظهور مشروع قسنطينة.....90

*المرحلة الثالثة 1966-1978:مرحلة المخططات التنموية.....93
*المرحلة الرابعة 1980-1992:مرحلة الإصلاحات التنموية و التقويم.....94
*المرحلة الخامسة 1992-2002:مرحلة الوكالات العقارية.....103
-استنتاج.....107
الفصل الخامس:الأحياء المتخلفة في المجتمع الجزائري
-تمهيد.....108
1- خصائص الأحياء المتخلفة.....109
2- الآراء التي تعلل أسباب ظهورها.....114
3- تصنيف الأحياء المتخلفة.....119
4- وظيفة الأحياء المتخلفة.....125
5- الأحياء المتخلفة في المدن الجزائرية و عوامل ظهورها.....128
-عامل التصنيع.....128
-عامل الهجرة و النمو السكاني.....130
-العامل الأمني.....133
-عامل أزمة السكن.....135
الفصل السادس:الإجراءات المنهجية للعمل الميداني
-تمهيد.....140
1- تحديد فرضيات الدراسة.....141
2- مجال الدراسة الميدانية.....142
3- العينة.....148
4- المنهج و أدوات جمع البيانات.....148
-الملاحظة.....149
-المقابلة.....150

-الاستمارة.....151
5- تحليل البيانات الميدانية.....153
6- استخلاص النتائج.....235
-الخاتمة
-الفهارس
-الملاحق
-المراجع